سلسلة الشروح العلمية

شرح

مقدمة في أصول التفسير

تصنيف شيخ الإسلام

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

المتوفى سنة (٧٢٨) رحمه الله تعالى

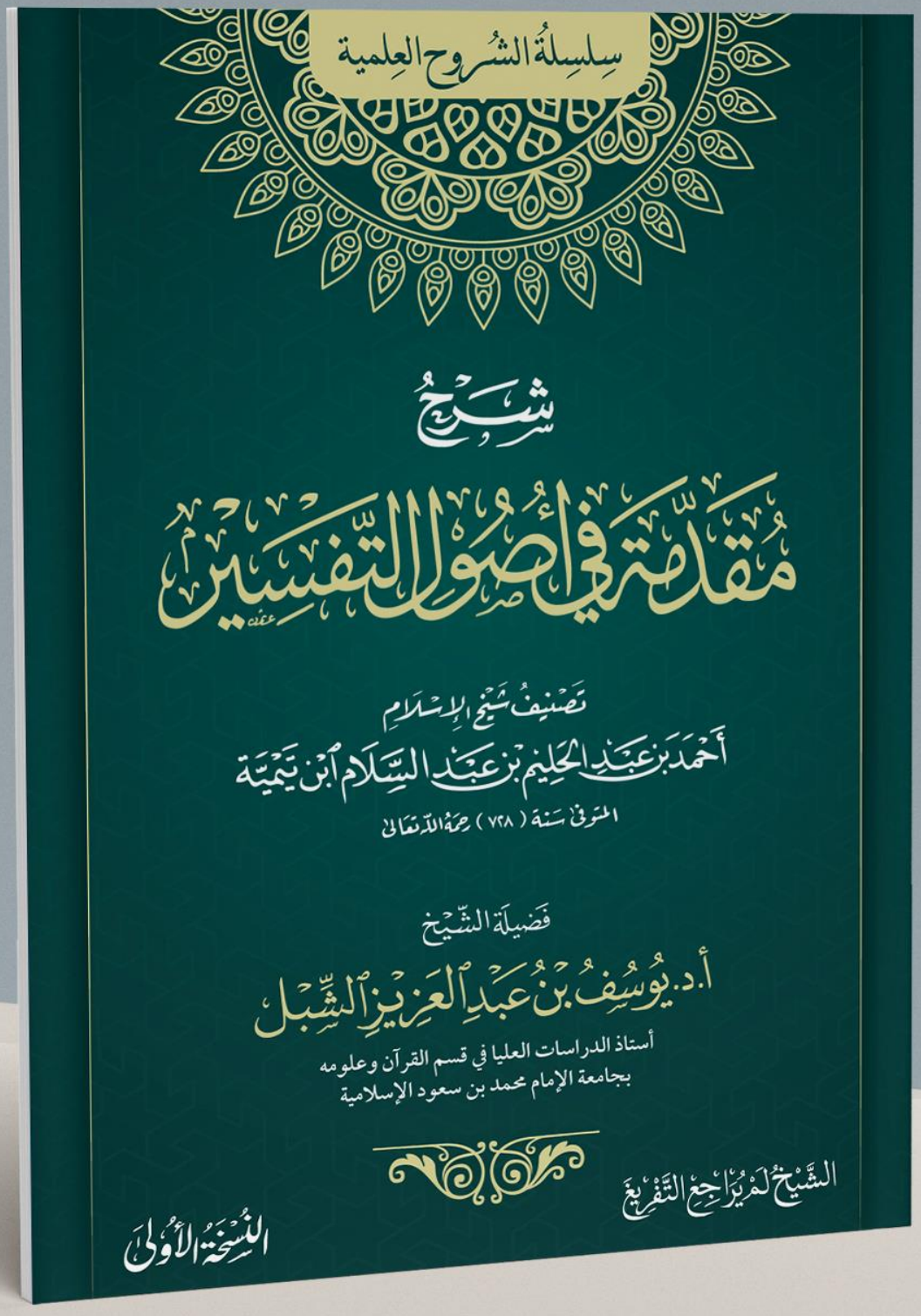
فضيلة الشيخ

أ.د. يوسف بن عبد العزيز الشبل

أستاذ الدراسات العليا في قسم القرآن وعلومه
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الشيخ لم يراجع التفريغ

النسخة الأولى


سِلسِلةُ الشُروحِ العِلمية
شَرحُ
مُقدِّمةٌ في أُصولِ التَّفسيرِ
تَصنيفُ شَيخِ الإسلامِ
أَحمَدَ بنِ عَبدِ الحَليمِ بنِ عَبدِ السَّلامِ ابنِ تَيميَّة
المتوفى سنة (٧٢٨) رحمه الله تعالى
فَضيلَةُ الشَّيخِ
أ.د. يُوسُفُ بنُ عَبدِ العَزيزِ الشِّبل
أستاذ الدراسات العليا في قسم القرآن وعلومه
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الشَّيخُ لَمْ يُرَاجِعِ التَّفْرِيغَ
النُّسخَةُ الأُولَى

الدرس الأول

بسم الله والحمد، وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فين أيدينا رسالةٌ جليلةُ القدر، عظيمة المكانة، وهي رسالةٌ في أصول التفسير، أملاها من فؤاده شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية المتوفى سنة سبعمائة وثمانية وعشرين -رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً-.

كتب هذه المقدمة في أصول التفسير وهي جديرةٌ بالعناية والاهتمام وأيضًا التدبر والتفكر فيها، واتقانُ ما فيها من مسائل، وشيخ الإسلام بن تيمية ضمنها قواعد مهمة تُعين المُفسر والمريد لفهم القرآن الكريم واستخراج أحكامه وحِكَمِه، وبنى مقدمته على هذه القواعد، وقسَّم هذه الرسالة إلى عدة أقسام:

- **أولًا:** تحدث عن التفسير وطرقه: فذكر تفسير القرآن بالسنة المُطهرة الصحيحة، ثم تحدث عن تفسير الصحابة، ثم تحدث عن تفسير التابعين وأطال فيه، ثم بعد ذلك دخل إلى ما وُجد عن المفسرين بين الصحابة أو بين التابعين من خلاف، وذكر أن أكثر خلافِهم هو ما يُسمى باختلاف التنوع، وذكر أسباب اختلاف التنوع، ثم بعد ذلك دخل إلى ما جاء عنهم من روايات كثيرة، وأغلب هذه الروايات هي مراسيل، مراسيل عن التابعين، التابعون يروون لنا روايات كثير في التفاسير وخاصةً ما يتعلق بقصص القرآن، وأحكامه، ويروون روايات كثيرة.

- فما موقف المُفسِر منها؟ هل يرد هذه المراسيل بناءً على ميزان المُحدثين أو يقبلها لأسبابٍ أخرى كما قبلها علماء التفسير؟ كما رواها كثيرٌ ممن كتب في التفسير (كابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وابن ماجه، والإمام أحمد وغيرهم)؟
- **ثم بعد** ذلك انتقل ما ورد إلينا من تفاسير بشتى أنواعها، فتكلم عن تفاسير المبتدئة كالمعتزلة والباطنية والصوفية.
- **ثم بعد** ذلك ختم أو وضع أو ذكر بعض التفاسير المقبولة وغير المقبولة كتفسير ابن جرير الطبري، وتفسير البغوي، وتفسير الثعلبي.
- **ثم بعد** ذلك ختم رسالته بطرق معرفة التفسير بعدما تحدث عن التفسير بالأثر عطف عليه التفسير بالرأي، وهل يُقبل التفسير بالرأي أو يُرد؟ ذكر الكلام حوله.
- **ثم ختمَ** الرسالة بمراتب التفسير وهو تفسيرُ القرآن بالقرآن ثم بالسنة ثم بأقوال الصحابة والتابعين.

هذه هي الرسالة كلها، ونبدأ على بركة الله ونقرأ هذه الرسالة.

وقال شيخ الإسلام: [**بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر وأعن برحمتك، الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم تسليما.**

أما بعد: فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية، تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل،

والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل؛ فإن الكتب المصنفة في التفسير مشحونةٌ بالغَثِّ والسمين، والباطل الواضح والحق المبين].

طيب، هذه المقدمة ابتدأها بالدعاء بعد البسملة، والبسملة هي سنة في افتتاح كثير من الخطابات والكلام، والكتابات وغيرها، فإن كتاب الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- افتتحه بالبسملة، والبسملة تُشرعُ عند قراءة القرآن الكريم، عند قراءة أول السورة لا وسط السورة أو آخرها، وإنما عند افتتاح السور تُشرعُ سورة البسملة، إلا سورة براءة، وكذلك تُشرع في الكتابات والخطابات والكُتُب، فإن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كان يبتدئ كتاباته وسائله بالبسملة.

وهناك فرق بين البسملة والتسمية، التسمية أوسع، مجالاتها أوسع، التسمية أن تقول بسم الله، فبسم الله في كلِ أمرٍ محمود، فإذا دخلت دارك تقول بسم الله، وإذا خرجت تقول بسم الله، وإذا دخلت الخلاء تقول بسم الله، وإذا لبست تقول بسم الله، وإذا خلعت تقول بسم الله، وإذا أردت أن تتوضأ تقول بسم الله، فكل أعمالك المحمودة تقول بسم الله، بسم الله عند النوم، بسم الله عند الاستيقاظ، في كل أعمالك بسم الله، فالتسمية غير البسملة، التسمية أن تقول بسم الله، والبسملة أن تقول بسم الله الرحمن الرحيم.

افتتح شيخ الإسلام هذه المقدمة بقول: [**بسم الله الرحمن الرحيم**]، اقتداءً بكتاب الله وسنة رسوله.

ثم بدأ بالدعاء، بهذا الدعاء الموجز، فقال: [**رب يسر وأعن برحمتك**]، فالإنسان يطلب من الله التيسير والإعانة، فإن لم تتيسر أموره ولم يعنه الله، لم يستطع أن يفعل أي أمرٍ من

الأمور، فعليه بالدعاء واللجوء إلى الله والتضرع، وفي هذا فائدة، من فوائدها أنه يدل على ضعف الإنسان وقوة الله، وأن الإنسان محتاج وفقيرٌ إلى ربه.

ثم بعد ذلك قال: [**الحمد لله**]، والحمد لله هو الثناء على الله بكل ما يستحقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- من صفاتٍ جليلة وأفعالٍ حسنة، فنحمده على ما يقضي ويقدر ويلطف ويُعطي، وغير ذلك.

قال: [**الحمد لله نستعينه**] أي نطلب من الله العون، [**ونستغفره**] أي نطلب من الله أن يغفر لنا ذنوبنا، [**ونعوذ بالله من شرور أنفسنا**] نلوذ ونلتجئ إلى الله من شرور أنفسنا التي تحيط بنا، [وسيئات أعمالنا] وهي أثار هذه الأعمال السيئة.

ثم قال: [**من يهده الله فلا مُضل له**] وهذه واردة في السنة عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، أي من يهده الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، فلن يستطيع أحد أن يُضله، وكذلك من أضلهُ الله فلا هادي له.

ثم قال: [**أشهد**] أي أقر وأعترف أنه لا إله ولا معبود بحقٍ إلا الله وحده لا شريك له، [**وأشهد أن محمدًا عبدهُ ورسوله**] أي أقر وأعترف أن محمدًا -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بن عبد الله بن عبد المطلب هو عبد الله وهو رسوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم تسليمًا كثيرًا.

قال: [**أما بعد**] وهذه تُسمى بالفصل، قيل أنها فصل الخطاب الذي أوتيَ داوود، تقول أما بعد لتفصل الكلام الأول عن الثاني، يجوز لك تقول أما بعد ويجوز لك تقول وبعد.

[**فقد سألني**]: الفاء هنا جواب الشرط؛ لأنك قلت: [أما بعد] لابد أن تأتي بالفاء، [**فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب لهم مقدمة**] وهذا بيانٌ بسببِ كتابته هذه الرسالة، أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد سأله بعض الإخوان أن يكتب له فكتبها.

قال: [**مقدمة تتضمن قواعد كلية**] تسميتها مقدمة في أصول التفسير، هذا اجتهادٌ من المحققين، وإلا شيخ الإسلام لم يسميها بذلك، وإنما هو قال [**مقدمة تتضمن قواعد كلية، تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره**] هذا القواعد التي يذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه الرسالة المختصرة هي تعينُ على فهم القرآن، أن تفهم القرآن وتُدرك معانيه وتعرف تفسيره، هذا أمر.

ثم الأمر الثاني أن تميز فيما جاءك منقولًا أو معقولًا، تميز بما جاء من الروايات المنقولة والمعقولة، [**بين الحق وأنواع الأباطيل**] فتعرف ما هو الحق، وتعرف الأباطيل الكثيرة المتنوعة، فهناك نقول كثيرة في التفسير، فيها ما هو صحيح وفيها ما هو ضعيف.

قال: [**والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل**] يقول وينبهك على ما هو الدليل الذي يفصل بين هذه الأقاويل، إذا جاءتك أقوال كثيرة في التفسير، فماذا تصنع بها؟ فشيخ الإسلام يقول لك هذه القواعد تتعلق بثلاثة أمور.

- **الأمر الأول**: أنها تُعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره.
- **الأمر الثاني**: التمييز في المنقول والمعقول، فيما جاءنا في التفسير من نقولات عن السلف أو ما يكون تفسيرًا بالعقل والرأي، [**بين الحق وأنواع الأباطيل**]، ففيهِ حق وفيهِ باطل.

- **ثم التنبيه** على الدليل الفاصل بين الأقاويل إذا جاءتنا أقاويل كثيرة، أحيانًا نفتح كُتُب التفسير، فنجد الآية الواحدة أو الأمر الواحد، أو المسألة الواحدة من مسائل القرآن، نجد فيها عدة أقاويل، فما هو موقفك من هذه الأقوال؟ لا بد أن يكون عند طريقة انتقاء ما يصح من هذه الأقوال ورد ما لم يصح، والترجيح بينها.

ما السبب في ذلك؟ قال [**فإن الكتب المصنفة في التفسير مشحونةٌ بالغَثِّ والسمين**]، بالرديء والجيد، مشحونة بما هو مقبول ومردود.

وقال: [**والباطل الواضح والحق المبين**] فيها ما هو باطلٌ واضحٌ مردودٌ، وفيها ما هو حقٌ مُبين.

ثم بعد ذلك قال: [**العلم**] العلم الذي جاءنا في الكتاب والسنة، [**أما نقل مصدق عن معصوم**]، يعني يأتينا منقولًا مُصدقًا عن معصوم وهو النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أو صحابته العدول الذين أخذوا عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، ونقلوا ما سمعوا عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- نقلوه للأمة.

[**وأما قول عليه دليل معلوم**]، يقول إما أن يكون هناك أقوال لكن تحيط بها الأدلة الدالة على صحته، لم يكن منقولًا عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- ولا عن الصحابة لكنها أقوال عن السلف معلومة الصحة، الأدلة تدلُ على صحتها.

[**وما سوى هذا فإما مزيف مردود، وأما موقوف لا يعلم أنه بهرج ولا منقود**] يقول إما ما سواه إما مزيفة مردودة، يعني هي تظهر كأنها صحيحة، ولكنها في الحقيقة مزيفة، يعني

باطلة ومردودة، ظاهرة البطلان والرد، فهذا لا يُقبل ويُرد، ولا يُمكن أن يُفسر القرآن به، [**وإما موقوف**] لا ندري عنه، هل هو صحيح أو غير صحيح، [**وإما موقوف لا يعلم أنه بهرج ولا منقود**] يعني لا هو باطل ولا نُقد وأُظهر في قبوله أو رده، فأصبح الأقوال ثلاثة:

إما أقوال منقولة عن المعصوم، صحيحة مقبولة، فنأخذ بها، ونلتزمها ونُفسر بها القرآن، وهو ما نُقل إلينا عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بأسانيد صحيحة أو عن صحابته -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-، وهؤلاء هم المعصومون؛ لأن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- والصحابة جاء تعديلهم في القرآن الكريم، هم عدول، أثنى عليهم القرآن ومدحهم.

قال: [**وأما قول عليه دليل معلوم**] يعني أقوال أخرى بالرأي، لكنها محيطةٌ بها الأدلة الصحيحة فتدلُ على قبولها.

ما سوى ذلك لا يُقبل؛ لأنه إما مزيف مردود، يعني كُشف وبين أنهُ مردودٌ باطل، [وإما موقوفٌ] لا نعلم يحتاج منا أن نأتي به ونضعه على ميزان القبول والرد، فهو لا يُدرى عنه، فلابد أن نبحث فيه.

المزيف المردود واضح باطل بعيد لا نقبله، والصحيح مقبول، وهذا نتوقف فيه حتى نُميز في قبوله أو نرده، لابد أن نكسفه.

[وحاجة الأمة ماسة إلى فهم القرآن الذي هو حبل الله المتين]، حاجة الأمة ماسة جدًا إلى أن نفهم القرآن والأمة تفهم القرآن؛ لأن هذا القرآن هو حبل الله المتين، هو الذي يربط العبدَ بربه.

[والذكر الحكيم، والصراط المستقيم، الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا يَخْلَق عن كثرة الترديد، ولا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أُجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم، ومن تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله].

بدأ الشيخ الآن يتكلم عن القرآن وعن فضله وعن حاجة الأمة إليه، وأنه لا بد أن يرجعوا إلى كتاب، وأن يفهموا ما أراده الله في كتابه، وأن يتدبروه ويعملوا بأحكامه، وبما أمرهم الله فيه باتباعه، ثم بدأ يسوق الآيات الدالة على فضل هذا القرآن وعلى مكانته.

ثم بعد ذلك يدخل إلى تفسير النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

فلا نطيل عليكم، لعلنا نقف عند ذكرِهِ لهذا القرآن وعظمة هذا القرآن، وأوصافه الجليلة وصفها، وإن شاء الله في اللقاء القادم نستكمل ما توقفنا عنده.

الدرس الثاني

بسم الله والحمد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذا المجلس الثاني من مجالس شرح مقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية في أصول التفسير، وهذا اليوم هو اليوم الثامن والعشرون من شهر جماده الآخرة من عام **١٤٤٢** هـ.

هذا المجلس نستكمل فيه ما توقفنا عنده وهو بيان عظمة هذا القرآن، وأهمية تدبره، واستخراج حِكمه وأحكامه.

أشار الشيخ –رَحِمَهُ اللهُ– إلى عظمة هذا القرآن، وبيان أهميته، وتدبر آياته، واستخراج ما فيه من الأحكام والدلائل والحِكم، وذكر لنا –رَحِمَهُ اللهُ– عظمة القرآن بقوله: [**القرآن هو حبل الله المتين، والذكر الحكيم، والصراط المستقيم الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلبس به الألسن، ولا يخلق عن كثرة الترديد، ولا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، مَن قال به صدق، ومَن عمل به أُجِر، ومَن عمل به عدل، ومَن دعا إليه هُديَ إلى صراط المستقيم، ومَن تركه من جبار قصمه الله، ومَن ابتغى الهدى في غيره أضله الله**].

ساق المؤلف هذا الكلام، وذكر بعضهم أن هذا الكلام مروي عن النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم– من حديث عليّ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُ–، وبعضهم صحح وقفه على عليّ، والصحيح أنه موقوف على عليّ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُ–.

ثم ساق المؤلف آيات وأدلة على أهمية القرآن وعظمته، فذكر آية طه، وآية المائدة، وآية سورة إبراهيم، وسورة الشوري.

الآية الأولى من سورة طه: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى ۝وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ۝قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۝قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى﴾ [طه ١٢٦:١٢٣]، وقال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ۝يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة ١٦:١٥]، وقال -تَعَالَى-: ﴿الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [إبراهيم ١٤:١]، وقال -تَعَالَى-: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ أَلا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾ [الشورى ٥٣:٥٢].

نلاحظ أن هذه الآيات الأربع كلها فيها بيان أن هذا القرآن فيه الهدى، وفيه النور، فآية طه قال: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾، وفي سورة المائدة قال: ﴿نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ۝ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ﴾، وقال في سورة إبراهيم: ﴿أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾، فهو سبب في إخراج الناس إلى النور، وهذا القرآن هو النور، وكذلك في سورة

الشورى قال: ﴿رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾، ثم قال: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

فالشيخ -رَحِمَهُ اللهُ- اختار هذه الآيات لبيان أن القرآن هو النور والهدى، ثم قال الشيخ بعد ذلك: [**وقد كتبت هذه المقدمة مختصرة بحسب تيسير الله -تَعَالَى- من إملاء الفؤاد، والله الهادي إلى سواء الرشاد**].

نلاحظ أن الشيخ قبل ذلك بين أن الداعي لكتابة هذه المقدمة في أصول التفسير هو أنه ورد إليه سؤال، وأنه سُئل أن يكتب فكتب، وهنا بيّن أنها مختصرة، وأن طريقتها أنه كتب هذه من إملاء الفواء، ما أملاه عليه فؤاده وما استحضره في قلبه.

بعد ذلك انتقل الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ- إلى بيان طرق التفسير، فبدأ بتفسير النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بعدما بيّن عظمة القرآن، وأهمية الوقوف على القرآن وتدبره وبيان معانيه.

فذكر هنا قال: [**يجب أن يُعلم أن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بيّن لأصحابه معاني القرآن كما بيّن لهم ألفاظه**]، هذه مسألة نجدها في بعض طبعات هذه المقدمة، إن بعض المحققين يضع لها عنوانًا، فيقول: تفسير النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، وبعضهم يقول: عناية الصحابة والتابعين بمعاني القرآن، فهذه كلها نجدها اجتهادات من بعض المحققين لتقريب وترتيب وتنظيم هذه المقدمة.

عمومًا الذي ينبغي لنا أن نفهمه الآن هو هل النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-بيّن لأصحابه معاني القرآن كلها كما بيّن لهم ألفاظ القرآن كله، أو أنه بيّن شيئًا دون شيء؟

اختلف المفسرون، واختلف العلماء في هل النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بيّن لأصحابه جميع ألفاظ القرآن أو لا على ثلاثة أقوال:

- **القول الأول:** بعضهم أخذ بهذا الرأي، وهو شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، قالوا: إن النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بيّن لأصحابه كل ما يحتاجون إليه، وبيّن لهم جميع ألفاظ القرآن، واستدل شيخ الإسلام ومَن وافقه بقوله –تَعَالَى-: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فقال: كما أن النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بيّن ألفاظه، كذلك بين معاني القرآن.
- **القول الثاني:** أن النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- لم يبين لأصحابه إلا آيات بعدد، آيات تُعد على الأصابع، واستدلوا بحديث عائشة –رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- أنها قالت: لم يبين النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- إلا آيات بعدد علمهن له جبريل.
- **القول الثالث:** مَن توسط بين القولين، فقال أن النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بيّن لأصحابه كل ما يحتاجون إليه، وكل ما خفي عليهم من معاني القرآن، وسُئل النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- عنه من صحابته فإنه بيّنه، فليس النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بيّن كل معاني القرآن، وكل ألفاظ القرآن، ولا نقول أنه بيّن آيات بعدد، وإنما نتوسط فنقول بيّن النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كل ما يحتاج إليه الصحابة –رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- من دلالات القرآن وبيان أحكامه، ولذلك لو تأملنا ونظرنا في كتب السنة وجمعنا الأحاديث، لوجدنا أن الأحاديث كثيرة وليست قليلة في بيان النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- لأصحابه معاني القرآن، حتى أوصله بعضهم إلى

خمسين حديثًا مما صحت أسانيده، بل إن هناك رسالة علمية وأظنها في قسم السنة هي: تفسير النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بالأحاديث الصحيحة. فالتوسط هو الصحيح، لا نقول بأنه بيّن جميع الألفاظ، واستخرج جميع المعاني في كل كلمة، ولا نقول أنه بيّن آياته بعدد علمهن له جبريل، هذا الحديث حديث عائشة ضعيف، لا تقوم به حجة، الصحيح هو التوسط.

طيب، نعود إلى ما ذكر المؤلف، استدل المؤلف، أو استدل الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ- بهذه الآية، وقال: كما أنه بيّن لهم ألفاظه، فقد بيّن لهم معانيه، ثم استدل ببعض الأحاديث، وقال: وقد قال أبو عبد الرحمن السُلمي، وعبد الرحمن السُلمي هذا من كبار التابعين، مِمَن أخذ علمه عن كبار الصحابة كعليّ وعثمان وغيرهم، وقد توفي في ٧٢ أو ٧٣ من الهجرة، وهناك شخص آخر ينبغي التنبه يسمى بنفس الاسم، وهذا من أئمة الصوفية ومن غولات الصوفية، وله كتاب في التفسير اسمه "حقائق التفسير"، وهذا ممن عاش في القرن الرابع أو الخامس، وهذا مِمَن حذر بعض العلماء من تفسيره، لأن تفسيره فيه شطحات كبيرة، وغلو على مذهب الصوفية.

طيب نعود إلى هذا، [**وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدّثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن -كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما- أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- عشرة آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا، ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة**].

فهنا وجه الدلالة أن أبا عبد الرحمن السُلمي أخبر بأن صحابة النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كانوا يقرأون القرآن عشرًا عشرًا، وكانوا إذا قرأوها تعلموا ما فيها من العلم والعمل،

فقول: تعلمنا، دل على أنهم تعلموا على غيرهم، فهم لا يتعلمون إلا على النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، فهذا وجه الدلالة.

ثم ساق أيضًا: [وقال أنس: كان الرجل إذا قرا البقرة وآل عمران جلّ في أعيننا]، وفي رواية جدّ في أعيننا، هذا أيضًا إذا قرأ البقرة آل عمران، بمعنى أنه قرأها قراءة تلاوة لألفاظها، وفهمًا لمعانيها، هذا دليلهم الثالث.

دليلهم الرابع، قال: [وأقام ابن عمر على حفظ البقرة سنين -قيل ثمان سنين-]، وأيضًا هذا يدل على ابن عمر كان يحفظ السورة بألفاظها ومعانيها، وإلا لم يبقى ثمان سنين مع سورة واحدة.

قال: [ذكره، وذلك أن الله -تَعَالَى- قال: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص:٢٩]، وقال: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [محمد:٢٤]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون:٦٨]، وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن، كذلك قال -تَعَالَى-: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:٢]، وعقل الكلام متضمن لفهم معانيه].

طيب، إذًا هو استدل بآية النحل، واستدل بمواقف الصحابة أنهم كانوا يتعلمون عشر آيات لفظًا ومعنى، وكذلك أن الرجل كان إذا قرأ البقرة وآل عمران جلّ وجدّ في الصحابة، وابن عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- بقي في سورة البقرة ثمان سنوات يتعلم معانيها، ثم المؤلف استدل بآيات عامة تأمر بالتدبر، وأن أول من تدبر هذا القرآن هو النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- وصحابته، فساق هذه الآيات: ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾، ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ في الموضعين، ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾، هذه أربع آيات، قال: وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن، فهذا

وجه الدلالة أن التدبر يلزم منه فهم المعاني، وكيف يتدبرون وهم لا يفهمون معانيه، فهذا دليل من المعنى، هو أدلة من القرآن تتضمن استدلال بأن النبي فسر القرآن.

ثم قال بعد ذلك: [**ومن المعلوم أن كل كلام المقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه فالقرآن أولى بذلك، وأيضًا فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتابًا في فن من العلم كالطب والحساب ولا يستشرحوه -أي لا يقربون شرحه وبيانه-، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ودنياهم؟**].

طيب، هذه أدلة سواء أدلة من القرآن كآية النحل، وأدلة من السنة كقصة أبي عبد الرحمن السُلمي، وحديث أنس، وابن عمر، وأدلة من المعنى العام، وأدلة أيضًا من المعاني التي تدل على أن الصحابة كانوا يفهمون القرآن ويستشرحون معانيه، ويسألون عن معانيه.

عمومًا شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللهُ- يمكن قوله أن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بيّن لأصحابه جميع ألفاظ القرآن، بيّن معاني ألفاظ القرآن، بيّن معانيه كما بيّن ألفاظه، يقصد بذلك أنه بيّن لهم بقوله وعمله، لأن النبي كان خلقه القرآن، فكان يعمل بالقرآن والصحابة ينظرون إليه.

فلعله من هذا الباب أراد أن واقع النبي يدل أنه بيّن لهم، أما القول بأن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كان يقف عند كل آية ويبين معانيها للصحابة، فيقول: الحمد لله معناها الثناء، رب العالمين أي خالقهم ورازقهم، ويقف عند كل آية، هذا لم يرد ولم يُنقل إلينا، فلعل الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ- أراد هذا المعنى العام، وإلا النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كان يبين للصحابة ما يحتاجون إليه.

طيب، هذا ما يتعلق بتفسير النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، ثم انتقل المؤلف بعد ذلك فقال: [**ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جدًا**]، هذه مسألة تفسير الصحابة، الصحابة -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- لازموا النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، وتلقوا عنه تفسير القرآن وفهموه، ثم أنهم بعد ذلك أيضًا اجتهدوا، لأنهم عرب خُلّص، وعندهم القدرة على فهم معاني القرآن، وحضروا مجالس النبي، ورأوا التنزيل، وحضروا أسباب النزول، فلذلك استوعبوا كثيرًا من معاني القرآن، ولكن الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ- أشار إلى نقطة مهمة وهي مسألة النزاع والخلاف بين الصحابة، والخلاف بين الصحابة كان قليل جدًا، وإن كان موجود في التابعين أكثر، وبيّن السبب فقال: [**وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر**].

هو أشار إشارات فقط إلى تفسير الصحابة باختصار، وأنهم أخذوا العلم على النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، وكانوا قد اجتمعوا وائتلفوا، ولم يكن بينهم النزاع والخلاف والشِقاق، وأيضًا إن وُجد خلاف بينهم فهو خلاف من نوع اختلاف التنوع، وأن كل واحد من الصحابة يبين معنى الآية بلفظ وأسلوب لا يخالف الآخر.

بعد ذلك سينتقل المؤلف إلى بيان تفسير التابعين، وأن أشهر التابعين في التفسير هو مجاهد الذي تلقى جميع التفسير عن الصحابة -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم-، فكان إمامًا في التفسير، وكما قال سفيان الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به.

طيب، لعلنا نقف هنا عند تفسير التابعين، وإن شاء الله في اللقاء القادم نستكمل ما يتعلق بتفسير التابعين، ثم الدخول على اختلاف السلف في التفسير، نسأل الله -تَعَالَى- أن يوفقنا وإياكم إلى ما يحب ويرضى.

صفها، وإن شاء الله في اللقاء القادم نستكمل ما توقفنا عنده.

الدرس الثالث

بسم الله والحمد لله وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبهِ ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فهذا هو المجلس الثالث من مجالسِ شرحِ مقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية في أصول التفسير، وتوقف بنا الكلام عند تفسير الصحابة-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم- ثم تفسير التابعين.

قال المؤلف-رَحِمَهُ اللهُ-: [**ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جدًا، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة، فهو قليلٌ بالنسبة إلى من بعدهم، وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر**].

المؤلف-رَحِمَهُ اللهُ- لم يتوسع في بيان منهج الصحابة وتفسير الصحابة، لظهوره وبيانه؛ ولأنهم تتلمذوا على سيد الأولين والآخرين محمد-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- وأخذوا العلم عنه، وشاهدوا التنزيل وحضروا وكان كما ذكر شيخ الإسلام كان النزاعُ بينهم قليلاً جدًا، وأيضًا كانوا متألفين ومجتمعين، من الله عليهم-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- ورزقهم العلم والبيان، ولذلك كان الخلاف بينهم قليل جدًا؛ ولأنهم كانوا أهل عربية، ويعرفون معاني القرآن بوضوح، ولا يخفى عليهم إلا الشيء القليل الذي كانوا يسألون النبي-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- في مواضع قليلة.

ثم ذكر المؤلف بعد ذلك تفسير التابعين، قال: [**ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة، كما قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها**].

وجاء عنهُ أنهُ عرضه ثلاثين مرة قراءةً، وجاء عنه أنه عرضه ثلاث مرات، يوقفه عند كل آية، وهذا يدل على أن ابن عباس كان متمكنًا في التفسير، وغيره من الصحابة، ويدل أيضًا على أن التابعين أخذوا التفسير عن الصحابة، فكل ما عند التابعين من التفسير جله من الصحابة، وقد زدوا عليه كما ذكر شيخ الإسلام، كما سيأتي.

ذكر هو نموذجًا من نماذج التابعين، وهم كثر جدًا انتشروا في الأنصار في البصرة وفي الكوفة، وفي الشام، وفي مكة، وفي المدينة، وكثروا وقد أصبحت هناك مدارس التفسير المعروفة، مدرسة ابن مسعود في الكوفة، ومدرسة ابن عباس في مكة، ومدرسة أبي كعب في المدينة، وغيره من المدارس التي انتشرت، وأخذ التابعون علمهم من الصحابة، كما جاء هنا وكان من أشهرهم مجاهد بن جبر-رَحِمَهُ اللهُ تعالى- المتوفى سنة ١٠٤هـ.

قال هنا: [ولذلك أثنى العلماء على تفسير مجاهد]، قال: [**ولهذا قال الثوري "سفيان الثوري-رَحِمَهُ اللهُ-": إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به؛ ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل العلم، وكذلك الإمام أحمد وغيره ممن صنف في التفسير يكرر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره**].

قال المؤلف: [**والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة، كما تلقوا عنهم علم السنة**]

هذا المقصود، المقصود أن التابعين أخذوا تفسيرهم من الصحابة، كما أخذوا السنة والأحاديث من الصحابة.

[**وإن كانوا قد يتكلمون في بعضِ ذلك بالاستنباط والاستدلال**]، أي يزيدون ويتوسعون لحاجة الأمة، ولاتساع الأمة الإسلامية.

قال: [**كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال**] يعني كما أنهم يستنبطون من الأحاديث ويستدلون بها، كذلك الآيات القرآنية.

انتقل المؤلف بعد ذلك إلى مسألة مهمة جدًا، وهي من أصول التفسير، أصول التفسير التي مرت معنا، تفسير النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- والصحابة والتابعين، وهذه تسمى طرق التفسير، وهي أهم طرق التفسير، أهمها أن يفسر القرآن من القرآن، ثم السنة، ثم بأقوال الصحابة، ثم بأقوال التابعين، وسيأتي تفصيل ذلك في آخر في هذه الرسالة المباركة.

الآن انتقل إلى أصلٍ آخر من أصول التفسير، وهو [**اختلاف السلف وموقف المفسر من هذا الاختلاف، وما نوع هذا الاختلاف**].

هذه مسألة مهمة يا أخوات جدًا نحتاج لها جدًا، ونحتاج أن نتفكر لها؛ لأننا نجد في كتب التفسير كتفسير الطبري، وتفسير ابن عطية، وتفسير ابن كثير، وتفسير ابن الجوزي، وكثير من كتب التفسير نجد الآية الواحدة فيها أقوال كثيرة، فما موقف الباحث والمفسر من هذه الأقوال؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: [**الخلاف بين السلف في التفسير قليل، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير**]

أي في الفروع والأحكام كالطهارة، والصلاة، والصيام، ونحوه.

قال: [**وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير**] لماذا؟

لأن التفسير أخذ السلف التفسير من الصحابة، وكانوا متجمعين على معاني القرآن.

قال: [**غالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد**] الاختلاف في التفسير أغلبه وأكثرهُ اختلاف تنوع، وقد يولد اختلاف تضاد، ولكنه قليل جدًا، اختلاف التنوع ما معناه؟

أن يأتي أحد السلف فيفسر الآية بمعنى، ويأتي الآخر يفسرها بمعنى، ويأتي ثالث يفسرها بمعنى، هذه المعاني كلها لا تتعارض، وكلها تندرج تحت الآية، فما أسباب اختلاف التنوع؟

قال المؤلف: [**وذلك صنفان**] أي من أسباب اختلاف التنوع.

الأول: قال: [**أحدهما: أن يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى**]

يقول: إذا كان هناك آية قرآنية أو لفظ من ألفاظ القرآن، فسره أحد الصحابة أو التابعين بمعنى، وفسره آخر بمعنى، وفسره الثالث بمعنى أو أكثر، فإن هذه المعاني كلها لا تندرج تحت هذا المسمى، وهذا اللفظ، وإنما هي عبارات مختلفة فقط، كل شخص يعبر بعبارة غير عبارة الآخر، ولكن المعنى واحد.

قال: [**مثل بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة كما قيل في اسم السيف: الصارم والمهند، وذلك مثل أسماء الله الحسنى**].

يقول: هناك بعض الأسماء عندنا، أو بعض المسميات لها أكثر من اسم، بعض المسميات مثل السيف له أكثر من اسم يسمى السيف، يسمى الصارم، يسمى المهند والمسمى واحد، فلو جاء شخص ورفع بيدهِ هذه الألة التي تسمى السيف، وقال: ما اسمها؟ فقال أحدهم: هذا السيف، وقال الآخر: هذا الصارم، وقال الثالث: هذا المهند، قولنا المعنى واحد.

قال: [**وذلك مثل أسماء الله الحسنى، وأسماء رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم وأسماء القرآن، فإن أسماء الله كلها تدل على مسمى واحد**].

وهو الله فإذا قلت الرحمن، أو قلت العزيز أو الحكيم فهو واحد.

[**فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مضادا لدعائه باسم آخر، بل الأمر كما قال تعالى:** ﴿**قُلِ ادْعُواْ اللّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى**﴾ [الإسراء: ١١٠]، **وكل اسم من أسمائه يدل على الذات المسماة، وعلى الصفة التي تضمنها الاسم**].

لأن كل اسم من أسماء الله يدل على الذات ويدل على صفة، ويدل وله أثر، هذه قاعدة، فإذا قولت مثلاً: [**تضمنها الاسم كالعليم يدل على الذات والعلم**] العليم هو الله، ويدل على صفة العلم، ويدل على أثر ذلك أنه يعلم-سبحانه- ولا يخفى عليه خافية.

[**والقدير يدل على الذات والقدرة**] وعلى أثرها أنه يقدر.

[**والرحيم يدل على الذات والرحمة**].

قال: [**من أنكر دلالة أسمائه على صفاتهِ ممن يدعي الظاهر، فقوله من جنس قول غلاة الباطنية**] دخل في مسألة من ينكر أسماء الله أو دلالات هذه الأسماء، وإنما يقول هذه أسماء

فقط، فمن ينكر هذه دلالات الأسماء، إلا إذا قلت له: اللهَ-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- سمى نفسهُ العزيز، فما معنى العزيز؟

يقولك ما أدري، ما أعرف معنى العزيز، وإذا قلت الله سمى نفسه بالعليم ما معنى العليم؟

ينكر دلالة الأسماء، هؤلاء هم غلاة الباطنية كالقرامطة وهم طائفة من الباطنية، الإسماعلية والقرامطة طوائف كثيرة.

قال: [**الذين يقولون لا يقال هو حيٌّ ولا ليس بحي، بل ينفون عنه الحياة وعدم الحياة، فينفون النقيضين فإن أولئك القرامطة الباطنية لا ينكرون اسما هو علم محض كالمضمرات**].

نقول ما نقول كذا لكنه لا يثبتون ولا ينفون المعنى.

قال: [**كالمضمرات**] المضمرات مثل الضمير هو، وهم، ونحو ذلك.

قال: [**وإنما ينكرون ما في أسمائه الحسنى من صفات الإثبات**].

يعني هو ضمير، لكن ماذا يدل؟ ما يدل على شيء، قال: كذلك الأسماء أسماء ما تدل على شيء.

يقول: [**ينكرون ما في أسمائه الحسنى من صفات الإثبات، فمن وافقهم على مقصودهم كان مع دعواه الغلو في الظاهر موافقًا لغلاة الباطنية في ذلك، وليس هذا موضع بسط ذلك**].

قال: أنه مجرد أراد المؤلف أن يشير إلى هذا الأمر، ويقول: [ليس هذا موضوعي]؛ لأنه يتكلم عن أصول الفقه وهذه مسألة عقيدية، بسطها شيخ الإسلام في موضعٍ آخر.

قال: [**وإنما المقصود أن كل اسمٍ من أسمائه يدل على ذاته، وعلى ما في الاسم من صفاته، ويدل أيضًا على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم**].

كيف؟ معنى هذا أن كل اسمٍ من أسماء الله يتضمن صفة، ويتضمن أثر الصفة، ويتضمن اسمًا آخر بطريق اللزوم، فإذا قلت مثلاً: [العزيز] اسم العزيز فالعزيز هنا مأخوذ من العزة، والعزة صفة، ولذلك أقسم بها إبليس، قال [وبعزتك] ومن أثرها أنه يعز من يشاء ويذل من يشاء بعزته، تضمن العزة الحكمة؛ لأنه لا يعز إلا لحكمة، ولا يذل إلا لحكمة فتضمن اسمًا آخر بطريق اللزوم، هذا معناه طريق اللزوم.

قال: [**كذلك أسماء النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- مثل محمد، وأحمد، والماحي، والحاشر، والعاقب. وكذلك أسماء القرآن: مثل القرآن، والفرقان، والهدى، والشفاء، والبيان، والكتاب، وأمثال ذلك، فإذا كان مقصود السائل تعيين المسمى عبرنا عنهُ بأي اسم كان، إذا عرف مسمى هذا الاسم، وقد يكون الاسم علمًا، وقد يكون صفةً كمن يسأل عن قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾** [طه: ١٢٤]].

يعني إنك إذا قولت هذا قرآن، هذا مصحف، هذا القرآن، هذا الكتاب، هذا الذكر، هذا الفرقان، المعنى واحد، أنت تشير إلى هذا القرآن الذي بين دفتي هذه السور، المبدوءة بالفاتحة المختومة بالناس، أي شيء تسميه واحد، إذا قلت: ذلك الكتاب لا ريب فيه هو القرآن، إن هذا القرآن هو القرآن، فالاسم واحد.

قال هنا: [﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾ [طه: ١٢٤] ما ذكره؟ فيقال له: هو القرآن مثلا، أو هو ما أنزله من الكتب] السابقة القرآن وغيره.

[فإن الذكر مصدر، والمصدر تارة يضاف إلى الفاعل وتارة إلى المفعول، فإذا قيل ذكر الله بالمعني الثاني كان ما يذكر به مثل قول العبد: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر. وإذا قيل بالمعنى الأول كان ما يذكره هو وهو كلامه].

فإذا قلت ذكر الله أي يذكره هو، الله يذكره، وإذا قلت ذكر الله بمعنى المفعول المعنى الثاني سبحان الله، أنت تذكر الله، فيكون الله في محل نصب، تذكر الله.

قال: [وهو كلامه، وهذا هو المراد في قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾؛ لأنه قال قبل ذلك: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾].

فدل على أن المراد به كلامه.

[﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣] وهَداه هو ما أنزله من الذكر، وقال بعد ذلك: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا﴾ [طه: ١٢٥، ١٢٦]].

[والمقصودُ أن يعرف أن الذكر هو كلام المنزل].

أو هو ذكر العبد له، يحتمل هذا وهذا.

[فسواءً قيل: ذكري كتابي، أو كلامي، أو هداي، أو نحو ذلك كان مسمى واحدًا، وإن كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المختصة به، فلابد من قدر زائد على تعيين المسمى].

إذا كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة، هذا يعتبر قدر زائد تعيين مسمى.

[مثل أن يسأل عن القدوس السلام المؤمن، وقد علم أنه الله].

لكن يقول لماذا سُمي قدوسًا، لماذا قيل أنه السلام؟ لكنه أرادوا ما معناهُ ما معنى كونه قدوسًا سلامًا مؤمنًا، ونحو ذلك.

[إذا عرف هذا فالسلف كثيرًا ما يعبرون عن المسمى بعبارة تدل على عينه، وإن كان فيها من الصفة ما ليس في ا لاسم الآخر، كمن يقول: أحمد هو الحاشر والماحي والعاقب، والقدوس هو الغفور والرحيم، أي أن المسمى واحد، ولا أن هذه الصفة هي هذه الصفة، ومعلومٌ أن هذا ليس اختلاف تضاد كما يظنه بعض الناس].

قال: [مثال ذلك: تفسيرهم للصراط المستقيم].

الصراط المستقيم ما هو؟

[فقال بعضهم: هو القرآن، أي أتباعه؛ لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم في حديث علي الذي رواه الترمذي، ورواه أبو نعيم من طرق متعددة: «هو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم»، وقال بعضهم: هو الإسلام؛ لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم في حديث

النواس ابن سمعان الذي رواه الترمذي وغيره: «ضرب الله مثلا صراطا مستقيما، وعلى جنبتي الصراط سُورَان، وفي السورين أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستور مرخاة، وداع يدعو من فوق الصراط، وداع يدعو على رأس الصراط»، قال: «فالصراط المستقيم هو الإسلام، والسوران حدود الله، والأبواب المفتحة محارم الله، والداعي على رأس الصراط كتاب الله، والداعي فوق الصراط واعظ الله في قلب كل مؤمن»].

- إذًا الصراط فسر بالقرآن، كما في حديث علي.
- وفسر أيضًا بالحديث الذي رواه الترمذي، بأنهُ الإسلام.

قال: [فهذان القولان متفقان؛ لأن دين الإسلام هو إتباع القرآن، ولكن كل منهما نبه على وصف غير الوصف الآخر، كما أن لفظ " صراط " يشعر بوصف ثالث، وكذلك قول من قال: هو السنة والجماعة. وقول من قال: هو طريق العبودية. وقول من قال: هو طاعة الله ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم].

هذه خمسة أقوال في معنى الصراط.

قال: [وأمثال ذلك، فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة، لكن وصفها كل منهم بصفة من صفاتها].

فأصبح عندنا كل يعبر بعبارة لا تخالف الآخر:

- فمن قال الصراط هو القرآن.

- أو هو الإسلام.
- أو هو طريق السنة والجماعة.
- أو هو طريق العبودية.
- أو طاعة الله ورسوله.

كل ذلك يعطيه معنٍ واحد، ويصف في معنٍ واحد، ولكن كلٌ يعبر، هذا هو السبب الأول في اختلاف العلماء اختلاف تنوع، فاختلاف التنوع يرجع إلى السبب الأول، وهو أن يعبر كل شخص بعبارة لا تخالف الآخر.

الآن ينتقل إلى السبب الثاني، قال: [**الصنف الثاني**].

ولعلنا نقف عند هذا القدر، وإن شاء الله في اللقاء القادم نستكمل هذه الأسباب وهو الأصناف التي وقع فيها، أو التي كانت سببًا في اختلاف العلماء في التفسير اختلاف تنوع.

نسأل الله-سبحانه- أن يوفقنا، وأن يعيننا، وأن يهدينا، وأن يبارك في الجميع.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس الرابع

بسم الله والحمد لله وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبهِ ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد، فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته وحياكم الله، في هذا اللقاء المبارك وهذا المجلس هو المجلس الرابع من مجالسِ شرح مقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية في أصول التفسير.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن اختلاف السلف في التفسير هو:

- إما أن يكون اختلاف تضاد.
- وإما أن يكون اختلاف تنوع.

وأكثرهُ اختلاف تنوع.

- أما اختلاف التضاد فهو قليلٌ أو نادر.
- أما اختلاف التنوع فإنه كثير عند السلف كثير جدًا في طبقة الصحابة، والتابعين، ومن جاء بعدهم.

ثم ذكر شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللهُ- أن اختلاف التنوع له أسباب، فذكر السبب الأول، وهو:

أن يعبر كل واحدٍ منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صحابهِ، تدل على معنى في المسمى، غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى.

يعني كل واحد يعبر بعبارة هي تدل على المسمى، لكن العبارة مختلفة، فاختلافهم في العبارات والمسمى واحد، وذكر أمثلةً لذلك، من أشهر هذه الأمثلة:

[**الصراط المستقيم، قال: الصراط فسره بعضهم بأنه قرآن، وبعضهم بأنهُ الإسلام، وبعضهم بأنهُ دين الإسلام أو دين الله، وبعضهم قال هو فريق السنَّة، وكل هذه المعاني أو كل هذه الألفاظ تؤدي إلى معنى واحد ولا تتعارض**].

فهذه كل واحدٍ يعبر بعبارة لا تخالف العبارة هي تدل على مسمى واحد وإن اختلفت العبارات فالمسمى واحد، كما يقال في السيف، قيل هو الصارم، وقيل هو المهند، وهكذا، له أسماء كثيرة والمسمى واحد، والله-سبحانه وتعالى- هو الله، وهو الرحمن، وهو الغفور، وهو الرؤوف، والمسمى واحد والأسماء مختلفة، وهذا كما هو واضح عندكم، وتحدثنا عنه في اللقاء الماضي.

السبب الثاني الذي سماه المؤلف: الصنف الثاني: [**أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل**].

تأتي الآية بلفظٍ عام يكون تحت هذا اللفظ العام أفرد، وكلٌ يأخذ ويذكر فردًا من هذه الأفراد على سبيل التمثيل.

قال: [**وتنبيه المستمع على النوع لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه**].

يقول يذكر نوعًا أو جزءً، أو فردًا من أفراد العام ليس مطابقًا للفظ، وإنما هو جزءٌ من هذا اللفظ، فالآية تأتي عامة وبلفظٍ عام، ويأتي من يفسرها على سبيل المثال، فيقول: مثل كذا، ويقول الآخر: مثل كذا، وكلها تكون تحت لفظ عام.

قال: [**مثل سائل أعجمي يسأل عن مسمى لفظ الخبز، فأرى رغيفًا، وقيل له: هذا فالإشارة إلى نوع هذا لا إلى هذا الرغيف وحده**].

فيقال له مثلاً: الخبز مثل هذا، هذا ترى هذا إذا رأيت هذا، هذا هو الخبز، فهذا ذكر فرد من أفراد العامة، ونوع من أنواعه.

قال: [**مثال ذلك: ما نقل في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾** [فاطر: ٣٢]].

فالظالم نفسه تحتهُ أفراد كثيرة، والمقتصد تحته أفراد كثيرة، والسابق بالخيرات عامٌ تحته أفراد كثيرة.

قال: [**فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيع للواجبات، والمنتهك للمحرمات**].

يقول: الظالم هو الذي ضيع ما أمره الله به، وارتكب ما نهى الله عنه، هذا يسمى ظالم، فإذا ضيع الصلاة، أو الزكاة، أو الصوم، أو الحج، أو بر الوالدين، أو الجهاد، أو أي نوع من أنواع الواجبات، أو ارتكب المحرمات كالخمر، والزنا، والشرك، وعقوق الوالدين، وغير ذلك، فهذا كل هذه الأفراد والأنواع داخلة تحت كلمة الظالم لنفسه، فمن ترك الصلاة قلنا لهُ هذا ظالمٌ لنفسه، ومن شرب الخمر قلنا هذا ظالمٌ لنفسه، والمقتصد؟

[والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات].

فمن فعل الواجبات فقط، أدى الصلوات الخمس وصام رمضان فقط، وزكى المال فقط الواجب، وترك المحرمات لم يقع في المحرمات، فهذا يسمى مقتصد، لم يأتي بما زاد على ذلك، فهذا يسمى مقتصد.

قال: [والسابق يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات].

السابق هو الذي يصلي الفرائض الخمس، ويزيد على ذلك بالسنن الرواتب، وغيرها من السنن المشروعة، ويؤدي زكاة ماله ويزيد على ذلك بالصدقات، والإنفاق وغيرها، والصيام يؤدي صيام رمضان الفرض ويزيد على ذلك، فكل هذا يسمى سابق، فالذي يؤدي رسالة في وجوه الخير، ويأتي بالواجبات والمستحبات، فهذا يسمى السابق، بأي نوعٍ من الأنواع المذكورة.

قال المؤلف هنا: [والسابق يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات، فالمقتصدون هم أصحاب اليمين ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠، ١١]، ثم إن كلا منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات]. كما ذكرنا.

[كقول القائل: السابق الذي يصلي في أول الوقت، والمقتصد الذي يصلي في أثنائه، والظالم لنفسه الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار، ويقول الآخر: السابق والمقتصد والظالم قد ذكرهم في آخر سورة البقرة، فإنه ذكر المحسن بالصدقة، والظالم بأكل الربا، والعادل بالبيع. والناس في الأموال أما محسن، وأما عادل، وإما ظالم، فالسابق المحسن بأداء المستحبات مع الواجبات.

والظالم آكل الربا أو مانع الزكاة. والمقتصد الذي يؤدي الزكاة المفروضة، ولا يأكل الربا، وأمثال هذه الأقاويل.

فكل قولٍ فيه ذكرٍ داخل في الآية ذكر لتعريف المستمع بتناول الآية له وتنبيهه به على نظيره، فإن التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطلق، والعقل السليم يتفطن للنوع، كما يتفطن إذا أشير له إلى رغيف، فقيل له: هذا هو الخبز].

هذا واضح أن طالب العلم، والقارئ لكتب التفسير إذا وجد خلافًا تحت آية، وكلٌ يفسرها بأنواع من أنواع هذا، فإني أقول هذا اختلاف تنوع، وكل داخل تحت هذا اللفظ، فمثلاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا* حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا* وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا* وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ [النبأ: ٣١: ٣٤]، نجد أن السلف فسروا الدهاق بأنهُ الكأس الممتلئة، وبعضهم قال: الكأس الصافية، وبعضهم قال: الكأس المتتابعة.

وكلٌ أعطانا نوعًا من أنواع هذا اللفظ العام، وكلهم يدخل تحته، وكلٌ يعبر، فهذا مثال مثلاً، وخذ من الأمثلة كثيرة التي تجدها في تفاسير السلف التي يظن الظان أنها اختلاف تضاد، وأنه تحير في اختيار هذا النوع، ثم تجد أنها كلها داخلة تحت هذا النوع ولا تتعارض، قد يكون هناك ترجيح قد يأتي الترجيح في بعض الألفاظ دون بعض، فنقول: لا مانع الترجيح له طرق وله أسباب، فمثلاً يرجح بدليل آخر خارجي، أو يرجح مثلاً بقاعدة تفسيرية، أو يرجح بسياق الآيات، فهذا لا مانع أن ترجع بعض الأقوال أو تدخل هذه الأقوال كلها تحت هذا المسمى، أو هذا اللفظ العام.

قال المؤلف بعد ذلك: [**وقد يجيء كثيرا من هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لاسيما إن كان المذكور شخصًا**].

يعني تجد أحيانًا الآية يذكر أنها نزلت في فلان، ويذكر بعضهم أنها نزلت في فلان، ويذكر بعضهم أنها نزلت في حادثة كذا، وبعضهم يقول نزلت في حادثة كذا، ماذا نصنع إذا وجدنا مثل هذا؟

قال: [**الأصل هو الجمع**]، جمع بين الأقوال، بحيث إنك تدخل هذه الألفاظ كلها تحت هذا السياق، تقول: أن الآية نزلت لعددٍ من الأسباب، ففلان سأل، وفلان وقع له كذا، وفلان قال كذا، وكلها تندرج وتدخل تحت سببٍ واحد.

يقول هنا: [**وقد يجيء كثيرا من هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لاسيما إن كان المذكور شخصًا، كأسباب النزول المذكورة في التفسير، كقولهم: إن آية الظهار نزلت في امرأة أوس بن الصامت، وإن آية اللعان نزلت في عويمر العَجْلاني أو هلال بن أمية، وإن آية الكلالة نزلت في جابر بن عبد الله، وإن قوله: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ﴾** [المائدة: ٤٩] **نزلت في بني قُرَيْظَة والنَّضِير، وأن قوله: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَه﴾** [الأنفال: ١٦] **نزلت في بَدْر، وأن قوله: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾** [المائدة: ١٠٦] **نزلت في قضية تَمِيم الداري وَعديّ بن بَدَّاء، وقول أبي أيوب-رضي الله عنه- إن قوله: ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾** [البقرة: ١٩٥] **نزلت فينا معشر الأنصار، الحديث. ونظائر هذا كثير مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة، أو في قوم من أهل الكتاب اليهود والنصارى، أو في قوم من المؤمنين**].

يعني معنى هذا الكلام إذا نزلت في شخصٍ معين، فإن الآية تعمم، وإذا نزلت في أكثر من شخص، فإن الآية تعم هؤلاء، ويكون السبب يكون لأكثر من شخص، قد يكون لأكثر من شخص، وهذا يدخل تحته قاعدة العبرة بالعموم اللفظي، لا بالخصوص السبب، فالآية تنزل بلفظ عام لتشمل صاحب السبب وغيره.

قال: [**فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية مختصٌ بأولئك الأعيان دون غيرهم، فإن هذا لا يقوله مسلمٌ ولا عاقل على الإطلاق، والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه أم لا؟ فلم يقل أحد من علماء المسلمين: إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص فيعم ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ**].

يعني إذا نزلت الآية بلفظٍ عام لسبب معين لم يقل أحد من العلماء، إنها خاصة لهذا السبب وإنما يقول: هذا هو يختص بنوع هذا ذلك الشخص، هذا الشخص ومن هو على حالهِ وعلى شاكلته، فإنه يدخل تحت ويكون مخاطبًا بهذه الآية.

قال: [**والآية التي لها سبب معين، إن كانت أمرا ونهيا فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبرًا**].

يقول إن كانت أمرًا أو نهيًا فإنها تتناول هذا الشخص وغيره، كلهم يدخلون في ذلك.

قال: [**وإن كانت خبرًا بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص وغيره ممن كان بمنزلته أيضًا**].

إذا نزلت آية تثني على شخص أو تذم شخصًا، فإنه لا يقال أنها خاصة بهذا فالأصل العموم، والأصل أن الآيات تتناول هذا وذاك.

قال: [**ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية**].

هذا أيضًا قاعدة أن أسباب النزول هي طريقٌ لمعرفة الآيات.

[**فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب**].

فإذا علمت السبب عرفت المعنى للآية، عرفت المسبب، وعرفت الآية

[**ولهذا كان أصح قولي الفقهاء: أنه إذا لم يعرف ما نواه الحالف، رجع إلى سبب يمينه وما هيجها وأثارها**].

يقول لك: يعني أن السبب يورث المسبب كثير من الآيات القرآنية قد يغمد ويصعبُ فهم معناها، فإذا رجعت إلى أسباب النزول، أنكشف لك المعنى وأتضح، فيقول: كذلك من يحلف إذا حلف فلان ولا نعرف لماذا حلف، ولا نعرف ما نية حلفه، نرجع إلى الأسباب لماذا حلف، نبحث عن السبب الذي دعاه أن يحلف وهيج يمينه وأثارها، فنجد أن السبب إذا عرف، عرف المسبب.

ثم انتقل إلى مسألة، وهي تتعلق بأسباب النزول.

قال: [**وقولهم: نزلت هذه الآية في كذا، يراد به تارة أنه سبب النزول، ويراد به تارة أن ذلك داخلٌ في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عُني بهذه الآية كذا**].

هذه ترجع إلى أسباب النزول، وإلي صيغ أسباب النزول، يقول: أحيانًا صيغة سبب النزول قد تكون صريحة، وقد تكون غير صريحة، فإن كانت صريحة، فإنها يكون المراد بها فلان، وأنه هو السبب في نزولها، وإن كانت غير صريحة فإنهم إذا قالوا: نزلت في كذا، فإنهم يريدون أنه داخلٌ فيها، وقال أهل العلم: إن صيغة سبب النزول الصريحة، أن يقول الراوي سبب نزول هذه الآية كذا، فإذا جاء بلفظ السببية، فهذه صريحة، أو جاء بالفاء التي تكون فاء التعقيب التي المتصل بالفعل، فإذا قيل حدث كذا وكذا، فنزلت أو سأل عن كذا فنزلت، إذا جاء بالفاء الداخلة على فعل التنزيل، فإن هذه الصيغة الصريحة، وما سوى هاتين الصيغتين فإنها ليست صريحة، ولذلك نبه المؤلف هنا، إذا قيل مثلاً نزلت في فلان وهذه الآية نزلت في فلان هذه غير صريحة، ولذلك قال: أن سبب النزول قد يراد بها تارةً أن ذلك داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عني بها فلان ونزلت في فلان، فهي يقول كأنه داخل فيها فقط.

ثم ذكر مسألةً تتعلق بقول الصحابي نزلت، أو إذا ذكر الصحابي سبب النزول هل له حكم الرفع أو ليس له حكم الرفع.

قال: [**وقد تنازع العلماء في قول الصاحب [أي الصحابي]: نزلت هذه الآية في كذا، هل يجري مجرى المرفوع المسند كما يذكر السبب الذي أنزلت لأجله، أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟**].

قال: اختلف أهل العلم إذا قال الصحابي: نزلت في كذا، أو سبب نزول هذه الآية كذا، أو حدث كذا فنزلت، هل يأخذ حكم المرفوع؟ وألا يأخذ حكمه؟ قال تنازع العلماء في ذلك.

[**فالبخاري يدخله في المسند وغيره لا يدخله في المسند**].

يعني البخاري يدخله على أنه مسند ومرفوع للنبي-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؛ لأن قول الصحابي نزلت في كذا، أو حدث كذا فنزلت، فهذا حكمه حكم الرفع؛ لأنه شاهد الواقع وأخبر بما شاهد، فكأنه يحدث بأمر رفع للرسول-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أو وقع للآيات وهي تنزل، كما قال البخاري قال: [**يدخله في المسند**].

ثم قال: [**وأكثر المساند على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره، بخلاف ما إذا ذكر سببًا نزلت عقبة، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند**].

يعني يقول لك: إذا جاءت الصيغة غير صريحة محتملة، وهذا فيه خلاف، والبخاري يدخله، أما إذا جاء في الصيغة الصريحة قال: سبب نزول أو حدث كذا فنزلت، فكلهم يدخلونه في المسند، كلهم يحكمون على أنه مرفوع، على أن يأخذ حكم الحديث.

قال: [**وإذا عرف هذا، فقول أحدهم: نزلت في كذا، لا ينافي قول الآخر: نزلت في كذا**].

لأنها كلها محتملة، ليست صريحة.

[**إذا كان اللفظ يتناولهما، كما ذكرناه في التفسير بالمثال، وإذا ذكر أحدهم لها سببا نزلت لأجله وذكر الآخر سببا، فقد يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب**].

يقول: أحيانًا أسباب النزول تكون نزلت لأكثر من حالة أو يكون الصحابي أراد أن يدخل أمثلةً أكثر من مثال، هذا يسمى بالتفسير كما ذكرنا اللفظ العام يتناول تحته أكثر من نوع.

يقول: [**أو تكون نزلت مرتين**].

يقول: نزلت عقب الأسباب أكثر من سبب، تنزل الآية لأكثر من سبب، وهذه أمثلته موجودة أو تكون نزلت مرتين كذا، ومرتين كذا.

[**مرةً لهذا السبب، ومرةً لهذا السبب**].

وهذا إما قليل أو معدوم، والصحيح أن وجد فهو قليل جدًا، أو قد لا يوجد الذي يقال أنها نزلت مرتين؛ لأن الأصل أن الآية تنزل مرة هذا هو الأصل، فإذا قيل نزلت مرتين فلابد أن يكون هناك دليل يدل على أنها نزلت مرتين، وإلا الأصل أنها نزلت مرةً واحدة.

قال المؤلف: [**وهذان الصنفان اللذان**]

يعني السببان اختلاف التنوع، السبب الأول أن يعبر كل واحدٍ بعبارة لا تختلف عن عبارة الآخر إلا بلفظها والمعنى واحد والمسمى واحد، يقول مثلاً: السيف، الصارم، المهند، هذه يعبر.

أو أن يكون اللفظ عامًا، فيفسر بمثال من الأمثلة التي هي داخلة تحت هذا اللفظ.

قال: [**وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير، تارة لتنوع الأسماء والصفات**].

كالغني، والحميد، والرؤوف، والرحيم، والخبير، كلها داخلة تدل على مسمى واحد وهو الله.

قال: [**الأسماء والصفات وتارة لذكر بعض أنواع المسمى**].

اللي هو اللفظ العام.

[**وأقسامه، كالتمثيلات**].

التي مرت التي مثل الظالم نفسه، والمقتصد، والسابق بالخيرات.

قال: [**هما الغالب في تفسير سلف الأمة الذي يظن أنه مختلف**].

هذه ترجع كلها إلى هذين السببين.

ثم ذكر المؤلف بعد ذلك أسبابًا أخرى، كأن يكون اللفظ:

- إما مشتركًا.
- أو متواطئًا.

ذكر هناك عدة، يقول مثلاً: اللفظ متقارب، يكون اللفظ مقارب لهذا اللفظ، كلٌ يعبر بعبارة مقاربة، أو كلٌ يأتي بلفظ فيكون هذا اللفظ مشترك، أو متواطئ أو نحو ذلك، هذه أسباب أخرى، هو ذكر لك أن أغلب أسباب الاختلاف تعود إلى السببين المذكورين، اللذين فصل فيهما، ثم ينتقل إلى أسباب أخرى ليست بكثيرة، لكنها تعد من أسباب اختلاف

- كالاشتراك

- والتواطئ
- التقارب
- أو الترادف
- أو نحو ذلك.

لكن لا نريد الإطالة، لعلنا نقف عند نهاية السببين، وإن شاء الله في اللقاء القادم نستكمل ما توقفنا عنده وهو ما يضاف على هذين السببين.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس الخامس

بسم الله والحمد لله، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، حياكم الله في هذا اللقاء المبارك، أسأل الله –سبحانه وتعالى– أن ينفع وأن يبارك في هذه اللقاءات المباركة في شرح مقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية في أصول التفسير، وهذا اللقاء هو اللقاء الخامس وهذا اليوم هو اليوم التاسع عشر من شهر رجب من عام ألف **١٤٤٢**هـ.

ونكمل ما توقفنا عنده فيما يتعلق بأسباب اختلاف السلف، وأن اختلاف السلف في الغالب أنه هو اختلاف تنوعي، فإذا رجعت إلى كتب التفسير المتقدمة التي تعتني بالآثار كتفسير ابن جليل الطبري وتفسير ابن أبي حاتم وغيرها من التفاسير التي تعتني بأقوال السلف من الصحابة والتابعين، ستجد أن هناك أقوالًا كثيرة في تفسير الآيات القرآنية.

هذه الأقوال وهذا الاختلاف وكلٌ يفسر الآية بما يظهر له، نقول هذا اختلاف تنوع، واختلاف التنوع يمكن الجمع بينه في الغالب. أما اختلاف التضاد فهو الذي يضطر الشخص إلى أن يبحث عن المرجحات. واختلاف التضاد ليس بالكثير في القرآن الكريم، قليل جدًا، لكن اختلاف التنوع هو الذي يغلب على اختلافات السلف. واختلاف التنوع يمكن الجمع بين الأقوال، وجعل هذه الأقوال كلها تندرج تحت الآية.

مر معنا أن شيخ الإسلام تيمية بيّن أن أسباب اختلاف التنوع يعود إلى صنفين رئيسيين:

- الأول: أن يعبر كل واحدٍ بعبارة تكون قريبة من عبارة الآخر، ولا تتعارض معه، ويكون المعنى واحد. المسمى واحد والأسماء متعددة، كأسماء الله –سبحانه وتعالى– وأسماء الرسول وأسماء القرآن وأسماء الكثير؛ أسماء اليوم الآخر وأسماء السيف وأسماء الأسد، كثير. فكلها عدة أسماء، وهذه الأسماء كلها تتوجه إلى مسمى واحد.
- الصنف الثاني أو السبب الثاني الرئيس: هو أن يكون اللفظ عامًا وتندرج تحته أفراد، وكلٌ يعبر بما ظهره من هذه الأفراد وهي لا تتعارض.

قال شيخ الإسلام: غالب اختلاف السلف يعود إلى هذين الصنفين أو هذين السببين، ثم ذكر أسبابًا أخرى فقال: "**ومن التنازع الموجود عنهم؛ ما يكون اللفظ فيه محتملاً لأمرين**" يقول: تجد أحيانًا هناك اختلاف عند السلف على لفظ، هذا اللفظ يحتمل لأمرين، وسبب احتماله لأمرين؛ كونه مشتَرَكًا، لأنه من الألفاظ المشتركة، والألفاظ المشتركة كثيرة في القرآن الكريم، وكثيرة في اللغة العربية.

فكلمة ﴿قَسْوَرَةٍ﴾ ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر:٥١]، قيل القسورة هي الأسد، وقيل هي الصائد. ويمكن الجمع بينهما، أن تقول: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ * فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر:٥٠] وهو الأسد، وأيضًا فرت من الصائد، فهي تفر من هذا وهذا، فيكون اللفظ مشتَرَكًا والتنازع فيه لا يضر.

قال هنا: " **إما لكونه مشتركًا في اللفظ كلفظ ﴿قَسْوَرَةٍ﴾ الذي يراد به الرامي، ويراد به الأسد، ولفظ ﴿عَسْعَسَ﴾ الذي يراد به إقبال الليل وإدباره** " فإذا قلت عسعس الليل أي أقبل، وإذا قلت عسعس الليل أي أدبر، وهذا لفظٌ مشترك. ويمكن الجمع، كيف نجمع بينهما؟ نقول ﴿عَسْعَسَ﴾ [التكوير:١٧] أي أقبل وأدبر، فيُقال للشخص الذي يقبل ويدبر؛ عسعس.

والعسة معروفة، هي مجموعة يقومون بمراقبة الأشياء أو المحلات وهكذا، يُسمى عسة لأنه يقبل ويدبر، فإذا كان الشخص يقبل أو الشيء يقبل ويدبر؛ يُقال له عسعس. فلا تعارض بين من قال إن عسعس هو الإقبال أو الإدبار. فهذا يسمى من الألفاظ المشتركة في القرآن الكريم، كلفظ العين، العين الباصرة والعين الجارية والعين الجاسوس وغيرها كلها.

والذي يُرجّح إذا أردت الترجيح السياق كما في قوله عسعس، يمكن أن تُرجّح فتقول هما معنيان صحيحان ولكن الأقرب إلى سياق الآيات أن يكون عسعس بمعنى أدبر لماذا؟ لأن الله –سبحانه وتعالى– قال بعدها: ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ﴾ [المدثر:٣٤]، لا تقول والليل إذا أقبل والصبح إذا أسفر، تقول ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ [التكوير:١٧] أي ذهب ثم جاء الصبح مكانه.

قال أيضًا يكون التنازع بسبب كون اللفظ متواطئًا في الأصل "**لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشيئين**" التواطؤ هو الاتفاق، تواطأ فلان مع فلان أي اتفقا، فأحيانًا اللفظ يتفق أن يكون لأكثر من شيء كالضمائر، الضمير ممكن الضمائر وأسماء الإشارات وأسماء الموصول والضمائر، هذه الألفاظ المتواطئة فيمكن أن تطلقها على أكثر من شيء، ففي الضمائر مثلاً تقول: (هو حضر)، يصدق على أنه الماء، يصدق على أنه الإنسان، يصدق على أنه الحيوان، تقول: (هو حضر)، يصدق على الوقت، (حضر الوقت).

كل هذا، كلمة هو متواطئة، أي اللفظ متفق على أن يصدق على أكثر من شيء، كذلك اسم الإشارة، تقول: (هذا الذي حضر) أي الأسد، هذا الذي حضر أي الإنسان، هذا الذي حضر أي الوقت، هذا الذي حضر أي الطعام، كلها صحيحة لأن هذا وهو وكذلك الذي، تقول (الذي جاء) (الذي حضر)، يصدق على هذه الأشياء، فهذه تسمى ألفاظ متواطئة.

قال المؤلف هنا: "**كالضمائر في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾** [النجم: ٨، ٩]" من هو الذي دنا؟ ومن هو الذي تدلى؟ ومن هو الذي قاب قوسين أو أدنى؟ تصدق على أن يكون هو النبي –صلى الله عليه وسلم– أو جبريل، حتى إن قوله دنا يصدق على أن يعود إلى الله –سبحانه وتعالى–، ويصدق أن يعود على جبريل، الدنو.

كذلك قال: "**وكذلك لفظ** ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ * وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر: ١-٣]" الشفع والوتر يصدق أن يكون الصلاة المعروفة، ويصدق أن يكون كل شفعٍ يسمى شفع، كل شفع كل زوج، وكل وترٍ على الإطلاق يدخل فيه، ويصدق على أن يكون الشفع المخلوق والوتر هو الخالق -سبحانه-لأنه وترٍ، لأن الله وتر. فكلمة الشفع والوتر يأذن أن يكون هذا وجائز أن يكون هذا وجائز أن يكون هذا.

قال: "**وما أشبه ذلك**" ثم قال: "**فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف، ووقد لا يجوز ذلك**" أي يمكن يصدق عليه أنها كلها تحتملها الآية وتدخل تحت الآية، ويمكن ألا يمكن إدخالها تحت الآية، فإذا لا يمكن؛ فإنك تلجأ إلى الترجيح.

قال: "**قد لا يجوز ذلك، فالأول إما لكون الآية نزلت**" يقول مثال الأول، إذا كان يدخل كله تحت الآية؛ قال مثل ما يُقال: "**الآية نزلت مرتين فأريد بها هذا تارة وهذا تارة**" يقول نزلت في فلان ونزلت في فلان، نزلت في مكة ونزلت في المدينة، نزلت لحادثة كذا ونزلت لحادثة كذا.

فيقول هذا يمكن أن الآية نزلت للشخصين أو للحالتين أو الواقعتين، فهذا يقول يمكن ونجمع بينها أن نقول نزلت، كما في آية اللعان هل هي نزلت، آية اللعان اختلفوا فيها، فقالوا أنها نزلت في عويمر العجلاني الذي جاء يسأل النبي -صلى الله عليه وسلم-، أو جاء عاصم

يسأل النبي –صلى الله عليه وسلم– من طريق عويمر، أو يُقال مثلاً هلال بن أُمية نزلت فيه، ويمكن أنها نزلت في الإثنين فهذا جائز.

قال: "**وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معنياه**" مثل عسعس يراد به معنياه، ومثل قسورة، قال يُراد به معنياه. "**إذ قد جوز ذلك أكثر الفقهاء المالكية، والشافعية، والحنبلية وكثير من أهل الكلام، وإما لكون اللفظ متواطئا فيكون عاما، إذا لم يكن لتخصيصه موجب، فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثاني.**"

الصنف الثاني الذي مر معنا الذي هو من أسباب اختلاف التنوع وقلنا إنه هو اللفظ العام الذي تحته أفراد، ويأتي من يفسر اللفظ العام ببعض أفراده، فبعض أفراده كالمشتَرَك وكالمتواطئ وهكذا.

قال أيضًا: "**ومن الأقوال الموجودة عنهم ويجعلها بعض الناس اختلافا أن يعبروا عن المعاني بألفاظ متقاربة**" أي يأتي ويفسر اللفظ بلفظ مقارب، قال: "**لا مترادفة؛ فإن الترادف في اللغة قليل، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم**"

أي الترادف أن تكون كلمة مكان كلمة من جميع الوجوه، قال هذا قليل جدًا، نادر، وقد يكون في القرآن معدوم، فلا يُقال هذا اللفظ مرادف لهذا اللفظ لأن القرآن جاء مُعجزًا فلا يمكن أن نقول هذا، لأن لو قلت مثلاً القرآن والكتاب والفرقان والذكر ألفاظ مترادفة، نقول لا، هذه متقاربة، لأن القرآن له معنى يرجع إلى القراءة، والكتاب له معنى يرجع إلى الكتابة،

والفرقان له معنى يرجع إلى التفريق، والذكر له معنى وهكذا. فأنت لا تقول مترادف وإنما تقول متقارب، يقول ألفاظ متقاربة لا مترادفة، فإن الترادف في اللغة قليل، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم.

"**وقَلَّ إن يعبر**" أي القرآن "**وقَلَّ إن يعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقريب لمعناه، وهذا من أسباب إعجاز القرآن. فإذا قال القائل: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾** [الطور:٩]: **إن المور هو الحركة كان تقريبا؛ إذ المور حركة خفيفة سريعة.**"

أي لا يمكن أن تقول المور حركة، المور حركة وهذه الحركة لابد أن تكون خفيفة سريعة، "**وكذلك إذا قال الوحي**" فنقول الوحي إعلامٌ سريعٌ خفيّ، فلابد أن يكون الوحي إعلامًا ويكون في الوقت نفسه سريعًا وخفيًا.

قال: "**أو قيل: ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾** [النساء:١٦٣]: **أنزلنا إليك، أو قيل: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾** [الإسراء:٤] **أي: أعلمنا**"

لأن أوحينا لأن الوحي نزول، الوحي هو النزول، الوحي هو القرآن، فهذا من معانيه المتقاربة. ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الإسراء:٤] أي أعلمناهم، لأن القضاء بمعنى الإعلام.

قال: "**وأمثال ذلك، فهذا كله تقريب لا تحقيق؛ فإن الوحي هو إعلام سريعٌ خفي**" مثل ما ذكرنا، "**والقضاء إليهم أخص من الإعلام**" فالقضاء إعلامٌ وزيادة. قال: "**فإن فيه إنزالًا إليهم وإيحاءً إليهم**"

إذا عرفنا هذا، إذا عرفنا هذا فإننا نجمل ما تقدم من أسباب اختلاف السلف في التفسير، ونقول يمكن من خلال ما ذكر الشيخ إسلام بن تيمية أن نرجع الأسباب إلى خمسة، سببان رئيسان وثلاثة فرعيان.

السببان الرئيسان أن يعبر كل واحد بعبارة لا تخالف الآخر، وهي كلها تعود إلى مسمى واحد، مثل القرآن يسمى الفرقان والكتاب والذكر وغيره، هذا السبب الأول. السبب الثاني أن يكون اللفظ عامًا، فيأتي ويذكر بعض أفراده، هذا الثاني، وهذان رئيسان. ثم أيضًا من الأسباب أن يكون اللفظ مشتركًا، الثاني أن يكون اللفظ متواطئًا، الثالث أن يكون اللفظ متقارب أو قريبًا، لا نقول اللفظ مترادف وإنما نقول متقارب، ألفاظ متقاربة.

وأصبح عندنا أسباب اختلاف السلف في التفسير تعود إلى خمسة، اثنان رئيسان كما ذكرنا، والثلاثة التي هي المشترك، المتواطئ، المتقارب، فأصبحت تعود إلى خمسة أسباب. هذه الأسباب التي ذكرها الشيخ إسلام بن تيمية، وقد يوجد عند العلماء أسباب أخرى يضيفونها على هذه الأسباب.

انتقل المؤلف بعد ذلك إلى مسألة مهمة، وهي مسألة الأفعال مع حروف الجر، هذه المسألة مسألة الفعل مع حرف الجر، قد لا يطابق الفعل حرف الجر، اختلف السلف أو اختلف العلماء في ذلك، فبعضهم قال إن الحروف ينوب بعضها عن بعض، فإذا قلت مثلاً في قوله تعالي ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه:٧١] أي على، فيجعلون في بمعنى على، فهذا يسمونه التناوب في حروف الجر، ينوب بعضها بعضًا.

هذا منهج ومسلك وقول لبعض العلماء ورأي، والرأي الثاني قالوا لا، الحروف لا ينوب بعضها بعضًا، وإنما الأفعال تضمن معنًا آخر. ما الذي اختاره شيخ الإسلام؟ اختار أن الأفعال تضمن معاني أخرى، حتى تتناسب مع الحروف، ولا يقال في الحروف ينوب بعضها عن بعض.

قال شيخ الإسلام: "**والعرب تُضَمِّنُ الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض، كما يقولون في قوله: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾** [ص:٢٤]**، أي: مع نعاجه و ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾** [الصف: ١٤]**، أي: مع الله**" أي يجعلون الحرف ينوب مكانه حرفًا آخر. قال "**أي مع الله ونحو ذلك**".

قال شيخ الإسلام: "**والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين**" لا أن تنوب الحروف مكان حرف، وإنما تضمين الأفعال، وهذه مسألة معروفة، مسألة التضمين. قال التضمين، إذًا

كيف في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ [ص:٢٤]، لأنه ضمن الفعل، كيف تضمن؟ قال: "فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه" وقوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ [ص:٢٤]، أي بضم نعجتك إلى نعاجه، أو بجمع نعجتك إلى نعاجه.

"وكذلك قوله: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] ضمن معنى يزيغونك" لأن يفتنونك عما يأتي، ما يعد الفعل يفتن بعن، ما يعد بعن، إذًا ماذا نقول؟ قال يزيغه ويصده عن.

قال: "وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٧]" كيف نصرناهم من القوم؟ قال: "ضمن معنى نجيناه وخلصناه، وكذلك قوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] ضمن يروى بها، ونظائره كثيرة" عند من ينوب الأفعال يقول عينًا يشرب منها، وعند من يضمن قال: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أي يروى بها.

قال: " ونظائره كثيرة. ومن قال: {لا ريب}، لا شك، فهذا تقريب" عاد إلى عندما انتهى من مسألة التضمين، تضمين الأفعال لا نيابة الحروف عن بعضها البعض وانتهي منها. عاد إلى التقريب الأول، الذي هو من أسباب اختلاف التنوع، فقال: "لا ريب" اسم عنه لا شك، لا شك تقريب، قال لماذا؟

قال: "**لأن الريب فيه اضطراب وحركة، كما قال: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»**" لأن الإنسان مضطرب، وغير مستقر.

قال: "**وفي الحديث أنه مر بظبيً حاقف أي نائم، قد انحنى في نومه فقال صل الله عليه وسلم: « لَا يَرِيبُهُ أَحَدٌ »**" أي لا يخيفه، لأنه مطمئن، فأصبح الريب، يعني اضطراب وحركة، قال: "**فكما أن اليقين ضمن السكون والطمأنينة فالريب ضده ضمن الاضطراب والحركة**". أن تقول هذا متيقن، متيقن أي مطمئن وساكن. قال هذا رائب شاك، الريب قال حركة واضطراب.

"**ولفظ {الشك} وإن قيل: إنه يستلزم هذا المعنى، لكن لفظه لا يدل عليه**"، يعني من لوازمه. قال: "**وكذلك إذا قيل: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة:٢]: هذا القرآن، فهذا تقريب**" لأن الكتاب ليس القرآن من جميع الوجوه، إنما هو تقريب. قال: "**لأن المشار إليه وإن كان واحدًا، فالإشارة بجهة الحضور غير الإشارة بجهة البعد والغيب**" يقول ذلك الكتاب وأنت تقصد الحاضر، وذلك الكتاب وأنت تقصد البعيد والغيب. قال هذا استعمل مكان هذا وهذا جائز.

قال: "**ولفظ الكتاب يتضمن من كونه مكتوبًا مضمونًا لا يتضمنه لفظ القرآن، من كونه مقروءًا مظهرًا باديًا**". يقول القرآن له معنى والكتاب له معنى، وإذا فسرت هذا بهذا فهذا تفسيرًا قريب فقط.

قال: "**فهذه الفروق موجودة في القرآن، فإذا قال أحدهم: {أَنْ تُبْسَلَ} أي تحبس، وقال الآخر ترتهن، ونحو ذلك، لم يكن الاختلاف التضاد، وإن كان المحبوس قد يكون مرتهنًا**" يعني مرتهن بنفسه، "**وقد لا يكون**" لأن المحبوس قد يكون محبوسًا برهينة، وقد لا يكون برهينة. قال: "**إذ هو تقريبًا للمعنى كما تقدم، وجمع عبارات**"

الآن بدأ انتقل إلى مسألة مهمة لأختم الكلام، قال "**وجمع عبارات**"، أنت إذا رجعت إلى كتب التفسير، وجمعت عبارتهم، أعطتك معاني قوية وكثيرة. قال: "**وجمع عبارات السلف مثل هذا نافع جدًا، فإن مجموع عباراتهم أدل على المقصود من عبارة وعبارتين، ومع هذا لابد من اختلاف محقق بينهم كما يوجد مثل ذلك في الأحكام**"

يقول يوجد عند السلف اختلافات، لا تظن ليس هناك اختلاف، كما أن الأحكام فيها اختلاف، منهم من يقول هذا يجوز وهذا لا يجوز، وهذا حرام وهذا مكروه

"**ونحن نعلم أن عامة ما يضطر إليه عموم الناس من الاختلاف معلوم، بل متواتر عند العامة أو الخاصة**" يقول غالبًا عموم الناس لا يوجد اختلاف عندهم كثير في الأمور المهمة.

قل "**كما في عدد الصلوات**" لا يوجد في عدد الصلوات اختلاف، لا يمكن أن يأتي شخص ويقول عدد الصلوات أربع، وهذا يقول خمس وهذا يقول ست.

قال: "**ومقادير ركوعها**" لا يمكن أن يقول ركوعها كذا وركوعها كذا، قال: "**ومواقيتها**" لا يمكن أن يقول الظهر أو العصر يختلفون، كلهم متفقون على ذلك.

قال: "**وفرائض الزكاة ونصبها وتعيين شهر رمضان والطواف والوقوف ورمي الجمار والمواقيت وغير ذلك**"، يقول هذا متفقون عليها، لأنها مما يضطر الناس إليه. قال: "**ثم اختلاف الصحابة في الجد والأخوة وفي المشركة ونحو ذلك، هذا في مسائل الفرائض لا يوجب ريبًا في جمهور مسائل الفرائض، يقول يعني يوجد هذه لكنها ليست ضرورية، قال بل ما يحتاج إليه عامة الناس هو عمود النسب**"

يقول في الفرائض التي يحتاجها الناس هو عمود النسب، "**الإباء**" الأصول، "**والأبناء**" الفروع، "**والكلالة من الإخوة والأخوات ومن نسائهم كالأزواج، فإن الله أنزل في الفرائض ثلاث آيات مفصلة، ذكر في الأولى الأصول والفروع وذكر في الثانية الحاشية**" الذين هم الإخوة والأخوات والأزواج، "**التي ترث بالفرض كالزوجين وولد الأم، وفي الثالثة الحاشية الوارثة بالتعصيب وهم الإخوة لأبوين أو لأب**".

قال: "**واجتماع الجد والأخوة نادر**" ولذلك وقع فيه خلاف، "**ولهذا لم يقع في الإسلام إلا بعد موت النبي صل الله عليه وسلم، والاختلاف قد يكون لخفاء الدليل**".

عاد مرةً أخرى لإضافة أسباب الاختلاف عند العلماء، فقال: "**قد يكون لخفاء الدليل**" لا يجد الدليل، "**أو لذهول عنه**" قد يذهل عنه يغيب عنه، "**أو قد يكون لعدم سماعه**"، هذه كلها تعود اختلافات في الأحاديث.

قال: "**لعدم سماعه، وقد يكون للغلط في فهم النص، وقد يكون لاعتقاد معالظ راجح، فالمقصود هنا التعريف بجمل الأمر دون تفاصيله**" هذا المقصود، يقول لا أريد أن أتوسع، وإننا أعطيتك الخلاصة في اختلاف السلف، هذا كل ما ذكره شيخ الإسلام فيما يتعلق باختلاف السلف، هذا ما يتعلق.

الدرس السادس

بسم الله والحمد لله، وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فدرسنا في التعليق على مقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية في أصول التفسير، وهذا اللقاء هو اللقاء السادس من اللقاءات المتعلقة بهذه الرسالة القيمة المختصرة.

وهذا اللقاء يتعلق في بيان نوعي الاختلاف في التفسير، ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الخلاف الواقع في التفسير:

- قد يقع من جهة التفسير المتعلق بالنقل.
- وقد يقع في التفسير المتعلق بالمعنى.

وكما ذكر شيخ الإسلام في أول المقدمة أن التفسير على نوعين:

- **تفسيرٌ منقول عن السلف**: وهو ما يُسمى بالتفسير النقلي أو التفسير السماعي.
- **وتفسيرٌ بالمعنى**: وهو ما يُسمى التفسير بالرأي، وهو التفسير المتعلق بالاستدلال.

وذكر هنا النوعين، فبدأ بالنوع الأول، وقال إن النوع الأول قد يقع فيهِ الاختلاف، وهذا الكلام كله مبنيٌ على الفصل الماضي المتعلق بأنواع اختلاف التفسير، وأنهُ نوعان:

- اختلاف تضاد
- واختلاف تنوع.

وأن اختلاف التنوع هو الكثير، وذكر أسباب اختلاف التنوع في اللقاءات الماضية، والآن سيدخل في أنواع الاختلاف الواقع في التفسير، وأن التفسير على نوعين:

تفسير بالنقل.

تفسيرٌ بالاستدلال أو بالمعنى.

قال المؤلف: [**الِاخْتِلَافُ فِي التَّفْسِيرِ عَلَى "نَوْعَيْنِ":**

مِنْهُ مَا مُسْتَنَدُهُ النَّقْلُ فَقَطْ وَمِنْهُ مَا يُعْلَمُ بِغَيْرِ ذَلِكَ إِذْ الْعِلْمُ إمَّا نَقْلٌ مُصَدَّقٌ وَإِمَّا اسْتِدْلَالٌ مُحَقَّقٌ وَالْمَنْقُولُ إمَّا عَنْ الْمَعْصُومِ وَإِمَّا عَنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ].

يعني يقول لك إن التفسير النقلي أو التفسير السماعي قد يكون تفسيرًا منقولًا عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- وعن الصحابة، وقد يكون منقول عن غيرهم كالتابعين، أو الروايات الإسرائيلية.

قال: [**وَالْمَقْصُودُ بِأَنَّ جِنْسَ الْمَنْقُولِ سَوَاءٌ كَانَ عَنْ الْمَعْصُومِ أَوْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ، وَهَذَا هُوَ النَّوْعُ الْأَوَّلُ مِنْهُ مَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ مِنْهُ وَالضَّعِيفِ، وَمِنْهُ مَا لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ فِيهِ. وَهَذَا "الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ الْمَنْقُولِ" وَهُوَ مَا لَا طَرِيقَ لَنَا إلَى الْجَزْمِ بِالصِّدْقِ مِنْهُ عَامَّتُهُ مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ فَالْكَلَامُ فِيهِ مِنْ فُضُولِ الْكَلَامِ**].

يقول نجد بعض التفاسير المنقولة إلينا عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- وعن الصحابة، هذه التفاسير قد نعرف صحتها بالأسانيد، بدراستها والحكم عليها، فنميز الضعيف من الصحيح، وقد لا يمكن معرفتها لانقطاع الأسانيد، والذي لا يمكن معرفته بسبب عدم

اتصال السند، يقول هذا أغلبهُ من الأمور التي لا فائدة وراءها وهي من فضول الكلام، [وَأَمَّا مَا يَحْتَاجُ الْمُسْلِمُونَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ فَإِنَّ اللَّهَ نَصَبَ عَلَى الْحَقِّ فِيهِ دَلِيلاً].

ثم ذكر المنقول الذي لا يُفيد، وقد يكونُ بغير أسانيد، وهذا كثير، وذكر هنا من الأشياء، قال: [فَمِثَالُ مَا لَا يُفِيدُ وَلَا دَلِيلَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْهُ اخْتِلَافُهُمْ فِي لَوْنِ كَلْبِ أَصْحَابِ الْكَهْفِ]، ما لونه؟ اختلفوا في لونه، هذا لا يهمنا وطريقه طريق النقل، لكن لا سند فيه، ولا يُهم ولا فائدةً وراءه، إذا عرفت ما لون الكلب.

قال: [وَفِي الْبَعْضِ الَّذِي ضَرَبَ بِهِ مُوسَى مِنْ الْبَقَرَةِ]، هل ضرب بكتفها ولا بوركها ولا بلسانها؟ ما الذي ضُرب؟ هذا من الأمور التي يقع الاختلاف فيها، وهي عن طريق النقل، وغالبا لا إسناد فيه.

[وَفِي مِقْدَارِ سَفِينَةِ نُوحٍ وَمَا كَانَ خَشَبُهَا وَفِي اسْمِ الْغُلَامِ الَّذِي قَتَلَهُ الْخَضِرُ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَهَذِهِ الْأُمُورُ طَرِيقُ الْعِلْمِ بِهَا النَّقْلُ]، فإن وجدنا فيها أسانيد قبلنها، وإن لم نجد فيها أسانيد، فلا نلتفت إليها، لا إلى تفاسيرها ولا إلى أسانيدها، لا نلتفت ما دام إنها منقطعة، ولا حديث لنا بها، فما كان مثلاً منقولًا صحيحًا قبلناه.

يقول: [فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا مَنْقُولًا نَقْلاً صَحِيحًا عَنْ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كَاسْمِ صَاحِبِ مُوسَى أَنَّهُ الْخَضِرُ]، فهذا ثابت في البخاري ومسلم أن صاحب موسى هو الخضر، [فَهَذَا مَعْلُومٌ وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ كَانَ مِمَّا يُؤْخَذُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ كَالْمَنْقُولِ عَنْ كَعْبٍ -أي كعب الأحبار وهو من اليهود الذين دخلوا في الإسلام وهو تابعي- وَوَهْبٍ -وهب بن منبه اليماني وهو أيضًا من اليهود دخل في الإسلام- وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ -صاحب السيرة

المعروف- وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَأْخُذُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ تَصْدِيقُهُ وَلَا تَكْذِيبُهُ إِلَّا بِحُجَّةِ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلاَ تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ فَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِحَقِّ فَتُكَذِّبُوهُ وَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِبَاطِلِ فَتُصَدِّقُوهُ».

فهؤلاء هم أقطابُ الإسرائيليات، والإسرائيليات تدور على هؤلاءِ، على كعب وعلى وهب وعلى محمد بن إسحاق وعلى ابن جريج وعلى السُدَّي، هؤلاء كلهم تدوُ عليهم الروايات الإسرائيلية، وهي مما يُعدُ من التفسير بالنقل؛ لأن طريقهُ النقل، وأكثرهُ لا يصح، وحتى مع شيخ الإسلام قال: [فَهَذَا لَا يَجُوزُ تَصْدِيقُهُ وَلَا تَكْذِيبُهُ إِلَّا بِحُجَّةِ].

قال: [وَكَذَلِكَ مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ] فإن التابعين أخذوا بالروايات الإسرائيلية وأكثر منها، فالنقل عن التابعين يحتاج إلى تثبت وعلى اتصال الأسانيد.

قال: [وَكَذَلِكَ مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَخَذَهُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَمَتَى اخْتَلَفَ التَّابِعُونَ لَمْ يَكُنْ بَعْضُ أَقْوَالِهِمْ حُجَّةً عَلَى بَعْضٍ] يقول حكم ما يُنقل عن التابعين كقتادة ومُجاهد وسعيد بن جبير والسُدي وعطاء وعكرمة، هؤلاء من أئمة التابعين، هل نقبل أقوالهم؟ نقول قُبلت أقوالهم، وإذا اختلفوا فليست بعضهم حُجة على بعض، هذا ما ذكره الشيخ.

قال: [وَمَا نُقِلَ فِي ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ نَقْلاً صَحِيحًا فَالنَّفْسُ إِلَيْهِ أَسْكَنُ مِمَّا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ] يقول إذا قارنّا بين الروايات المنقولة عن الصحابة والتفاسير المنقولة عن التابعين، فإننا نقبل تفاسير الصحابة؛ لأن النفس إليهم أذكى.

[لِأَنَّ احْتِمَالَ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم أَوْ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ أَقْوَى؛ وَلِأَنَّ نَقْلَ الصَّحَابَةِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَقَلُّ مِنْ نَقْلِ التَّابِعِينَ وَمَعَ جَزْمِ الصَّاحِبِ-أي الصحابي- فِيمَا يَقُولُهُ فَكَيْفَ يُقَالُ إنَّهُ أَخَذَهُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَقَدْ نُهُوا عَنْ تَصْدِيقِهِمْ؟] يعني إذا قارنت بين الروايات المنقولة أو التفاسير المنقولة عن الصحابة أو التابعين فإنك تطمئن إلى روايات الصحابة وأقوالهم أكثر من التابعين:

- أولًا: لأنه قد يكون سمعه من النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.
- أو سمعه عن بعض من سمعه عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.
- ولأن الصحابة نقلهم عن الإسرائيليات قليل جدًا.
- ولأن الصحابة قد عدَّلهم الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- وأثنى عليهم.
- ولأن أخذهم قليل عن التابعين والنفس تسكن إليهم أكثر من التابعين الذين يتوسعوا وكانوا أقل من الصحابة.

قال: [وَالْمَقْصُودُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الِاخْتِلَافِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ صَحِيحُهُ وَلَا تُفِيدُ حِكَايَةُ الْأَقْوَالِ فِيهِ هُوَ كَالْمَعْرِفَةِ لِمَا يُرْوَى مِنْ الْحَدِيثِ الَّذِي لَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّتِهِ] يقول هذه كلها لا دليل، ليس لها أسانيد، وليس بها فائدة كبيرة حتى نعتمد عليها ونأخذ بها ونلتفت إليها، فهذه لا يُلتفت إليها.

قال: [وَأَمْثَالِ ذَلِكَ. وَأَمَّا " الْقِسْمُ الْأَوَّلُ " الَّذِي يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ مِنْهُ -تُوجد أسانيده- فَهَذَا مَوْجُودٌ فِيمَا يُحْتَاجُ إلَيْهِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ فَكَثِيرًا مَا يُوجَدُ فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْمَغَازِي أُمُورٌ مَنْقُولَةٌ عَنْ نَبِيِّنَا -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- وَغَيْرِهِ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ

وَسَلاَمَتُهُ وَالنَّقْلُ الصَّحِيحُ يَدْفَعُ ذَلِكَ؛ بَلْ هَذَا مَوْجُودٌ فِيمَا مُسْتَنَدُهُ النَّقْلُ]، يقول هذا كثير ولله الحمد وأسانيده متصلة، وهو ما يُسمى بالتفسير بالنقل بالطريق الصحيح.

[وَفِيمَا قَدْ يُعْرَفُ بِأُمُورٍ أُخْرَى غَيْرِ النَّقْلِ فَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْمَنْقُولَاتِ الَّتِي يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الدِّينِ قَدْ نَصَبَ اللَّهُ الْأَدِلَّةَ عَلَى بَيَانِ مَا فِيهَا مِنْ صَحِيحٍ وَغَيْرِهِ] يقول الأمور التي نحتاجها في التفسير، التي يحتاج المسلم في تفسيره وتحتاجها الأمة، هذه قد نصب الله الأدلة عليها، وأما الأمور التي لا يُلتفت إليها، فهذه التي لا حاجة لنا في البحث عنها.

قال: [وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَنْقُولَ فِي التَّفْسِيرِ أَكْثَرُهُ كَالْمَنْقُولِ فِي الْمَغَازِي]، يقول إذا ألقيت نظرة عامة في كتب التفسير، وجدت أن أكثر المنقول في التفسير كالذي يُنقل في المغازي والسير.

[وَالْمَلَاحِمِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَد ثَلَاثَةُ أُمُورٍ لَيْسَ لَهَا إسْنَادٌ: التَّفْسِيرُ وَالْمَلَاحِمُ وَالْمَغَازِي وَيُرْوَى لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ أَيْ إسْنَادٌ]

لأنك تجد أحيانًا في التفاسير، والتفاسير أيضًا مشتملة على قصص كثيرة، وأيضًا رُوي عن الإمام أحمد أنه قال ليس لها أصلا أي ليس إسناد، غالبها منقطعة الأسانيد، وهذه تُسمى بالمراسيل.

[؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهَا الْمَرَاسِيلُ مِثْلُ مَا يَذْكُرُهُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ-وهو تابعي- وَالشَّعْبِيُّ وَالزُّهْرِيُّ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَابْنُ إسْحَاقَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيِّ وَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ والواقدي وَنَحْوِهِمْ فِي الْمَغَازِي]. هؤلاء كلهم إما من التابعين أو من تابعي التابعين،

فيروون لنا قصصًا كثيرة في تفاسير القرآن كغزوات النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- وقصص الأولين، فماذا نصنع في مثل هذا.

قال: [فَإِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ بِالْمَغَازِي أَهْلُ الْمَدِينَةِ ثُمَّ أَهْلُ الشَّامِ ثُمَّ أَهْلُ الْعِرَاقِ فَأَهْلُ الْمَدِينَةِ أَعْلَمُ بِهَا لِأَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَهُمْ وَأَهْلُ الشَّامِ كَانُوا أَهْلَ غَزْوٍ وَجِهَادٍ فَكَانَ لَهُمْ مِنْ الْعِلْمِ بِالْجِهَادِ وَالسِّيَرِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ وَلِهَذَا عَظَّمَ النَّاسُ كِتَابَ أَبِي إِسْحَاقَ الفزاري الَّذِي صَنَّفَهُ فِي ذَلِكَ وَجَعَلُوا الأوزاعي أَعْلَمَ بِهَذَا الْبَابِ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ] يقول إذا بحثت في السير وبحثت في المغازي والملاحم، فإنك إذا وجدت من يخبركَ من أهل المدينة من تابعي من التابعين وتابعي التابعين من أهل المدينة، ثم من أهل الشام ثم أهل العراق، فالأول هو الأقرب إلى اليقين وإلى الصحة، هذا ما يكون في المغاري.

[وَأَمَّا " التَّفْسِيرُ " فَإِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ بِهِ أَهْلُ مَكَّةَ؛ لماذا؟ لِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ] وابن عباس هو معروف بالتفسير، وشهد له النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- وشهد له الصحابة بالإمامة في التفسير، وتلاميذه [كَمُجَاهِدِ وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَطَاوُوسٍ وَأَبِي الشَّعْثَاءِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَأَمْثَالِهِمْ-ثم بعد ذلك- أَهْلُ الْكُوفَةِ مِنْهُ أَصْحَابُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَمِنْ ذَلِكَ مَا تَمَيَّزُوا بِهِ عَلَى غَيْرِهِمْ وَعُلَمَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي التَّفْسِيرِ -أيضًا في الطبقة الثالثة- مِثْلُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ الَّذِي أَخَذَ عَنْهُ مَالِكٌ التَّفْسِيرَ وَأَخَذَهُ عَنْهُ أَيْضًا ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَخَذَهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ] هذه كلها روايات الصحابة سواءً قلنا هذه الروايات وهذا المنقول منقول فيما يتعلق بالسير ومنقول فيما يتعلق بالأخبار والسير والملاحم، أو كان من أقوال التابعين، فهذه في أغلبها مراسيل، وهذه

المراسيل ماذا نصنع بها؟ هل نقبلها أو نردها؟ هذه عند المُحدثين أن المراسيل تُعدُ من الحديث الضعيف، وعند المفسرين لابد أن تُوزن بميزان آخر، وهي تُقبل متى؟

قال: [**و" الْمَرَاسِيلُ " إِذَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهَا وَخَلَتْ عَنْ الْمُوَاطَأَةِ قَصْدًا أَوْ الِاتِّفَاقِ بِغَيْرِ قَصْدٍ كَانَتْ صَحِيحَةً قَطْعًا**] فهذه حكم عليها شيخ الإسلام بأنها صحيحة قطعًا، قال إذا هذه المراسيل وجدناها كثيرًا جدًا وطُرُقها متعددة وهي خلت من الاتفاق والمواطأة بين الذين يروونها، فهذه نجزم بصحتها؛ بأنها مراسيل صحيحة وخاليه من المواطأة.

قال: [**فَإِنَّ النَّقْلَ إمَّا أَنْ يَكُونَ صِدْقًا مُطَابِقًا لِلْخَبَرِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَذِبًا تَعَمَّدَ صَاحِبُهُ الْكَذِبَ أَوْ أَخْطَأَ فِيهِ**] يقول هذه المراسيل والنقولات ننظر فيها، إما أن يكون صاحبها صادق وإما أن يكون كاذبًا أو أخطأ في نقلها.

قال: [**فَمَتَى سَلِمَ مِنْ الْكَذِبِ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ كَانَ صِدْقًا بِلاَ رَيْبٍ**] فإذا كان صدقًا نقله، قال: [**فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ جَاءَ مِنْ جِهَتَيْنِ أَوْ جِهَاتٍ** -يعني تعددت طرقه- **وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ الْمُخْبِرَيْنِ لَمْ يَتَوَاطَآ عَلَى اخْتِلاَقِهِ وَعُلِمَ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا تَقَعُ الْمُوَافَقَةُ فِيهِ اتِّفَاقًا بِلاَ قَصْدٍ عُلِمَ أَنَّهُ صَحِيحٌ**] يقول هذه الآن، هو شيخ الإسلام يحاول يُبين الحُجة في قبول المراسيل إذا تعددت طُرُقها وخلت من المواطأة، يم يذكر لك مثالًا.

يقول: [**مِثْلُ شَخْصٍ يُحَدِّثُ عَنْ وَاقِعَةٍ جَرَتْ وَيَذْكُرُ تَفَاصِيلَ مَا فِيهَا مِنْ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ وَيَأْتِي شَخْصٌ آخَرُ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُوَاطِئْ الْأَوَّلَ فَيَذْكُرُ مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ الْأَوَّلُ مِنْ تَفَاصِيلِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ فَيُعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ تِلْكَ الْوَاقِعَةَ حَقٌّ فِي الْجُمْلَةِ**]؛ لأنها هذا أتى بخبر، والثالث والرابع كلهم أتوا بنفس الخبر بتفاصيله الدقيقة، عُلم أن الخبر له أصل فنقبله.

يقول: [فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ كُلٌّ مِنْهُمَا كَذَّبَهَا عَمْدًا أَوْ خَطَأً لَمْ يَتَّفِقْ فِي الْعَادَةِ أَنْ يَأْتِيَ كُلٌّ مِنْهُمَا بِتِلْكَ التَّفَاصِيلِ الَّتِي تَمْنَعُ الْعَادَةُ اتِّفَاقَ الِاثْنَيْنِ عَلَيْهَا بِلاَ مُوَاطَأَةٍ مِنْ أَحَدِهِمَا لِصَاحِبِهِ فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَتَّفِقُ أَنْ يَنْظِمَ بَيْتًا وَيَنْظِمَ الْآخَرُ مِثْلَهُ أَوْ يَكْذِبَ كِذْبَةً وَيَكْذِبَ الْآخَرُ مِثْلَهَا، أَمَّا إِذَا أَنْشَأَ قَصِيدَةً طَوِيلَةً ذَاتَ فُنُونٍ عَلَى قَافِيَةٍ وَرَوِيٍّ فَلَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِأَنَّ غَيْرَهُ يُنْشِئُ مِثْلَهَا].، يقول كيف يأتي بقصيدة طويلة على نفس الروي، ويأتي الآخر وهو لم يعلم عنه بنفس القصيدة، يقول هذا من المستحيل، ولم تجري العادة بأن اثنين ينشئان قصيدةً طويلة ويتفقان عليه اتفاقًا دقيقًا وأحدهم لم يرى الآخر، لابد أن يكون لها أصل.

[لَفْظًا وَمَعْنًى مَعَ الطُّولِ الْمُفْرِطِ بَلْ يُعْلَمُ بِالْعَادَةِ أَنَّهُ أَخَذَهَا مِنْهُ وَكَذَلِكَ إِذَا حَدَّثَ حَدِيثًا طَوِيلاً فِيهِ فُنُونٌ وَحَدَّثَ آخَرُ بِمِثْلِهِ فَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَاطَأَهُ عَلَيْهِ أَوْ أَخَذَهُ مِنْهُ أَوْ يَكُونَ الْحَدِيثُ صِدْقًا] فإذا لم يكن قد تواطأ الاثنان عُلِم به أن الحديث حديثٌ صحيح.

[وَبِهَذِهِ الطَّرِيقِ يُعْلَمُ صِدْقُ عَامَّةِ مَا تَتَعَدَّدُ جِهَاتُهُ الْمُخْتَلِفَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ الْمَنْقُولَاتِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهَا كَافِيًا إِمَّا لِإِرْسَالِهِ يقول إنه مُرسل- وَإِمَّا لِضَعْفِ نَاقِلِهِ الشخص الذي نقله ضعيف-، لَكِنْ مِثْلُ هَذَا لَا تُضْبَطُ بِهِ الْأَلْفَاظُ وَالدَّقَائِقُ الَّتِي لَا تُعْلَمُ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ فَلاَ يَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى طَرِيقٍ يَثْبُتُ بِهَا مِثْلُ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ وَالدَّقَائِقِ].

يقول: [وَلِهَذَا ثَبَتَتْ بِالتَّوَاتُرِ غَزْوَةُ بَدْرٍ وَأَنَّهَا قَبْلَ أُحُدٍ بَلْ يُعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ حَمْزَةَ وَعَلِيًّا وَعُبَيْدَةَ بَرَزُوا إِلَى عتبة وَشَيْبَةَ وَالْوَلِيدِ وَأَنَّ عَلِيًّا قَتَلَ الْوَلِيدَ وَأَنَّ حَمْزَةَ قَتَلَ قَرْنَهُ ثُمَّ يُشَكُّ فِي قَرْنِهِ هَلْ هُوَ عتبة أَوْ شَيْبَةُ، وَهَذَا الْأَصْلُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ فَإِنَّهُ أَصْلٌ نَافِعٌ فِي الْجَزْمِ بِكَثِيرِ مِنْ الْمَنْقُولَاتِ فِي الْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْمَغَازِي وَمَا يُنْقَلُ مِنْ أَقْوَالِ النَّاسِ وَأَفْعَالِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلِهَذَا إِذَا رُوِيَ

الْحَدِيثُ الَّذِي يَتَأَتَّى فِيهِ ذَلِكَ عَنْ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- مِنْ وَجْهَيْنِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَمْ يَأْخُذْهُ عَنْ الْآخَرِ جُزِمَ بِأَنَّهُ حَقٌّ لَا سِيَّمَا إذَا عُلِمَ أَنَّ نَقَلَتَهُ لَيْسُوا مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ وَإِنَّمَا يُخَافُ عَلَى أَحَدِهِمْ النِّسْيَانُ وَالْغَلَطُ؛ فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ الصَّحَابَةَ كَابْنِ مَسْعُودٍ وأبي بْنِ كَعْبٍ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ -الخضري- وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمْ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- فَضْلاً عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُمْ كَمَا يَعْلَمُ الرَّجُلُ مِنْ حَالِ مَنْ جَرَّبَهُ وَخَبَرَهُ خِبْرَةً بَاطِنَةً طَوِيلَةً أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّنْ يَسْرِقُ أَمْوَالَ النَّاسِ وَيَقْطَعُ الطَّرِيقَ وَيَشْهَدُ بِالزُّورِ وَنَحْوِ ذَلِكَ]

يعني هو يقول لك قصة بدر وأن الثلاثة الذين برزوا للمشركين، هذه قد لا نجد لها أسانيد، لكننا نثبتها ونعلم يقينًا أنها صدقًا؛ لأنها تواطأ على قبولها، وكثرت طرقها، والصحابة عدول، وهم على منزلة عظيمة.

قال: [وَكَذَلِكَ التَّابِعُونَ بِالْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ، فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ مِثْلَ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ وَالْأَعْرَجِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَأَمْثَالِهِمْ عَلِمَ قَطْعًا أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ فِي الْحَدِيثِ] هؤلاء لا يكذبون، فإذا كانوا لا يكذبون، وجاءت روايات متعددة قبلناها.

قال: [فَضْلاً عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُمْ مِثْلِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِين وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَوْ عُبَيْدَةَ السلماني أَوْ عَلْقَمَةَ أَوْ الْأَسْوَدِ أَوْ نَحْوِهِمْ. وَإِنَّمَا يُخَافُ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْ الْغَلَطِ؛ فَإِنَّ الْغَلَطَ وَالنِّسْيَانَ كَثِيرًا مَا يَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ وَمِنْ الْحُفَّاظِ مَنْ قَدْ عَرَفَ النَّاسُ بُعْدَهُ عَنْ ذَلِكَ جِدًّا كَمَا عَرَفُوا حَالَ الشَّعْبِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَعُرْوَةَ وقتادة وَالثَّوْرِيِّ وَأَمْثَالِهِمْ لَا سِيَّمَا الزُّهْرِيُّ فِي زَمَانِهِ

وَالثَّوْرِيُّ فِي زَمَانِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ: إِنَّ ابْنَ شِهَابٍ الزُّهْرِيَّ لَا يُعْرَفُ لَهُ غَلَطٌ مَعَ كَثْرَةِ حَدِيثِهِ وَسَعَةِ حِفْظِهِ].

طيب عمومًا الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ يُريد يبين لك أن النقول أو المنقول في لتفاسير كثيرة جدًا، وأكثرها مراسيل والمراسيل معروفة أنها من أنواع الحديث الضعيف، لكن إذا تعددت طُرُقها ولم يتواطأوا أو يتفقوا عليها، فهذه تُقبل، هذا الذي يُريد أن يصل إليه المؤلف ويقرره، وموضوع الحديث عن المراسيل سيطول معنا، وسيتكلم المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ- عن المراسيل، ويُمثل لها ويذكر أمورًا تتعلق بها، لكن الوقت يضيق بنا.

فلعلنا نقف عن قال المؤلف: [و "الْمَقْصُودُ" أَنَّ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ إِذَا رُوِيَ مَثَلاً مِنْ وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ] إلى آخر كلامه، هذا الذي سنتكلم عنه إن شاء الله في اللقاء القادم بإن الله، ونستكمل ما توقفنا عنده.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا مُحمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس السابع

بسم الله والحمد لله وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبهِ ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمتهُ وبركاتهم، وحياكم الله في هذا اللقاء المبارك، وهذا اللقاء هو اللقاء السابع من حلقات التعليق على مقدمة أصول التفسير لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية- رَحِمَهُ اللهُ-.

وتوقف بنا الحديث في المقدمة عند قول المؤلف: [**أَنَّ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ إِذَا رُوِيَ مَثَلاً مِنْ وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مِنْ غَيْرِ مُوَاطَأَةٍ امْتَنَعَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ غَلَطًا كَمَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا**].

هو لا يزال المؤلف في أسانيد التفاسير، وأن أغلب أسانيد التفاسير مرسلة والمرسل الحديث مرسل كما تقدم وكما تقرر أنه من أنواع الأحاديث الرئيسة، فإذا وجدنا كمًا هائلاً من الآثار والأحاديث التي في كتب التفسير المأثورة على هذا المنوال، وعلى أن أكثر أحاديث مرسلة، فالمؤلف شيخ الإسلام ابن تيمية مسألة أن الأحاديث المرسلة لا ترد جميعًا، وخاصةً إذا تم فيها أو حصل فيها أمران:

الأمر الأول: إذا تعددت طرقها، وخلت عن المواطأة قصدًا أو اتفاق بغير قصد، فنحكم عليها بأنها صحيحة قطعًا، وهذه قررها شيخ الإسلام.

قال: [**فَإِنَّ النَّقْلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ صِدْقًا مُطَابِقًا لِلْخَبَرِ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَذِبًا تَعَمَّدَ صَاحِبُهُ الْكَذِبَ أَوْ أَخْطَأَ فِيهِ؛ فَمَتَى سَلِمَ مِنْ الْكَذِبِ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ كَانَ صِدْقًا بِلاَ رَيْبٍ**].

تكلم عن هذه المسألة وقررها الشيخ-رَحِمَهُ اللهُ- ثم هنا يقول: [أَنَّ الْحَدِيثَ الطَّوِيلَ إِذَا رُوِيَ مَثَلاً مِنْ وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مِنْ غَيْرِ مُوَاطَأَةٍ امْتَنَعَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ غَلَطًا كَمَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا].

لأن الحديث الطويل إذا روي من وجهين أو أكثر، ثم كأن يقول قصة طويلة وقعت في زمن النبي-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- ثم رويت من وجه ورويت من وجه، ورويت أيضًا من أكثر وجه، وهؤلاء الذين يرون هذه لم يتواطؤوا ولم يتفقوا امتنع عليه أن يكون غلطًا كيف هذا يروي القصة بكاملها، وهذا يرويها بنفس عباراتها، والثلاث ولم يتقابلوا، ولم يرى أحدهم الآخر، فهذا يستحيل أن يكون ليس له أصل، يستحيل لابد أن يكون أصل قصة.

فهذا هو الذي يريد أن يقرره شيخ الإسلام، قال: [أَنْ يَكُونَ غَلَطًا كَمَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا؛ فَإِنَّ الْغَلَطَ لَا يَكُونُ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ مُتَنَوِّعَةٍ وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي بَعْضِهَا فَإِذَا رَوَى هَذَا قِصَّةً طَوِيلَةً مُتَنَوِّعَةً].

وإنما يكون في بعضها، بعض القصة قد يجد فيها أخطاء إما غرض أو قد يجد فيها شيء من الخطأ، هذا ممكن.

يقول: [وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي بَعْضِهَا فَإِذَا رَوَى هَذَا قِصَّةً طَوِيلَةً مُتَنَوِّعَةً وَرَوَاهَا الْآخَرُ مِثْلَمَا رَوَاهَا الْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ مُوَاطَأَةٍ امْتَنَعَ الْغَلَطُ فِي جَمِيعِهَا كَمَا امْتَنَعَ الْكَذِبُ فِي جَمِيعِهَا مِنْ غَيْرِ مُوَاطَأَةٍ].

هذه قاعدة مهمة.

ثم قال: [وَهَذَا إِنَّمَا يَقَعُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ غَلَطٌ فِي بَعْضِ مَا جَرَى فِي الْقِصَّةِ].

يقول: قد تجد الخطأ في جزء منها.

قال: [مِثْلِ حَدِيثِ اشْتِرَاءِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- الْبَعِيرَ مِنْ جَابِرٍ].

النبي-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- رأى جابرًا يقود جملاً، وهذا الجمل ضعيف جدًا لا يكاد يمشي، فجاء النبي-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- ومسح عليه ودعا له بالبركة، ثم انطلق، فقال: «يا جابر بعني لأقويه»، ثم قال لجابر «بعني» فبعاه، اختلفوا في مقدار البعير، وإلا الحديث في الصحيح أو في الصحيحين، لكن اختلفوا في مقداره، هل نقول القصة هذه نردها علشان اختلاف في جزء من جزئيته، هذا الذي يريد أن يصل إليه.

قال: [فَإِنَّ مَنْ تَأَمَّلَ طُرُقَهُ].

طرق هذا الحديث.

[عَلِمَ قَطْعًا أَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانُوا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي مِقْدَارِ الثَّمَنِ].

اختلافهم في مقدار الثمن وغلطهم في مقدار الثمن، لا يؤثر في رد القصة.

قال: [وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ فَإِنَّ جُمْهُورَ مَا فِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ مِمَّا يُقْطَعُ بِأَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- قَالَهُ].

أي قال هذا الحديث وراوه، وذكره، وحدث به.

قال: [لِأَنَّ غَالِبَهُ مِنْ هَذَا النَّحْوِ؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ تَلَقَّاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْقَبُولِ وَالتَّصْدِيقِ وَالْأُمَّةُ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى خَطَأٍ].

يقول لا يمكن أن نردها كلها بسبب خطأ قليل.

قال: [فَلَوْ كَانَ الْحَدِيثُ كَذِبًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ وَالْأُمَّةُ مُصَدِّقَةٌ لَهُ قَابِلَةٌ لَهُ لَكَانُوا قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى تَصْدِيقِ مَا هُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَذِبٌ وَهَذَا إجْمَاعٌ عَلَى الْخَطَأِ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ].

ما يمكن أن يحصل، أن تجتمع على ضلالة لا يمكن؛ لأن النبي قال: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»،

قال: [وَإِنْ كُنَّا نَحْنُ بِدُونِ الْإِجْمَاعِ نُجَوِّزُ الْخَطَأَ أَوْ الْكَذِبَ عَلَى الْخَبَرِ فَهُوَ كَتَجْوِيزِنَا قَبْلَ أَنْ نَعْلَمَ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْعِلْمِ الَّذِي ثَبَتَ بِظَاهِرِ أَوْ قِيَاسٍ ظَنِّيٍّ].

يقول: تجويزنا قبل أن نعلم الإجماع على العلم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني.

[أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِي الْبَاطِنِ؛ بِخِلَافِ مَا اعْتَقَدْنَاهُ فَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَى الْحُكْمِ جَزَمْنَا بِأَنَّ الْحُكْمَ ثَابِتٌ بَاطِنًا وَظَاهِرًا].

يقول: هو يريد أن يقرر أن الآثار والاحاديث التي تتقبلها الأمة، وتحكم عليها بالصحة، لا يمكن أن تكون خطأ؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة.

ثم انتقل إلى مسألةٍ أخرى، والآن تكلم عن مسألة أن وقوع الخطأ أو الغلط في ثنايا الحديث الطويل لا يضر، هذه مسألة مهمة، ثم الآن ينتقل إلى خبر الآحاد، هل إذا وجدنا في آثار التفاسير أخبار الآحاد تفسر القرآن، هل نرد أخبار الآحاد أو لا نردها؟

قال هنا: [وَلِهَذَا كَانَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ عَلَى أَنَّ " خَبَرَ الْوَاحِدِ " إذَا تَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ تَصْدِيقًا لَهُ أَوْ عَمَلاً بِهِ أَنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُونَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَد]

أربعة من الأئمة كلهم اتفقوا على قبول خبر الآحاد [إذَا تَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ تَصْدِيقًا لَهُ أَوْ عَمَلاً به].

قال: [إلَّا فِرْقَةً قَلِيلَةً مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ اتَّبَعُوا فِي ذَلِكَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ؛ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ يُوَافِقُونَ الْفُقَهَاءَ].

أي الأئمة الأربعة.

[ويوافقون وَأَهْلَ الْحَدِيثِ وَالسَّلَفَ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْأَشْعَرِيَّةِ كَأَبِي إسْحَاقَ وَابْنِ فورك وَأَمَّا ابْنُ الْبَاقِلاَنِي فَهُوَ الَّذِي أَنْكَرَ ذَلِكَ وَتَبِعَهُ مِثْلُ أَبِي الْمَعَالِي وَأَبِي حَامِدٍ وَابْنِ عَقِيلٍ وَابْنِ الْجَوْزِيِّ وَابْنِ الْخَطِيبِ].

والمراد بابن الخطيب دائمًا الفقه الرازي

قال: [والآمدي وَنَحْوِ هَؤُلَاءِ].

هؤلاء كلهم من أئمة أصول الفقه ومن المتكلمين الأشاعرة.

قال: [وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ]

الأول اللي هو قبول خبر الآحاد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقًا وعملاً.

قال: [الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَأَبُو الطَّيِّبِ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَأَمْثَالُهُ مِنْ أَئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ]

أئمة الشافعية كأبو حامد الغزالي، وأبو الطيب الباقلاني، وأبو إسحاق الإسفراييني، هؤلاء يعتبروا من أئمة الشافعية

ثم قال أيضًا: [وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ وَأَمْثَالُهُ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو يَعْلَى وَأَبُو الْخَطَّابِ وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ الزَّاغُونِي وَأَمْثَالُهُمْ مِنْ الْحَنْبَلِيَّةِ. وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ شَمْسُ الدِّينِ السَّرَخْسِيُّ وَأَمْثَالُهُ مِنْ الْحَنَفِيَّةِ].

يقول: كل هؤلاء الأئمة الكبار قرروا مسألة قبول تصديق خبر الآحاد وقبول خبر الآحاد.

قال: [وَإِذَا كَانَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَصْدِيقِ الْخَبَرِ مُوجِبًا لِلْقَطْعِ بِهِ فَالِاعْتِبَارُ فِي ذَلِكَ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ كَمَا أَنَّ الِاعْتِبَارَ فِي الْإِجْمَاعِ عَلَى الْأَحْكَامِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْإِبَاحَةِ].

يقول: نحن نأخذ بإجماع كل صاحب فن، فأهل الحديث أجمعوا على قبوله نقبله، وأهل الفقه إذا أجمعوا على مسألة فقهية نقبلها، والنحاة إذا أجمعوا على مسألة نحوية نقبلها، فكل علمٍ وفنٍ له أهله.

قال: عاد مرة أخرى إلى قبول الآثار التي قد يحكم عليها بالضعف، لكونها مراسيل أو نحو ذلك.

قال: [و " الْمَقْصُودُ هُنَا " أَنَّ تَعَدُّدَ الطُّرُقِ مَعَ عَدَمِ التَّشَاعُرِ أَوْ الِاتِّفَاقِ فِي الْعَادَةِ يُوجِبُ الْعِلْمَ بِمَضْمُونِ الْمَنْقُولِ؛ لَكِنَّ هَذَا يُنْتَفَعُ بِهِ كَثِيرًا فِي عِلْمِ أَحْوَالِ النَّاقِلِينَ].

يقول: نحن نقبل إذا تعددت طرقه وكان أكثر الطرق، فمجموع الطرق تدل على أن له أصل، وإنه يجب قبوله، ثم قال: [هذه الطرق التي هي ضعيفة أو مراسيل، أو نحو ذلك تفيدنا في بابٍ آخر، قال ما هو؟ قال: نتنفع بها في علم أحوال الناقلين، الذين ينقلون نعرفهم أن هذا ضعيف، وهذا جيد حديثه، وهذا في كذا.

يقول: [يُوجِبُ الْعِلْمَ بِمَضْمُونِ الْمَنْقُولِ]، لكن ينتفع به كثيرًا في علم أحوال الناقلين.

[وَفِي مِثْلِ هَذَا يُنْتَفَعُ بِرِوَايَةِ الْمَجْهُولِ وَالسَّيِّئِ الْحِفْظِ وَبِالْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَكْتُبُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ].

التي يقولون أنها أحاديث ضعيفة أو مرسلة، كان أهل العلم يكتبونها.

[وَيَقُولُونَ: إنَّهُ يَصْلُحُ لِلشَّوَاهِدِ وَالِاعْتِبَارِ].

أي يعتبر بها أنها تقوي الطرق الأخرى، أو تكون شواهد لطرقٍ أخرى.

قال: [مَا لَا يَصْلُحُ لِغَيْرِهِ قَالَ أَحْمَد: قَدْ أَكْتُبُ حَدِيثَ الرَّجُلِ لِأَعْتَبِرَهُ]

أي ينفعني في الطرق الأخرى.

[وَمَثَّلَ هَذَا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهِيعَةَ قَاضِي مِصْرَ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ حَدِيثًا وَمِنْ خِيَارِ النَّاسِ؛ لَكِنْ بِسَبَبِ احْتِرَاقِ كُتُبِهِ وَقَعَ فِي حَدِيثِهِ الْمُتَأَخِّرِ غَلَطٌ فَصَارَ يَعْتَبِرُ بِذَلِكَ وَيَسْتَشْهِدُ بِهِ].

الإمام بن لهيعة إمام كبير وكان من حفاظ الحديث، ولكنه احترقت كتبه في آخر زمانه فأصبح رواياته الأخير يعتبر بها، ويستشهد بها.

قال: [وَكَثِيرًا مَا يَقْتَرِنُ هُوَ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَاللَّيْثُ حُجَّةٌ ثَبَتٌ إمَامٌ. وَكَمَا أَنَّهُمْ يَسْتَشْهِدُونَ وَيَعْتَبِرُونَ بِحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ سُوءُ حِفْظٍ].

كل هذه الشواهد تعتبر، تصلح لشواهد الاعتبار، سيء الحفظ، أو من احترق كتبه، أو من كثر غلطه، أو نحو ذلك.

قال: [فَإِنَّهُمْ أَيْضًا يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا بِأُمُورِ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا وَيُسَمُّونَ هَذَا " عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ "].

الذي يعتني بهِ الترمذي حيث ألف فيه، والدارقطني حيث ألف فيه وغيرهم.

[وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ وَغَلِطَ فِيهِ وَغَلَطُهُ فِيهِ عُرِفَ؛ إمَّا بِسَبَبِ ظَاهِرٍ كَمَا عَرَفُوا أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-].

بدأ يذكر لك أمثلة الغلط في الحديث الصحيح لا يضر، يقول: قد يتبين غلطه، وذكر لك أمثلة.

قال: [أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ وَأَنَّهُ صَلَّى فِي الْبَيْتِ رَكْعَتَيْنِ] داخل الكعبة.

[وَجَعَلُوا رِوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ لِتَزَوُّجِهَا حَرَامًا؛ وَلِكَوْنِهِ لَمْ يُصَلِّ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ].

لماذا؟

لأن زواج النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- من ميمونة، قال: إن ميمونة صرحت بأنه حلال يعني تحلل من إحرامه، وأيضًا الراوي للحديث أبو رافع وكان السفير بينهم، وأخبر بأنه حلال، إذا تبين لنا أن رواية ابن عباس إنه كان محرمًا، هذا من موقع الغلط فيه، كذلك القول بأن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- دخل البيت ولم يصلي، مما وقع الغلط فيه؛ لأن الثابت إنه صلى فيه.

قال: [وَكَذَلِكَ أَنَّهُ " اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ " وَعَلِمُوا أَنَّ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ: " إِنَّهُ اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ " مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ].

لأن عمر النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- الأربع كانت في ذي القعدة، عمرة الحديبة وعمرة القضاء، وعمرة جعرانة، وعمرة حجة الوداع.

قال: [وَعَلِمُوا أَنَّهُ تَمَتَّعَ وَهُوَ آمِنٌ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَنَّ قَوْلَ عُثْمَانَ لِعَلِيٍّ: " كُنَّا يَوْمَئِذٍ خَائِفِينَ "].

يقول: لما سأل علي عثمان لماذا لم تقصر في منى؟ قال: كنا خائفين مع النبي، والآن ذهب الخوف.

قال: [مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ وَأَنَّ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْبُخَارِيِّ «أَنَّ النَّارَ لَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يُنْشِئَ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ» مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ وَهَذَا كَثِيرٌ].

يقول: هذا الحديث الذي جاء عند البخاري أن النار لا تمتلئ حتى ينشئ الله خلقًا آخر، يقول هذا مما وقع الغلط فيه، والصحيح أن النار تمتلئ يوم القيامة، إذا قالت: هل مزيد، يضع الجبار-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- قدمهُ ١٨:٠٠ بعضها إلى بعض فتقول: قطٍ قطٍ، يعني حسبي حسبي، أما هذا الحديث فمما وقع الغلط فيه.

ثم ذكر الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ-: [وَالنَّاسُ فِي هَذَا الْبَابِ طَرَفَانِ].

أي موقف المحدثين أو أهل العلم من الأحاديث هذه طرفان

[طَرَفٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَنَحْوِهِمْ]، يعني هم ليسوا المحدثين، وإنما هما من أهل الكلام الذين يعتنون بعلم الكلام ونحوه.

قال: [مِمَّنْ هُوَ بَعِيدٌ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ فَيَشُكُّ فِي صِحَّةِ أَحَادِيثَ أَوْ فِي الْقَطْعِ بِهَا مَعَ كَوْنِهَا مَعْلُومَةً مَقْطُوعًا بِهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ].

يقول: هؤلاء أهل الكلام ما عندهم الصنعة الحديثية التي يعرفون بها الصحيح من الضعيف، فيحكمون بمجرد حكم عادي عن المعرفة، فهؤلاء هم الطرف الأول، والطرف الثاني قال:

[وَطَرَفٌ مِمَّنْ يَدَّعِي اتِّبَاعَ الْحَدِيثِ]، يعني دعوة، [وَالْعَمَلِ بِهِ كُلَّمَا وَجَدَ لَفْظًا فِي حَدِيثٍ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ أَوْ رَأَى حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ظَاهِرُهُ الصِّحَّةُ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ جِنْسِ مَا جَزَمَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِصِحَّتِهِ]

يقول: الناس في هذا الباب، باب قبول ما فيه خطأ أو غلط، أو كان من المراسيل، أو رواته فيهم ضعف ونحو ذلك، يقول: تجد هؤلاء الذين لا يعرفون أحد الشخصين:

إما شخص ليس له علم بالحديث، فيضعف ويرد.

وشخصٌ يدعى أنه من أهل الحديث، ويبدأ يقبل أو يرد ويأتي على الأحاديث التي تعارضه، يقول:

[حَتَّى إِذَا عَارَضَ الصَّحِيحَ الْمَعْرُوفَ أَخَذَ يَتَكَلَّفُ لَهُ التَّأْوِيلاَتِ الْبَارِدَةَ أَوْ يَجْعَلُهُ دَلِيلاً لَهُ فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ مَعَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يَعْرِفُونَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا غَلَطٌ. وَكَمَا أَنَّ عَلَى الْحَدِيثِ أَدِلَّةً يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ صِدْقٌ وَقَدْ يُقْطَعُ بِذَلِكَ، فَعَلَيْهِ أَدِلَّةٌ يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ كَذِبٌ وَيُقْطَعُ بِذَلِكَ مِثْلُ مَا يُقْطَعُ بِكَذِبِ مَا يَرْوِيهِ الْوَضَّاعُونَ].

يقول أهل العلم الذين أهل الحديث الذين يعرفون علم الحديث يعرفون الحديث الضعيف، ويعرفون الحديث الصحيح، ولا يحتاج مثل هؤلاء الذين ليس عندهم معرفة، ولذلك يقول: هم يعرفون الوضاعين ويعرفون الكذابين، ويعرفون الأحاديث الصحيحة.

قال: [مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْغُلُوِّ فِي الْفَضَائِلِ مِثْلِ حَدِيثِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ]

وفضل يوم عاشوراء هذه ورد أحاديث فيه في التوسعة على الأولاد، او في الأعمال أو نحوها، هذه كلها أحاديث من الوضاعين.

قال: [وَأَمْثَالِهِ مِمَّا فِيهِ أَنَّ مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ كَذَا وَكَذَا نَبِيًّا].

قال: [وَفِي " التَّفْسِيرِ " مِنْ هَذِهِ الْمَوْضُوعَاتِ قِطْعَةٌ كَبِيرَةٌ مِثْلُ الْحَدِيثِ الَّذِي يَرْوِيهِ الثَّعْلَبِيُّ وَالْوَاحِدِيُّ والزمخشري فِي فَضَائِلِ سُوَرِ الْقُرْآنِ سُورَةً سُورَةً فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ].

هذا ما يتحدث عنه فيما يتعلق بقبول الروايات، والآثار في التفسير، وإن كان أكثرها مراسيل، أو في رواتها ضعف، أو لين أو نحو ذلك، أو وقع فيها الغلط في أجزاءها، أو وقع فيها الخطأ، فإن ذلك يُقبل، ومرجعه أهل العلم المتخصصون في هذا الفن.

طيب الآن سينتقل المؤلف إلى تقييم بعض التفاسير، سيذكر لك الآن تفسير الثعلبي والبغوي وبعض الأحاديث التي سيتكلم عنها.

لعلنا نختم الكلام هنا بما ذكره شيخ الإسلام. --

قال: [و "الثَّعْلَبِيُّ "].

معروف إمام هو أبو إسحاق الثعلبي، هو إمام من أئمة التفسير وكتابه "الكشف والبيان عن تفسير القرآن" ومطبوع في مجلدات وهو ضخم.

[هُوَ فِي نَفْسِهِ كَانَ فِيهِ خَيْرٌ وَدِينٌ].

يعني صاحب عبادة ودين واستقامة.

[وَكَانَ حَاطِبَ لَيْلٍ].

أي يجد كل ما يجد يضعه في كتابه.

[يَنْقُلُ مَا وُجِدَ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ مِنْ صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَمَوْضُوعٍ].

حاطب الليل إذا كان يحطب في الليل ما يرى، فيجمع كل شيء، يجمع هذا حطب وهذا حبل وهذا كذا وهذا كذا، يجمع كل شيء ما يُميز، فالثعلبي هذه طريقته.

[و " الْوَاحِدِيُّ " صَاحِبُهُ كَانَ أَبْصَرَ مِنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ].

الواحدي كان يُجيد العربية، أقوى منه بالعربية.

[لَكِنْ هُوَ أَبْعَدُ عَنْ السَّلامَةِ وَاتِّبَاعِ السَّلَفِ].

يعني الثعلبي أشعري والواحدي أشعري.

ثم انتقل إلى التفسير الثالث، قال: [والبغوي تَفْسِيرُهُ مُخْتَصَرٌ مِنْ الثَّعْلَبِيِّ لَكِنَّهُ صَانَ تَفْسِيرَهُ مِنْ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ وَالْآرَاءِ الْمُبْتَدَعَةِ].

يعني البغوي كان على مذهب أهل السنة والجماعة في العقيدة، ونقل كثيرًا وصان تفسيرهم للأحاديث الموضوعة والمكذوبة، لكن مع ذلك وقع البغوي في بعض الأحاديث الضعيفة وبعض الإسرائيليات.

ثم قال الشيخ: [وَالْمَوْضُوعَاتُ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ كَثِيرَةٌ مِثْلُ الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الصَّرِيحَةِ فِي الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ وَحَدِيثِ عَلِيٍّ الطَّوِيلِ فِي تَصَدُّقِهِ بِخَاتَمِهِ فِي الصَّلاةِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ -هذا الحديث تصدق بخاتمه يردونها عند قوله تَعَالَى: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة:٥٥] يأتون بها يقولون إن عليّ تصدق بخاتمه في الصلاة وهو راكع.

قال: [فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَمِثْلُ مَا رُوِيَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، أَنَّهُ عَلِيٌّ ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ أُذُنُك يَا عَلِيُّ].

كل هذه أحاديث لا تصح، أحاديث ضعيفة.

إلى هنا ينتهي المؤلف من الحديث عن أثار الأحاديث والروايات والأثار الواردة في كتب التفسير وما موقف المُفسر منها، وقرر أن أكثرها مراسيل، وأنها تُقبل لتعدد طرقها ولأنها لا يمكن التواطؤ عليها بالكذب، وما وقع فيها من خطأ أو غلط فإنه لا يُلتفت إليه.

نقف عند هذا القدر وإن شاء الله ننتقل بعد ذلك إلى النوع وهو الاختلاف في التفسير باختلاف طرق الاستدلال، لما تحدث عن الاختلاف في التفسير من حيث النقل والروايات، الآن ينتقل من حيث الاستدلال أي المعني والاستنباط، والتفسير بالمعنى، هل يُقبل إذا فُسرت الآيات بالمعنى؟ نقبلها أو لا نقبلها؟ هذه المسألة التي ستأتي إن شاء الله في اللقاء القادم.

اسأل أن ينفعنا بما قلنا وبما سمعنا وأن يجعلنا وإياكم هداةً مهتدين، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس الثامن

بسم الله والحمد لله وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبهِ ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمتهُ وبركاتهم، وحياكم الله في هذا اللقاء المبارك، وهو اللقاء الثامن من لقاءات التعليق على كتاب مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهذا اليوم يوم الأربع الموافق الحادي عشر من شهر شعبان من عام **١٤٤٢**هـ.

وقد توقف بنا الكلام مع النوع الثاني في الاختلاف التفسير باختلاف طرق الاستدلال، شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللهُ- تكلم عن هذا النوع، والنوع الذي قبله، وهو يعدُ من أهم الأنواع في التفسير، أو من أهم المسائل المتعلقة في هذه المقدمة، وفي هذه الرسالة.

المسألة الأولى: لما تحدث عن أسباب الاختلاف انتقل إلى أنواع الاختلاف، وذكر أن الاختلاف قد يقع فيما نقل إلينا، وهل كل ما نقل إلينا نقبله أو نرده؟ بين ذلك وأن الصحيح المنقول بالأسانيد الصحيحة هذا بلا شك ولا مرية أنه يقبل، وأنه يفسر به القرآن.

وأما ما كان غير ذلك من الأحاديث الضعيفة، أو ما جاء بأسانيد غير صحيحة، فمثل هذا فسر فيه شيخ الإسلام ابن تيمية، وبين أن الروايات التي تأتينا إذا جاءتنا من غير متفقة، ولم تواطآ أصحابها عليها، فهذه إذا كثرت وتعددت طرقها، فإنها تقبل، وتكلم عن هذه المسألة وأطال فيها.

الآن ينتقل -رَحِمَهُ اللهُ- إلى مسألة الاختلاف التفسير من حيث الاستدلال، يعني من حيث المعنى؛ لأن الأول كان فيما نقل إلينا في النقل، أو يسمى بالتفسير بالمأثور، أو التفسير المنقول إلينا، وهنا يأتينا التفسير بالمعنى، أو التفسير بالرأي، يعني عدة عبارات، ممكن تقول التفسير بالاستدلال طرق الاستدلال، التفسير بالرأي، التفسير بالاجتهاد كلها عبارات صادقة على هذا النوع كما أن العبارات في النوع الأول يمكن أن تقول التفسير بالأثر، التفسير بالنقل، التفسير السمعي، وهكذا كلها صحيحة، لما بين لنا أن التفسير على نوعين:

- نوعٌ يسمى تفسير بالمأثور وتكلم عنه.
- انتقل الآن إلى التفسير بالمعنى أو التفسير بالرأي.

قال هنا: [**وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي مِنْ مُسْتَنَدَيْ الِاخْتِلَافِ وَهُوَ مَا يُعْلَمُ بِالِاسْتِدْلَالِ لَا بِالنَّقْلِ**]، ما يقابل النقل، وهو الاستدلال.

قال: [**فَهَذَا أَكْثَرُ مَا فِيهِ الْخَطَأُ مِنْ جِهَتَيْنِ - حَدَثَتَا بَعْدَ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانِ**].

يقول هذا: التفسير بالرأي، لم يأتي إلا بعد القرون المفضلة، قال إن الصحابة، والتابعين، وتابعيهم لم يحدث إلا بعد ذلك باجتهاد العلماء في معاني الآيات، والخطأ فيه؛ لأن الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ- هو يركز على ما وقع فيه من أخطاء.

أما الصواب هذا كثير جدًا، ولا يناقش فيه، لكن الآن عندنا معاني للقرآن الكريم وتفاسير بالمعنى فيها أخطاء، هذا الخطأ يعود إلى أي شيء؟

قال: [هذا الخطأ يعود إلى جهتين]، سيأتي الآن إلى بيان هاتين الجهتين.

الآن يقول هنا: [أن تفاسير الصحابة والتابعين ومن أتبعهم بإحسان]، هؤلاء تفاسيرهم تفاسير منقولة عنهم صرفًا، لا يكاد يوجد فيها شيءٌ من هاتين الجهتين، يقول: [هي صرفًا؛ لأنها منقولة بالأثر لا يوجد فيها اجتهاد ولا استدلال].

قال مثل ماذا؟

قال: تفاسير الصحابة، وتفاسير التابعين، وتابعيهم، نقلت إلينا ودنت.

من دونها؟

قال: خذ ممن دونها:

أولًا: عندنا تفاسير

[فَإِنَّ التَّفَاسِيرَ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَلَامُ هَؤُلَاءِ صِرْفًا لَا يَكَادُ يُوجَدُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ [مِثْلَ تَفْسِيرِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَوَكِيعٍ] شيخ الإمام الشافعي.

[وتفسير وَعَبْدِ بْنِ حميد وَتفسير عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إبْرَاهِيمَ دحيم. وَمِثْلَ تَفْسِيرِ الْإِمَامِ أَحْمَد وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْه وبقي بْنِ مخلد وَأَبِي بَكْرِ بْنِ الْمُنْذِرِ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَة وَسَنِيدٍ وَابْنِ جَرِيرٍ وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَأَبِي سَعِيدٍ الْأَشَجِّ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَاجَه. وَابْنِ مردويه]

هؤلاء تفاسيرهم كلها صرفا بالأثر، لا يدخل فيها معاني أخرى، إلا ابن جرير الطبري، فإنه يخلط بين الأقوال المنقولة عن السلف، وبين الاجتهاد، ثم يناقش ويرجح، وهذه التفاسير التي ذكرها أغلبها مفقود، فيها ما هو قد أثر أو فيما بعضها قد وجد شيءٌ منه، وجد منه شيء

قليل، مثل تفسير ابن منذر، وجد منه سورة البقرة وآل عمران، مثل تفسير أبي حاتم، وجد منه أيضًا أجزاء، بعضها وجد وبعضها مفقود، وتفسير ابن ماجة مفقود، تفسير الإمام أحمد مفقود، تفسير عبد الرزاق موجود، وهكذا بعضها موجود، وبعضها مفقود، أو بعضها موجود شيء منه، هو لا يتكلم عن هذه التفاسير التي بالأثر، هو لا يتكلم عنها، بس فقط قال لك: هذه نقلت لنا التفاسير المأثورة عن الصحابة والتابعين.

عاد مرة أخرى إلى الخطأ الواقع في الاستدلال، وقال إن سببه أمران:

الأمر الأول:

[" إِحْدَاهُمَا " قَوْمٌ اعْتَقَدُوا مَعَانِيَ ثُمَّ أَرَادُوا حَمْلَ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ عَلَيْهَا]، اعتقدوا معاني واعتقدوا اعتقادات، ثم بدأوا يحملوا الآيات على معتقداتهم، كالمعتزلة، والرافضة، والإسماعلية الباطنية، وغيرهم كما سيأتي، عندهم معتقدات وعقائد، وبدع بدأوا ينزلوا الآيات عليها.

قال: [و " الثَّانِيَةُ " قَوْمٌ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ بِمُجَرَّدِ مَا يُسَوِّغُ أَنْ يُرِيدَهُ بِكَلاَمِهِ مَنْ كَانَ مِنْ النَّاطِقِينَ]، يقول: يفسرون الآيات القرآنية بمجرد اللغة.

[مَنْ كَانَ مِنْ النَّاطِقِينَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلَى الْمُتَكَلِّمِ بِالْقُرْآنِ وَالْمُنَزَّلِ عَلَيْهِ وَالْمُخَاطَبِ بِهِ].

يقول: لا ينظرون إلى من اللي يتكلم، ولا ينظرون إلى من نزل عليه القرآن وهو محمد، ولا ينظرون إلى من يخاطب القرآن، يخاطب من؟

يخاطب أمة محمد، هذه كلها لا يلتفتون إليها، وإنما يأخذون اللفظ ويجلسون يحللون هذا اللفظ دون النظر في سياق الآيات، وفي أسباب النزول، وفي الواقع الذي نزلت فيه الآية هذا لا يلتفتون إليه، وهذا خطأ الفئة الثانية.

قال: [فـ" الْأَوَّلُونَ " رَاعَوْا الْمَعْنَى الَّذِي رَأَوْهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلَى مَا تَسْتَحِقُّهُ أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ مِنْ الدَّلَالَةِ وَالْبَيَانِ].

الأولون وهم أصحاب البدع كالمعتزلة، والرافضة، والباطنية، وغيرهم، هؤلاء عندهم معتقدات، قال: [" الْأَوَّلُونَ " رَاعَوْا الْمَعْنَى الَّذِي رَأَوْهُ]، هم عندهم معنى محدد في أذهانهم، [رَأَوْهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلَى مَا تَسْتَحِقُّهُ أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ مِنْ الدَّلَالَةِ وَالْبَيَانِ].

مثل ماذا؟

مثل لما تجد في قوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن:١٩]، قالوا: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن:١٩] عليّ وفاطمة، قال: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن:٢٢]، قالوا: الحسن والحسين، هذا اعتقاد في أذهانهم نزلوا هذا المعتقد على هذه الآيات، هذا معناه، الأولون راعوا المعنى الذي في أذهانهم، والمعتقد الذي يعتقدونه، [رَأَوْهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلَى مَا تَسْتَحِقُّهُ أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ]، الآيات هذه ما لها علاقة في علي ولا فاطمة، ولا الحسن والحسين، الله-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- يخبر عن أنواع البحار، الأنواع البحار البحر المالح أو الملح، والبحر العذب، وأنه ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن:٢٢]، واللؤلؤ معروف والمرجان معروف، لكن هؤلاء عندهم اعتقادات في أذهانهم، فينزلون الآيات عليها.

قال: [و " الْآخَرُونَ " رَاعَوْا مُجَرَّدَ اللَّفْظِ].

أخذوا اللفظ فقط دون أن ينظروا في السياق، ولا أن ينظروا من المتكلم، ومن المنزل عليه، ومن المنزل له، أخذوا مجرد اللفظ.

[وَمَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْعَرَبِيُّ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَا يَصْلُحُ لِلْمُتَكَلِّمِ بِهِ وَلِسِيَاقِ الْكَلَامِ. ثُمَّ هَؤُلَاءِ كَثِيرًا مَا يَغْلَطُونَ فِي احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِذَلِكَ الْمَعْنَى فِي اللُّغَةِ].

يعني كثير ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة، يأخذون المعنى اللغوي، ويأخذون يحللونه، ويبينون معناه دون النظر في السياق ولا في المخاطب، ولا غيره.

قال: [كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِكَ الَّذِينَ قَبْلَهُمْ].

كلهم قد اخطئوا وغلطوا.

قال: [كَمَا أَنَّ الْأَوَّلِينَ كَثِيرًا مَا يَغْلَطُونَ فِي صِحَّةِ الْمَعْنَى الَّذِي فَسَّرُوا بِهِ الْقُرْآنَ].

هؤلاء الأولين أصحاب البدع الذين اعتقدوا أشياء وحملوا الآيات عليها.

قال: [كَثِيرًا مَا يَغْلَطُونَ فِي صِحَّةِ الْمَعْنَى الَّذِي فَسَّرُوا بِهِ الْقُرْآنَ]

لأن المعنى عندهم خطأ، لما تقول: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الرحمن:١٩] علي فاطمة هذا خطأ فسروا به القرآن.

[كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِكَ الآخرون وَإِنْ كَانَ نَظَرُ الْأَوَّلِينَ إِلَى الْمَعْنَى أَسْبَقَ وَنَظَرُ الآخرين إِلَى اللَّفْظِ أَسْبَقُ].

يقول الأولين ينظرون إلى المعنى وينزلون الآيات عليها، ينظرون إلى المعتقد الذي عندهم، وينزلون الآيات عليه.

والآخرين: ينظرون إلى اللفظ لا إلى المعنى، ينظرون إلى اللفظ فقط ويحللون اللفظ.

قال: [وَالْأَوَّلُونَ " صِنْفَانِ ": تَارَةً يَسْلُبُونَ لَفْظَ الْقُرْآنِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ]

يقول هؤلاء أصحاب البدع كالمعتزلة، والجهمية، والرافضة، والصوفية، والباطنية، هؤلاء عندهم معتقدات، يعتقدون معتقدات.

قال: [يَسْلُبُونَ لَفْظَ الْقُرْآنِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ وَأُرِيدَ بِهِ]

يسلبون اللفظ مطلقًا مرة ولا يأتون بمعنى هذا اللفظ، الآية تدل على شيء معين، يسلبون المعنى بالكلية.

[وَتَارَةً يَحْمِلُونَهُ عَلَى مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ]

فيقولون: هذه الآية تدل على كذا وهي لا تدل.

[وَلَمْ يُرَدْ بِهِ وَفِي كَلاَ الْأَمْرَيْنِ قَدْ يَكُونُ مَا قَصَدُوا نَفْيَهُ أَوْ إِثْبَاتَهُ مِنْ الْمَعْنَى بَاطِلاً فَيَكُونُ خَطَؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ].

الدليل ما هو؟

- الدليل هو النص القرآني.
- الدليل هي الآيات التي وقفوا عليها واستدلوا بها.

- **والمدلول:** معتقدهم الذي يعتقدونه، يأتون بالآية وينزلونها على هذا المعتقد.

المدلول خطأ والدليل خطأ، فأخطئوا في الدليل والمدلول.

قال: [وَقَدْ يَكُونُ حَقًّا فَيَكُونُ خَطَؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ لَا فِي الْمَدْلُولِ].

يقول: قد يكون المعتقد عندهم صحيحًا، لكن دليلهم استدلالهم بالآية خطأ.

قال: [فَيَكُونُ خَطَؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ لَا فِي الْمَدْلُولِ وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ وَقَعَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ وَقَعَ أَيْضًا فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ].

يقول: ليس الخطأ عندهم في القرآن في الآيات القرآنية، أيضًا الأحاديث أخطئوا، واستدلوا بأحاديث على معتقداهم.

قال: [فَالَّذِينَ أَخْطَئُوا فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ - مِثْلُ طَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ - اعْتَقَدُوا مَذْهَبًا يُخَالِفُ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْوَسَطُ الَّذِينَ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى ضَلَالَةٍ كَسَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا وَعَمَدُوا إِلَى الْقُرْآنِ فَتَأَوَّلُوهُ عَلَى آرَائِهِمْ].

اعتقدوا مذاهب، اعتقدوا مذهب يخالف مذهب السلف، ثم بعد ذلك تأولوا عليهِ على آرائهم.

[تَارَةً يَسْتَدِلُّونَ بِآيَاتٍ عَلَى مَذْهَبِهِمْ وَلَا دَلَالَةَ فِيهَا].

يأتون إلى الآيات القرآنية يؤولونها على آرائهم، فتارة يستدلون بالآيات القرآنية على مذهبهم، هم يعتقدون معتقدًا فيستدلون بالآيات عليه بما يحرفون به الكلم عن مواضعه، مثل ماذا؟

مثل نفي الرؤية، يقولون إن الله لا يرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، ما دليلكم؟

﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، يستدلون بالآية هذه ينزلونها على أي شيء؟

على ما اعتقدوه، وهناك فرق بين الإدراك والرؤية، أن ترى الشيء لكن لا تدركه، أنت ترى القمر لكنك لا تدركه، ولذلك في قصة موسى، ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء:٦١]، بدأ ينظر أحدهما إلى الآخر، ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ* قَالَ كَلاَّ﴾ [الشعراء:٦١: ٦٢].

فالإدراك أخص من الرؤية، قد ترى الشيء لكن لا تدركه، فهم نزلوا الإدراك، الله لا تدركه الأبصار لكن تراه الأبصار لكن لا تدركه، قالوا لا لا تدركه يعني لا تراه، فهذا معتقد عندهم، معتقد بأن الله لا يرى

[وَتَارَةً يَتَأَوَّلُونَ مَا يُخَالِفُ مَذْهَبَهُمْ بِمَا يُحَرِّفُونَ بِهِ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ]

كيف يتأولون ما يخالف مذهبهم، إذا جاءوا عند قوله تعالى-: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ* إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢: ٢٣]، قالوا ليس هذا من النظر وهو الإبصار والرؤية، هذا معناه أنها تنتظر جزائها عند الله ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ يعني منتظرة.

قال: [وَتَارَةً يَتَأَوَّلُونَ مَا يُخَالِفُ مَذْهَبَهُمْ بِمَا يُحَرِّفُونَ بِهِ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ].

حرفوا ناظرة إلى منتظرة.

قال: [وَمِنْ هَؤُلَاءِ فِرَقُ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَالْجَهْمِيَّة وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالْمُرْجِئَةِ وَغَيْرِهِمْ].

يقول: [وَهَذَا كَالْمُعْتَزِلَةِ مَثَلاً فَإِنَّهُمْ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ كَلاَمًا وَجِدَالًا وَقَدْ صَنَّفُوا تَفَاسِيرَ عَلَى أُصُولِ مَذْهَبِهِمْ؛ مِثْلِ تَفْسِيرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كيسان الْأَصَمِّ شَيْخِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُلَيَّةَ الَّذِي كَانَ يُنَاظِرُ الشَّافِعِيَّ وَمِثْلِ كِتَابِ أَبِي عَلِيٍّ الجبائي وَالتَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَد الهمداني وَلِعَلِيِّ بْنِ عِيسَى الرُّمَّانِيِّ وَالْكَشَّافِ لِأَبِي الْقَاسِمِ الزمخشري فَهَؤُلَاءِ وَأَمْثَالُهُمْ اعْتَقَدُوا مَذَاهِبَ الْمُعْتَزِلَةِ].

ثم بين الشيخ-رَحِمَهُ اللهُ- ما مذهب المعتزلة.

قال: [وَأُصُولُ الْمُعْتَزِلَةِ " خَمْسَةٌ " يُسَمُّونَهَا هُمْ: التَّوْحِيدُ وَالْعَدْلُ وَالْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ وَإِنْفَاذُ الْوَعِيدِ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنْ الْمُنْكَرِ].

هذه ظاهرها ما شاء الله تبارك الله، هذه أصول كلٌ يطلبها، وكلٌ يعتقدها، التوحيد، والعدل، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قال: وتوحيدهم ما هو؟

قال: [و " تَوْحِيدُهُمْ " هُوَ تَوْحِيدُ الْجَهْمِيَّةِ الَّذِي مَضْمُونُهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَالُوا: إنَّ اللَّهَ لَا يُرَى وَإِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ]

إذا جئت عندهم وقلت كيف القرآن مخلوق؟ قالوا: أليس القرآن شيء؟ تقول: نعم، قال: الله خالق كل شيء.

[وَإِنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ الْعَالَمِ وَإِنَّهُ لَا يَقُومُ بِهِ عِلْمٌ وَلَا قُدْرَةٌ وَلَا حَيَاةٌ وَلَا سَمْعٌ وَلَا بَصَرٌ وَلَا كَلَامٌ وَلَا مَشِيئَةٌ وَلَا صِفَةٌ مِنْ الصِّفَاتِ].

تقول: هل الله حي؟ صفة الحياة، قال: لا حي ولا ميت.

هل يسمع؟ قال: ما نقول يسمع أو لا يسمع.

لا يثبتون له هذا توحيد عندهم، توحيدهم هو سلب الصفات.

قال: [وَأَمَّا " عَدْلُهُمْ " فَمِنْ مَضْمُونِهِ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَشَأْ جَمِيعَ الْكَائِنَاتِ وَلَا خَلَقَهَا كُلَّهَا وَلَا هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهَا كُلِّهَا؛ بَلْ عِنْدَهُمْ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ لَمْ يَخْلُقْهَا اللَّهُ لَا خَيْرَهَا وَلَا شَرَّهَا وَلَمْ يُرِدْ إلَّا مَا أَمَرَ بِهِ شَرْعًا وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِغَيْرِ مَشِيئَتِهِ].

هم الآن يقولون: أفعال العباد لا يخلقها الله، ولا يقدرها الله، أفعال العباد يخلقها العبد، فهذا معنى القدرية مذهب القدرية، يعني الذي يقدر الفعل هو العبد، الله لا يقدره، نفوا عن الله القدرة والمشيئة، فقالوا: "الذي يشاء المعصية ويريد المعصية ويزاولها ويفعلها، هو الإنسان والله لم يرد منه المعصية، ولم يقدر عليه معصية" لماذا؟

قالوا: كيف نقول إن الله يقدر المعصية على هذا الشخص ثم يعذبه عليها، هذا عين الظلم، فلذلك هم اعتقدوا هذا المعتقد، فقالوا: الله-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- لا يخلق الأشياء لا خيرها ولا شرها، فكل الأشياء لا يقدرها ولا يريدها، الذي يخلقها، ويوجدها، ويريدها هو العبد، فالذي يصلي هو الذي أنشئ صلاته وهو الذي أرادها، الله لم يرد أن يصلي، فهذا معتقدهم معتقد عقلاني بحت، النصوص القرآن والأدلة تدل على أن هذا المعتقد باطل، كيف لا يريده الله-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

الله يقول في كتابه: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [التكوير:٢٩].

والله قال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام:١٠٧]، ماذا تصنعون بهذه الأدلة؟

هذه الأدلة تثبت المشيئة لله، والله قدر كل شيء، كل شيء قدره الله-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- قال-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- في آيات كثيرة أن الذي يقدر الأمور هو الله-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- والذي يعلم هذه الأشياء ويريدها هو الله-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، قال الله-عَزَّ وَجَلَّ- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة:١] فأثبت الإرادة له، فالله-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أثبت هذه الأشياء، والصحيح في ذلك أن العبد له مشيئة، وأن الخالق له مشيئة، ومشيئة الخالق فوق كل شيء، ولا يمكن أن يخرج شيءٍ عن إرادة الله، والله-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- قدر المعصية ولم يردها شرعًا، وإنما أرادها تقديرًا، ففرقًا بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية، والله-سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- قدر الطاعة وأرادها؛ لأنه أرادها كونًا وقدرا، لكن هم خلطوا بين الإرادتين وبين ما هو كوني، وما هو قدري.

قال الشيخ-رَحِمَهُ اللهُ- في معتقدهم في العدل، قال بعد ذلك: [وَقَدْ وَافَقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ مُتَأَخِّرُو الشِّيعَةِ].

لأن متأخرو الشيعة لا يعتقدون اعتقادات المعتزلة، لكن متأخرو الشيعة الرافضة؟

[كَالْمُفِيدِ وَأَبِي جَعْفَرٍ الطوسي وَأَمْثَالِهِمَا وَلِأَبِي جَعْفَرٍ هَذَا تَفْسِيرٌ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ].

يوافق المعتزلة.

[لَكِنْ يُضَمُّ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْإِمَامِيَّةِ الِاثْنَيْ عَشَرِيَّةَ].

الذين يعتقدون في أهل البيت، ويغلون في أهل البيت، ويكفرون ما سوى أهل البيت.

[فَإِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ لَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ وَلَا مَنْ يُنْكِرُ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ].

ثم قال الشيخ: [وَمِنْ أُصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ مَعَ الْخَوَارِجِ] هذا الأصل الثالث.

[" إنْفَاذُ الْوَعِيدِ فِي الْآخِرَةِ " وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ شَفَاعَةً وَلَا يُخْرِجُ مِنْهُمْ أَحَدًا مِنْ النَّارِ]. هذا معتقد المعتزلة ووافقهم على ذلك الخوارج.

ما هو؟

قال: أهل الكبائر، أهل الكبائر من هم؟

قال: ما وقع في كبيرة من المسلمين، فإنه يوم القيامة خالد مخلد في نار جهنم، ولا يخرج من النار، وأما الدنيا إذا سألوا، قالوا: لا نقول مؤمن ولا كافر، صاحب الكبيرة يمنعه إيمانه، من أن يكون كافرًا، وتمنعه كبيرته من أن يكون مسلمًا، ماذا تصنعون به؟

قالوا: هو منزلة بين المنزلتين، ومعروف قصتهم وواصل بن عطاء، وموقفهم مع الحسن البصري ما جرى بينهم في صاحب الكبيرة، فهذا معتقد المعتزلة مع الخوارج

قال الشيخ-رَحِمَهُ اللهُ-: [وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ قَدْ رَدَّ عَلَيْهِمْ طَوَائِفُ مِنْ الْمُرْجِئَةِ والكَرَّامِيَة وَالْكُلَّابِيَة].

هؤلاء المرجئة ضد القدرية، والكرامية والكلابية، ترد على طوائفهم.

قال: [وَأَتْبَاعِهِمْ؛ فَأَحْسَنُوا تَارَةً وَأَسَاءُوا].

في معتقدات أخرى عندهم معتقدات خاطئة.

قال: [حَتَّى صَارُوا فِي طَرَفَيْ نَقِيضٍ].

يعني المرجئة والقدرية والكرامية والكلابية والمعتزلة، هؤلاء يعتقدون أشياء يغلون فيها، وهؤلاء يغلون فيها، فأصبح مذهب أهل السنة والجماعة، وسطٌ بين هؤلاء وهؤلاء.

يقول الشيخ-رَحِمَهُ اللهُ-: [حَتَّى صَارُوا فِي طَرَفَيْ نَقِيضٍ كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ].

قال: [وَالْمَقْصُودُ أَنَّ مِثْلَ هَؤُلَاءِ اعْتَقَدُوا رَأْيًا ثُمَّ حَمَلُوا أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ].

هو يرد أن يبين لك الخطأ في الاستدلال، إنهم اعتقدوا آراء مثل خلق القرآن، ومثل أن الله لا يرى، ومثل صاحب الكبيرة، وغيرها.

قال: [اعْتَقَدُوا رَأْيًا ثُمَّ حَمَلُوا أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ].

يقولون: القرآن مخلوق، ما دليلك؟

قال: الله خالق كل شيء، فحملوا ألفاظ القرآن عليها.

[وَلَيْسَ لَهُمْ سَلَفٌ مِنْ الصَّحَابَةِ].

لم يقل بذلك من الصحابة.

[وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ وَلَا مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ].

كالإمام الشافعي، وأبي حنيفة وأحمد، ومالك وغيرهم، وسفيان.

قال: [لَا فِي رَأْيِهِمْ وَلَا فِي تَفْسِيرِهِمْ وَمَا مِنْ تَفْسِيرٍ مِنْ تَفَاسِيرِهِمْ الْبَاطِلَةِ إِلَّا وَبُطْلَانُهُ يَظْهَرُ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ وَذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ]

الكلام سيطول معنا، ولا نريد الإطالة عليكم، وإن كنا عزمنا على أن ننهي هذا الموضوع، لكن نلاحظ أن الموضوع طويل، ولعلنا نقف عند هذا القدر وهو أن بطلان تفاسير هؤلاءِ يرجع إلى جهتين:

[تَارَةً مِنْ الْعِلْمِ بِفَسَادِ قَوْلِهِمْ وَتَارَةً مِنْ الْعِلْمِ بِفَسَادِ مَا فَسَّرُوا بِهِ الْقُرْآنَ]

- إما نعرف البطلان أن معتقدهم فاسد.
- أو استدلالهم فاسد.

لعلنا نقف عند هذا، وإن شاء الله بإذن الله نستكمل هذا المبحث، وحقيقة أرى أن هذه المسائل هي مهمة جدًا، ولابد لطالب العلم أن يستوعبها وأن يفهمها، ويدرك معانيها، فإنها مهمة، وشيخ الإسلام يقعد قواعد مهمة، تدل على أن الرجل-رَحِمَهُ اللهُ- استوعب تفاسير السلف، واستوعب تفاسير من جاء بعدهم حتى أنهُ استوعب تفاسير أهل البدع وما اعتقدوه في تفاسيرهم، فالشيخ-رَحِمَهُ اللهُ- يكتب بقلم وهو يكتب من فؤاده، وقد استوعب، وقرأ، ونظر في هذه الأشياء، فكتابته وما قدمه من هذه المؤلفات والرسائل العلمية، بلا شك أنها مفيدة جدًا، وطالب العلم سيستفيد حقيقةً منها، فلعل إن شاء الله نستكمل ما توقفنا عنده في اللقاء القادم بإذن الله، والرسالة مهمة حقيقة.

إن شاء الله نلتقي في اللقاء القادم والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس التاسع

بسم الله والحمد لله، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد.

حياكم الله جميعًا في هذا اللقاء المبارك، ولقاؤنا هذا اليوم الاثنين الموافق السادس عشر من شهر شعبان من عام ألف وأربعمائة واثنين وأربعين، وهذا الدرس هو الدرس التاسع. واللقاء التاسع حول القراءة من كتاب مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية –رَحِمَهُ الله–، ووصل بنا الكلام عند قول المؤلف:

"وَالْمَقْصُودُ أَنَّ مِثْلَ هَؤُلَاءِ اعْتَقَدُوا رَأْيًا ثُمَّ حَمَلُوا أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُمْ سَلَفٌ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لَا فِي رَأْيِهِمْ وَلَا فِي تَفْسِيرِهِمْ، وَمَا مِنْ تَفْسِيرٍ مِنْ تَفَاسِيرِهِمْ الْبَاطِلَةِ إلَّا وَبُطْلَانُهُ يَظْهَرُ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ، وَذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ"

لازال المؤلف يتكلم عن اختلاف التفسير باختلاف طرق الاستدلال، وكما ذكرنا أن التفسير له طريقان؛ تفسيرٌ بالأثر وهو الذي يُسمى التفسير بالمأثور أو التفسير بالنقل، وتفسيرٌ بالمعنى أو التفسير بالاستدلال أو التفسير بالرأي، وهو الذي ذكره شيخ الإسلام في النوع الثاني في الاختلاف في تفسير باختلاف طرق الاستدلال.

وبيّن أن الذين أخطأوا في التفسير بالاستدلال أو في التفسير بالمعنى، الذين أخطأوا في ذلك، أرجع شيخ الإسلام خطأهم إلى سببين:

السبب الأول: قال: أن قومًا اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

أو أن هناك قومًا فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين باللغة العربية.

أي أن الطائفة الأولى عندهم اعتقادات وعندهم بدع، وأرادوا أن يحملوا الآيات القرآنية وألفاظ القرآن على هذا المعتقد وعلى هذا الرأي، كما ذكرنا في اللقاء الماضي، الرافضة ومن شاكلهم، والمعتزلة وغيرهم.

والطائفة الثانية هم أهل اللغة الذين يفسرون الألفاظ اللغوية دون النظر إلى من تكلم أو من أُنزلت عليه أو من خوطبوا بذلك، فلذلك هنا ذكر مذهب المعتزلة، ثم في الأخير قال: ويظهر بطلانه من وجوهٍ كثيرة هذه الوجوه الكثيرة ترجع إلى جهتين أساسيتين؛ قال:

١. الأولى: العلم بفساد قولهم.

٢. والثاني: العلم بفساد ما فسروا به القرآن.

"إِمَّا دَلِيلاً عَلَى قَوْلِهِمْ أَوْ جَوَابًا عَلَى الْمُعَارِضِ لَهُمْ" أي تفاسيرهم الباطلة هي باطلة، ويظهر بطلانها إما من حيث أن نعلم بفساد قولهم، إذا عرفنا أن قولهم فاسد، كنفيهم الرؤيا مثلاً أو فساد ما فسروا به الآيات القرآنية، أي أن الدليل الذي أتوا به، أتوا به في غير مكانه، إما دليلاً على قولهم، لأنهم يأتون بآية وينزلونها على معتقدهم. فنعرف فساد قولهم من وجهين؛ إما من حيث قولهم هم أنهم يرون هذا الرأي الفاسد، أو من حيث أن يأخذوا الآية وينزلوها على رأيهم الفاسد.

قال: "وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَكُونُ حُسْنَ الْعِبَارَةِ فَصِيحًا، وَيَدُسُّ الْبِدَعَ فِي كَلَامِهِ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ كَصَاحِبِ الْكَشَّافِ وَنَحْوِهِ، حَتَّى إِنَّهُ يُرَوجُ عَلَى خَلْقٍ كَثِيرٍ مِمَّنْ لَا يَعْتَقِدُ الْبَاطِلَ مِنْ تَفَاسِيرِهِمْ الْبَاطِلَةِ مَا شَاءَ اللَّهُ. وَقَدْ رَأَيْتُ مِنْ الْعُلَمَاءِ الْمُفَسِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ مَنْ يَذْكُرُ فِي كِتَابِهِ وَكَلَامُهُ مِنْ تَفْسِيرِهِمْ مَا يُوَافِقُ أُصُولَهُمْ الَّتِي يُعْلَمُ أَوْ يَعْتَقِدُ فَسَادَهَا وَلَا يَهْتَدِي لِذَلِكَ"

هذا صاحب الكشاف الزمخشري، الذي يدس عقيدته ومذهبه واعتزالاته، يدسها دسًا بحيث أن القاريء لا يشعر بذلك. وكتابه الكشاف مليء جدًا بهذا المعتقد وهذه العقيدة، وقد لا يظهر لكثير من الناس أن هذه المسائل مسائل اعتزالية وأن هذه دسيسة اعتزالية.

وقد وقف له كثيرٌ من العلماء منهم ابن المنير وكذلك أيضًا أبو حيان، وكثير من المفسرين ممن وقف ضد المعتزلة وضد صاحب الكشاف، وكشف ما فيه من مسائل اعتزالية.

والبيضاوي معروف من أئمة الإسلام وهو على مذهب الأشاعرة، وهو الذي قام باختصار الكشاف في كتابه أنوار التنزيل لتفسير البيضاوي، وعندما اختصره حاول بقدر اجتهاده أن يتجنب المسائل الاعتزالية، وفعل ذلك، ولكنه فات عليه شيء من المسائل الاعتزالية التي يذكرها الكشاف ويخفيها بحيث لا يشعر بها الكثير والكثير كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، قال: "يُرَوِّجُ عَلَى خَلْقٍ كَثِيرٍ مِمَّنْ لَا يَعْتَقِدُ الْبَاطِلَ" يروج وهو لا يشعر.

قال: " ثُمَّ إِنَّهُ لِسَبَبِ تَطَرُّفِ هَؤُلَاءِ وَضَلاَلِهِمْ دَخَلَتْ الرَّافِضَةُ الْإِمَامِيَّةَ، ثُمَّ الْفَلاَسِفَةُ، ثُمَّ الْقَرَامِطَةُ وَغَيْرُهُمْ فِيمَا هُوَ أَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ، وَتَفَاقَمُ الْأَمْرِ فِي الْفَلاَسِفَةِ وَالْقَرَامِطَةِ وَالرَّافِضَةِ، فَإِنَّهُمْ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ بِأَنْوَاعٍ لَا يَقْضِي الْعَالِمُ مِنْهَا عَجَبَهُ، فَتَفْسِيرُ الرَّافِضَةِ كَقَوْلِهِمْ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد:١] هُمَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ"

أي بدأ المؤلف الآن يذكر لك الأمثلة الدالة على فساد معتقد هؤلاء، وتفسيرهم للقرآن الكريم على ما كانوا يعتقدونه. فمثلاً الرافضة تسب الشيخين أبا بكر وعمر وتكفرهما، ولذلك تنزل الآيات التي ليست لها أي علاقة بهذين الرجلين، ويفسرون القرآن بمثل هذا فيقولون: ﴿يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾[المسد:١] أبو بكر وعمر.

قال: "و ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] ، ، أَيْ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعَلَى فِي الْخِلاَفَةِ، وَ ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] هِيَ عَائِشَةُ، وَ ﴿فَقَاتِلُواْ أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢] طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ، وَ ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٩] علىّ وفاطمة، و ﴿اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنِ، وَ ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢] فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَ ﴿عَمَّ يَتَسَاءلُونَ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾ [النبأ: ١، ٢] فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَ ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] هُوَ عَلِيّ. وَيَذْكُرُونَ الْحَدِيثَ الْمَوْضُوعَ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ تَصَدُّقُهُ

بِخَاتَمِهِ فِي الصَّلاَةِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] نَزَلَتْ فِي عَلِيٍّ لَمَّا أُصِيبَ بِحَمْزَةَ"

كل هذه الأمثلة يسوقها شيخ الإسلام تدل على فساد هذا النوع من الاستدلال بأن يفسروا الآيات القرأنية على ما كانوا يعتقدونه.

قال: " وَمِمَّا يُقَارِبُ هَذَا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ مَا يَذْكُرُهُ كَثِيرٌ مِنْ الْمُفَسِّرِينَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧] أَنَّ الصَّابِرِينَ رَسُولُ اللَّهِ، وَالصَّادِقِينَ أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَانِتِينَ عُمَرُ، وَالْمُنْفِقِينَ عُثْمَانُ، وَالْمُسْتَغْفِرِينَ عَلِيٌّ، وَفِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ أَبُو بَكْرٍ ﴿أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ﴾ عُمَرَ ﴿رُحَمَاء بَيْنَهُمْ﴾ عُثْمَانَ ﴿تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩] عَلِيٌّ"

وهذا أهون من الأمر السابق، لماذا؟ لأن هذا أمر ليس فيه سب، ليس فيه قدح، إنما فيه مدحٌ للصحابة، ولكنه تفسيرٌ ليس على وجهه.

قال: "وأعجب من ذلك قول بعضهم ﴿وَالتِّينِ﴾ أبو بكر ﴿وَالزَّيْتُونِ﴾ عمر ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ عثمان ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ [التين: ١-٣] عَلِيّ، وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْخُرَافَاتِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ تَارَةً تَفْسِيرِ اللَّفْظِ بِمَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِحَالٍ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ لَا تَدُلُّ عَلَى هَؤُلَاءِ الْأَشْخَاصِ، وَقَوْلُهُ -تَعَالَى-:﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح:٢٩] كُلُّ ذَلِكَ نَعْتٌ لِلَّذِينَ مَعَهُ" أي أن هذه أوصاف كلها.

قال: " وَهِيَ الَّتِي يُسَمِّيهَا النُّحَاةُ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ. وَ الْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّهَا كُلَّهَا صِفَاتٌ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ وَهُمْ الَّذِينَ مَعَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلٌّ مِنْهَا مُرَادًا بِهِ شَخْصٌ وَاحِدٌ، وَتَتَضَمَّنُ تَارَةً جَعْلَ اللَّفْظِ الْمُطْلَقِ الْعَامَّ مُنْحَصِرًا فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِهِ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ﴾ [المائدة:٥٥] أُرِيدَ بِهَا عَلِيّ وَحْدَهُ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّ قَوْلَهُ:﴿وَالَّذِي جَاء بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣] أُرِيدَ بِهَا أَبُو بَكْرٍ وَحْدَهُ، وَقَوْلُهُ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] أُرِيدَ بِهَا أَبُو بَكْرٍ وَحْدَهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ".

هذه ذكرها المؤلف كأمثلة على من يقصر الألفاظ على أشخاص معينين لما كان يعتقده في ذهنه ولما كان يراه في ذهنه.

ثم انتقل شيخ الإسلام بعد ذلك إلى ذكر بعض التفاسير التي حكم عليها وبيّن ما فيها من مزايا أو ما عليها من مآخذ، فقال: "وتفسير ابن عطية" وابن عطية معروف، هو ابن عطية الأندلسي المتوفى سنة خمسمائة وإحدى وإربعين أو ستة وأربعين، وهو صاحب كتاب المحرر الوجيز، وهو على مذهب الأشاعرة.

قال: "وَتَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةَ وَأَمْثَالِهِ أَتْبَعُ لِلسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَأَسْلَمُ مِنْ الْبِدْعَةِ مِنْ تَفْسِيرِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَلَوْ ذَكَرَ كَلَامَ السَّلَفِ الْمَوْجُودَ فِي التَّفَاسِيرِ الْمَأْثُورَةِ عَنْهُمْ عَلَى وَجْهِهِ لَكَانَ أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ، فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يُنْقَلُ مِنْ تَفْسِيرِ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ، وَهُوَ مِنْ أَجَلِّ التَّفَاسِيرِ وَأَعْظَمِهَا قَدْرًا" أثنى عليه شيخ الإسلام، أثنى على تفسير الطبري.

قال: " ثُمَّ إِنَّهُ يَدَعُ مَا نَقَلَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنِ السَّلَفِ لَا يَحْكِيهِ بِحَالٍ، وَيَذْكُرُ مَا يَزْعُمُ أَنَّهُ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ، وَإِنَّمَا يَعْنِي بِهِمْ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الَّذِينَ قَرَّرُوا أُصُولَهُمْ بِطُرُقٍ مِنْ جِنْسِ مَا قَرَّرَتْ بِهِ الْمُعْتَزِلَةُ أُصُولَهُمْ" يقصد الأشاعرة.

"وَإِنْ كَانُوا أَقْرَبَ لِلسُّنَّةِ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَيُعْرَفُ أَنَّ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ التَّفْسِيرِ عَلَى الْمَذْهَبِ. فَإِنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَئِمَّةَ إذَا كَانَ لَهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ قَوْلٌ، وَجَاءَ قَوْمٌ فَسَّرُوا الْآيَةَ بِقَوْلٍ آخَرَ لِأَجْلِ مَذْهَبٍ اعْتَقَدُوهُ، وَذَلِكَ الْمَذْهَبُ لَيْسَ مِنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ صَارُوا مُشَارِكِينَ لِلْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ فِي مِثْلِ هَذَا".

هذه قاعدة ذكرها شيخ الإسلام، يقول أي شخصٍ يُحدث قولًا في التفسير ليس عليه رأي الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام، وهو يعتقد هذا الشيء اعتقادًا باطلاً أو مخالفًا، فإنه يُعتبر من أهل البدع، وقوله مردود.

ثم قال: " وَفِي الْجُمْلَةِ مَنْ عَدَلَ عَنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَفْسِيرِهِمْ إلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَانَ مُخْطِئًا" لاحظوا قال "وفي الجملة" هذه خلاصة، من عَدَلَ عن مذهب الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام، أي أن هذه خلاصة الكلام حتى نتأمل كلام شيخ الإسلام.

قال: " وَفِي الْجُمْلَةِ مَنْ عَدَلَ عَنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَفْسِيرِهِمْ إلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَانَ مُخْطِئًا فِي ذَلِكَ، بَلْ مُبْتَدِعًا" وهذه قاعدة تفسيرية.

"وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا مَغْفُورًا لَهُ خَطَؤُهُ. فَالْمَقْصُودُ بَيَانُ طُرُقِ الْعِلْمِ وَأَدِلَّتِهِ، وَطُرُقِ الصَّوَابِ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْقُرْآنَ قَرْأَهُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعُونَ وَتَابَعُوهُمْ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ بِتَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ، كَمَا أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ وَفَسَّرَ الْقُرْآنَ بِخِلَافِ تَفْسِيرِهِمْ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ جَمِيعًا. وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ لَهُ شُبْهَةٌ يَذْكُرُهَا إِمَّا عَقْلِيَّةٌ وَإِمَّا سَمْعِيَّةٌ، كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى مَثَارِ الاِخْتِلَافِ فِي التَّفْسِيرِ، وَأَنَّ مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِهِ الْبِدَعُ الْبَاطِلَةَ الَّتِي دَعَتْ أَهْلَهَا إِلَى أَنْ حَرَّفُوا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَفَسَّرُوا كَلَامَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِغَيْرِ مَا أُرِيدَ بِهِ، وَتَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، فَمِنْ أُصُولِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ أَنْ يَعْلَمَ الْإِنْسَانُ الْقَوْلَ"

هنا وقفة، فشيخ الإسلام يريد أن يبين لك كيف تتعامل مع المسائل الخلافية، وتتعامل مع مخالفة مذهب أهل السنة والجماعة. وإذا رأيت اختلافات في كتب التفسير، كيف تتعامل معها.

قال: " فَمِنْ أُصُولِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ أَنْ يَعْلَمَ الْإِنْسَانُ الْقَوْلَ الَّذِي خَالَفُوهُ وَأَنَّهُ الْحَقُّ، وَأَنْ يَعْرِفَ أَنَّ تَفْسِيرَ السَّلَفِ يُخَالِفُ تَفْسِيرَهُمْ" يقول لابد لك أن تعرف تفسير الحق وتفسير السلف، وكيف خالف هؤلاء تفاسير السلف، لابد أن تعرف الحق ثم تعرف هذا الباطل فتبطله.

قال: "وَأَنْ يَعْرِفَ أَنَّ تَفْسِيرَهُمْ مُحْدِثٌ مُبْتَدِعٌ، ثُمَّ أَنْ يُعْرَفَ بِالطُّرُقِ الْمُفَصَّلَةِ فَسَادَ تَفْسِيرِهِمْ بِمَا نَصَبَهُ اللَّهُ مِنْ الْأَدِلَّةِ عَلَى بَيَانِ الْحَقِّ.

وَكَذَلِكَ وَقَعَ مِنَ الَّذِينَ صَنَّفُوا فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ وَتَفْسِيرِهِ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ، مِنْ جِنْسِ مَا وَقَعَ فِيمَا صَنَّفُوهُ مِنْ شَرْحِ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ"

يقول كما أخطأ هؤلاء أهل البدع في الاستدلال والمدلول في القرآن، واستدلوا بالآيات على غير معانيها الصحيحة؛ أيضًا كذلك وقعوا في الخطأ في تفسير السنة، وفسروا الحديث على ما تشتهيه أهواؤهم، وهؤلاء أخطأوا في الدليل والمدلول، أي هم اعتقدوا اعتقادًا فاسدًا واستدلوا بالآية في غير موضعها، فأخطأوا في الدليل والمدلول، في المعتقد المدلول، والدليل هو الكتاب والسنة.

ثم انتقل إلى طائفة أخرى قال: "**وأما الذين يخطؤون في الدليل**" لاحظوا، "**يخطؤون في الدليل لا في المدلول**" المعنى سليم، لكن دليلهم خطأ، "**فمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء وغيرهم، يفسرون القرآن بمعان صحيحة، لكن القرآن لا يدل عليها**"

مثل ماذا؟ مثل قول الصوفية: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾[الروم:٤١]، قالوا ظهر الفساد في القلب والبدن، صحيح، الفساد يظهر على القلب ويفسد العقيدة، ويظهر على البدن فتفسد الأعمال، هذا المعنى صحيح، لكن الآية لا تدل عليه، ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾[الروم:٤١].

وهناك آيات كثيرة يستدلون بها كقوله -تَعَالَى-: ﴿اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾[النازعات:١٧] قالوا فرعون قلبك، فقد طغى بالمعاصي، فاذهب وأصلحه. ﴿فَقُلْ

هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾[النازعات:١٨] هذه يستدلون بها الصوفية على أي شيء؟ على هذه المعاني، المعاني صحيحة ولكن الاستدلال خطأ.

ولذلك ماذا يقول الشيخ؟ قال: " **يخطؤون في الدليل لا في المدلول** " المعنى صحيح، فمثل كثير من الصوفيين والوعاظ وإلى آخره، يفسر القرآن بمعاني صحيحة لكن القرآن لا يدل عليها.

"**مِثْلٌ كَثِيرٍ مِمَّا ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ فِي حَقَائِقِ التَّفْسِيرِ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا ذَكَرُوهُ مَا هُوَ مَعَانٍ بَاطِلَةٌ** " يقول قد يوجد معاني باطلة، ولكن في الغالب المعنى صحيح والاستدلال باطل.

قال: " **فَإِنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ** " إذًا هو الآن قال أبو عبد الرحمن السُلمي، من هو أبو عبد الرحمن السُلمي؟ عندنا رجلان: الرجل الأول هو من كبار التابعين، ومن خيرة التابعين، وهو القائل: {حدثنا الذين كانوا يقرؤوننا القرآن من أصحاب النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أنهم كانوا لا يتجاوزون العشر آيات} هذا القائل من هو؟ هو أبو عبد الرحمن السُلمي المتوفى سنة تقريبًا ثلاثة وسبعين أو أربعة وسبعين من الهجرة، وهو من كبار التابعين الذين لازموا الصحابة وأخذوا القرآن عن الصحابة، هذا معروف.

وهناك رجلٌ آخر يُقال له أبي عبد الرحمن السُلمي من أئمة الصوفية، ومن رؤوس الصوفية، وله كتاب اسمه حقائق التفسير، وهو من علماء القرن الخامس أو السادس. ففرقٌ بين هذا وهذا، فنعرف الفرق بينهما.

قال: "**وَإِنْ كَانَ فِيمَا ذَكَرُوهُ مَا هُوَ مَعَانٍ بَاطِلَةٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْخَطَأُ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ جَمِيعًا، حَيْثُ يَكُونُ الْمَعْنَى الَّذِي قَصَدُوهُ فَاسِدًا**"

الآن انتهى شيخ الإسلام ابن تيمية من مسألة الاختلاف في المعنى، الاختلاف في الاستدلال، وبيّن أن الاختلاف في الاستدلال اختلافٌ إما سببه الخطأ في الدليل و المدلول، أو الخطأ في الدليل لا في المدلول، وذكر الطوائف.

لكن قد يسأل سائل، ويقول أين الاستدلال في الآيات القرآنية وتنزيلها على معانيها الصحيحة؟ نقول هذا لم يتعرض له شيخ الإسلام ابن تيمية لأنه هو الأصل، وإنما هو يذكر الاختلاف الوارد من أهل البدع الذين أخطأوا في تفسير القرآن من حيث المعنى، أو أهل اللغة الذين يفسرون الألفاظ دون النظر إلى القائل أو المنزل عليه أو المُخاطب. فهؤلاء هو يذكر الأخطاء لا يذكر الصواب، أما الصواب فهو كثير.

إذًا بعد ذلك ينتقل شيخ الإسلام ابن تيمية إلى مراتب التفسير حيث قال: "**فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا أَحْسَنَ طُرُقِ التَّفْسِيرِ؟**" ثم يتكلم عنها ويبسط القول فيها.

الدرس العاشر

بسم الله والحمد لله وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبهِ ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد:

أيها الإخوة سلام الله عليكم ورحمتهُ وبركاتهم، وحياكم الله في هذا اللقاء المبارك، وهذا اللقاء هو اللقاء العاشر في قراءة مقدمة أصول التفسير والتعليق عليها، وهذا اليوم هو اليوم الخامس والعشرين يوم الأربع من شهر شعبان من ١٤٤٢هـ.

نستكمل ما توقفنا عنده فيما يتعلق بهذه المقدمة المختصرة الجامعة لكثيرٍ من المسائل المهمة المتعلقة بأصول التفسير.

يقول شيخ ابن تيمية-رحمه الله-: [فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا أَحْسَنُ طُرُقِ التَّفْسِيرِ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ أَصَحَّ الطُّرُقِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُفَسَّرَ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ؛ فَمَا أُجْمِلَ فِي مَكَانٍ فَإِنَّهُ قَدْ فُسِّرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَمَا اُخْتُصِرَ مِنْ مَكَانٍ فَقَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَإِنْ أَعْيَاك ذَلِكَ فَعَلَيْك بِالسُّنَّةِ فَإِنَّهَا شَارِحَةٌ لِلْقُرْآنِ وَمُوَضِّحَةٌ لَهُ؛ بَلْ قَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ مَا حَكَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ مِمَّا فَهِمَهُ مِنْ الْقُرْآنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا

عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ وَلِهَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَلَا إِنِّي أُوتِيت الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ» " يَعْنِي السُّنَّةَ.

وَالسُّنَّةُ أَيْضًا تَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْوَحْيِ كَمَا يَنْزِلُ الْقُرْآنُ؛ لَا أَنَّهَا تُتْلَى كَمَا يُتْلَى وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ الْأَئِمَّةِ عَلَى ذَلِكَ بِأَدِلَّةِ كَثِيرَةٍ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذَلِكَ. وَالْغَرَضُ أَنَّك تَطْلُبُ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ مِنْهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَمِنْ السُّنَّةِ كَمَا {قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاذِ حِينَ بَعَثَهُ إلَى الْيَمَنِ: «بِمَ تَحْكُمُ؟ » قَالَ: بِكِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟ » قَالَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟ » قَالَ أَجْتَهِدُ رَأْيِي. قَالَ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَدْرِهِ وَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ»} " وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي الْمَسَانِدِ وَالسُّنَنِ بِإِسْنَادِ جَيِّدٍ].

الشيخ-رحمه الله- بين أن أفضل طرق التفسير هو أن يفسر القرآن بالقرآن، وهنا عدة مسائل مهمة:

أولًا: أن القرآن يبين بعضه بعض سواءٌ كان هذا البيان بيانًا متصلاً أو بيانًا منفصلاً، وسواءً كان هذا البيان بيانًا على وجه الإجمال والتفصيل، أو بيان لمفردةٍ لمفردة.

فتفسير القرآن بالقرآن يأتي على أوجه كثيرة، وأحيانًا يكون متصلاً كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ* وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ* النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ [الطارق:١: ٣]، ﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا* أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا﴾ [النازعات:٣٠: ٣١]، هذا يسمى تفسير القرآن بالقرآن متصلاً.

وأحيانًا يكون التفسير في القرآن منفصلاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [النساء:١٤٠]، وقد نزل عليكم في الكتاب هو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [الأنعام:٦٨]، فهذه في سورة النساء، وهذه في سورة الأنعام، ومثله كثير تأتي آية وتفسر في موضعٍ آخر أحيانًا في السورة نفسها، وأحيانًا في سورةٍ أخرى، وهكذا، وأحيانًا تفسر مفردة مقابل مفردة، وأحيانًا كلمة مقابل كلمة، يعني المفردة مثل قوله تعالى: ﴿فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾، جاءت في سورة أخرى [فَانفَجَرَتْ]، وهكذا، [أَدْخِلْ يَدَكَ، اسْلُكْ يَدَكَ]، وهكذا تجد كلمة تفسر في موضعٍ آخر، والقصة أحيانًا تأتي مجملة، ويأتي تفاصيلها في موضعٍ آخر، فهذا كله من باب تفسير القرآن بالقرآن.

لكن هنا سؤال: هل تفسير القرآن بالقرآن تفسيرٌ نصي ولا اجتهادي؟

- فنقول: من حيث التفسير فهو تفسير نصي.
- من حيث الجمع بين الآيات وربط بعضها ببعض فهذا اجتهادي.

ولذلك لا نقول إن تفسير القرآن بالقرآن يقبل دائمًا، تفسير القرآن بالقرآن لا يقبل دائمًا، قد يدخل أهل البدع فيفسرون القرآن بالقرآن على ما يشاؤون، وعلى ما يشتهون، وبأهوائهم، فليس كل تفسيرٍ القرآن بالقرآن صحيحًا، قد يكون باطلاً، ولا نقول تفسير القرآن بالقرآن دائمًا مقبول، قد يكون مقبولًا وقد يكون مردودًا، ولكن إذا كان من أهل العلم وكان من أهل الاجتهاد، وكان ممن يوثق بعلمه ورأيه فاجتهد في الجمع بين الآيات فهذا يقبل تفسيره، كما فعله كثير من أئمة التفسير الموثوقين، كابن جرير الطبري، وابن عطية، وأيضًا ممن اعتنى بذلك

ابن كثير، اعتني كثير بجمع الآيات، وأيضًا الشنقيطي ألف تفسيرهُ على هذا فسماهُ أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، فهذا يقبل إذا كان ممن يوثق في علمه، هذا ما يسمى تفسير القرآن بالقرآن.

قال الشيخ: [هو أقوى وأفضل طرق التفسير، لكن إذا لم تجد لهذه الآية تفسيرًا في كتاب الله، فإنك تنتقل إلى سنة النبي-صلى الله عليه وسلم-، فإنه هو المفسر لكتاب الله، وهو أعلم بكتاب اللهِ من أي شخص، ولذلك إذا جاءك في التفسير ثابتًا بالسنة، فلا يثار إلى غيره، هذه قاعدة تفسيرية، إذا جاءك التفسير عن النبي-صلى الله عليه وسلم- فلا يجوز أن نفسر القرآن باجتهاد أحد من الناس؛ لأن ما فسره النبي-صلى الله عليه وسلم- كما فسر الظلم في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾[الأنعام:٨٢]، فلا يجوز لأي إنسان بمعنٍ آخر إلا ما فسره النبي-صلى الله عليه وسلم- وهكذا.

فنقول: الطريق الثاني من طرق التفسير، هو تفسير القرآن بالسنة، والصحيح أن الأحاديث الواردة في تفسير القرآن ليست قليلة بل هي كثيرة وثابتة، وأخرجها أهل الصحاح كتب الصحاح كالبخاري ومسلم وغيرهما، وأيضًا في السنن والمسانيد، ففيه أحاديث كثيرة تفسر القرآن، بل حتى قال بعض أهل العلم كالإمام الشافعي وغيرهم، "إن كل ما قاله النبي أو فعله أو أمر به فهو تفسيرٌ للقرآن" فالنبي-صلى الله عليه وسلم- فسر القرآن بقولهِ وبفعله، فأفضل الطرق بعد تفسير القرآن بالقرآن، هو أن يفسر القرآن بالسنة، كما ذكر الشيخ.

الآن ينتقل الشيخ إلى الطريقة الثالثة، وهي تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

[وَحِينَئِذٍ إِذَا لَمْ نَجِدْ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ رَجَعْنَا فِي ذَلِكَ إِلَى أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فَإِنَّهُمْ أَدْرَى بِذَلِكَ لِمَا شَاهَدُوهُ مِنْ الْقُرْآنِ وَالْأَحْوَالِ الَّتِي اخْتَصُّوا بِهَا؛ وَلِمَا لَهُمْ مِنْ الْفَهْمِ التَّامِّ وَالْعِلْمِ الصَّحِيحِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ؛ لَا سِيَّمَا عُلَمَاؤُهُمْ وَكُبَرَاؤُهُمْ كَالْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَالْأَئِمَّةِ الْمَهْدِيِّينَ: " مِثْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ " قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطبري: حَدَّثَنَا أَبُو كريب قَالَ أَنْبَأَنَا جَابِرُ بْنُ نُوحٍ أَنْبَأَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا نَزَلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إلَّا وَأَنَا أَعْلَمُ فِيمَنْ نَزَلَتْ وَأَيْنَ نَزَلَتْ وَلَوْ أَعْلَمُ مَكَانَ أَحَدٍ أَعْلَمَ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنِّي تناوله الْمَطَايَا لَأَتَيْته.

وَقَالَ الْأَعْمَشُ أَيْضًا عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ مِنَّا إذَا تَعَلَّمَ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يُجَاوِزْهُنَّ حَتَّى يَعْرِفَ مَعَانِيَهُنَّ وَالْعَمَلَ بِهِنَّ].

ثم ساق المؤلف أيضًا من علماء الصحابة في التفسير، الشيخ-رحمه الله- قال: [إذا لم تجد تفسير الآية لا في كتاب الله ولا في سنة النبي-صلى الله عليه وسلم-، فإنك ترجع إلى أقوال الصحابة لماذا؟

علل ذلك، فقال: إنهم أدرى بذلك، يعني أعلم بكتاب الله، كما قال ابن مسعود "أنا أعلم بكتاب الله" إنهم أعلم بكتاب الله، لماذا؟

لما شاهدوه من القرآن، هم شاهدوا القرآن وهو ينزل، وحضروا نزول القرآن، والأحوال التي نزل بها القرآن، وما لهم من الفهم التام، أعطوا فهومًا قوية ومكنهم الله من الفهم الدقيق، والعلم الصحيح، وتعلموا على يد النبي-صلى الله عليه وسلم- ولزومه، وحضروا مجالسه، ولما أيضًا ما تميزوا به من فهم اللغة العربية وبلاغة القرآن، فهذا كله كان دافعًا لأن يكونوا هم

أولى بتفسير القرآن من غيره، وخاصةً كبرائهم وعلمائهم كابن مسعود، وعليّ بن أبي طالب، وابن عباس، وغيرهم من أجلاء الصحابة الذين لهم العناية التامة بكتاب الله.

بين لك موقف ابن مسعود من حرصه الشديد على كتاب الله، أنه أقسم بالله أنه ما من آية في كتاب الله، إلا وهو يعلم فيمن نزلت وأين نزلت، ويعلم مكان نزولها، وهذا يدل على حرصه الشديد على معرفة معاني القرآن، وأخبر أنه لا يتجاوز عشر آيات حتى يعلم ما فيهن.

[وَمِنْهُمْ الْحَبْرُ الْبَحْرُ " عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ " ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتُرْجُمَانِ الْقُرْآنِ بِبَرَكَةِ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ حَيْثُ قَالَ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»" وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَنْبَأَنَا وَكِيعٌ أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ: نِعْمَ تُرْجُمَانُ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ. ثُمَّ رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ دَاوُد عَنْ إسْحَاقَ الْأَزْرَقِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: نِعْمَ التُّرْجُمَانُ لِلْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ ثُمَّ رَوَاهُ عَنْ بُنْدَارٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهِ كَذَلِكَ فَهَذَا إسْنَادٌ صَحِيحٌ إلَى ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذِهِ الْعِبَارَةُ.

ونلاحظ أن شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله- يحفظ الأسانيد، يحفظ هذه الآثار بأسانيدها، وبطرقها، فكان له عناية بالحديث وعناية حفظ أقوال السلف بأسانيدها.

يقول-رحمه الله-: [وَقَدْ مَاتَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ عَلَى الصَّحِيحِ وَعَمَّرَ بَعْدَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ سِتًّا وَثَلَاثِينَ سَنَةً فَمَا ظَنُّك بِمَا كَسَبَهُ مِنْ الْعُلُومِ بَعْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ؟ وَقَالَ الْأَعْمَشُ عَنْ

أَبِي وَائِلٍ اسْتَخْلَفَ عَلِيٌّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَلَى الْمَوْسِمِ فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَرَأَ فِي خُطْبَتِهِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ – وَفِي رِوَايَةٍ سُورَةِ النُّورِ – فَفَسَّرَهَا تَفْسِيرًا لَوْ سَمِعَتْهُ الرُّومُ وَالتُّرْكُ وَالدَّيْلَمُ لَأَسْلَمُوا].

يعني هذه الطوائف كلها التي ليست بعربية لو سمعته لأسلمت.

[وَلِهَذَا غَالِبُ مَا يَرْوِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السدي الْكَبِيرُ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ: ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَلَكِنْ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ يَنْقُلُ عَنْهُمْ مَا يَحْكُونَهُ].

رواية السد الكبير رواية مقبولة، وهو يروي كثيرًا عن ابن عباس، وعن ابن مسعود، أما السدي الصغير فينتبه منه فرواياته مردودة، ولا تقبل عند المفسرين، فينتبه لهذا ولهذا، محمد بن مروان السدي الصغير هذا يروي عنه الكلبي، الكلبي عن السدي عن أبي صالح عن ابن عباس، هذا السند سند مظلم وساقط ولا يقبل، فالسدي الصغير رواياته مردودة.

أما السدي الكبير هو إسماعيل بن عبد الرحمن السدي كبير، فهذا خرج له أهل السنن ورواياته صحيحة، ويروي عن ابن عباس، ويروي عن ابن مسعود، ورواياته مقبولة.

قال شيخ الإسلام: [وَلَكِنْ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ يَنْقُلُ عَنْهُمْ مَا يَحْكُونَهُ مِنْ أَقَاوِيلِ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّتِي أَبَاحَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ].

الآن انتقل شيخ الإسلام ابن تيمية إلى الروايات الإسرائيلية التي ينقلها الصحابة أحيانًا، وهو قليل جدًا، وينقلها التابعون وهم أكثر، فالروايات الإسرائيلية التي نقلت إلينا من طرق أهل الكتاب مثل كعب الأحبار، ومثل وهب بن المنبه، وابن جريج، وهؤلاء الذين يروون

هذه الروايات الإسرائيلية هذه نقلها بعض الصحابة ولكن نقلاً قليلاً وفي حدود وفي احتراز كابن مسعود، وابن عباس، وغيرهم، وعبد الله بن عمرو بن العاص، هؤلاء ينقلون ولكن على بشكل قليل جدًا ومحدود ومضبوط.

أما التابعون فإنهم توسعوا في النقل عن بني إسرائيل روايات كثيرة وتوسعوا في هذا الباب، الصحابة-رضي الله عنهم- رووا شيئًا قليلاً بناءً عن قول النبي-صلى الله عليه وسلم:

[حَيْثُ قَالَ: " «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ» " رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ وَلِهَذَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو قَدْ أَصَابَ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ زَامِلَتَيْنِ].

يعني حاملتين، أو مجموعتين مجموعة من كتب أهل الكتاب.

[مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَكَانَ يُحَدِّثُ مِنْهُمَا بِمَا فَهِمَهُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ الْإِذْنِ فِي ذَلِكَ وَلَكِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الإسرائيلية تُذْكَرُ لِلِاسْتِشْهَادِ لَا لِلِاعْتِقَادِ].

يقول: يجوز أن نخبر بما في هذه الروايات الإسرائيلية لكن على وجه الاستشهاد لا أن نعتقد منها شيئًا اعتقادًا، ثم بين لك أن هذه الروايات الإسرائيلية لا تخرج من ثلاثة أقسام:

[فَإِنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: " أَحَدُهَا " مَا عَلِمْنَا صِحَّتَهُ مِمَّا بِأَيْدِينَا مِمَّا يَشْهَدُ لَهُ بِالصِّدْقِ فَذَاكَ صَحِيحٌ].

يقول: إذا وافقت هذه الإسرائيليات ما في كتابنا، فهذا صحيح من باب الاستشهاد.

الحالة الثانية؟

قال: [و " الثَّانِي " مَا عَلِمْنَا كَذِبَهُ بِمَا عِنْدَنَا مِمَّا يُخَالِفُهُ].

يعني هي خالفت هذه الإسرائيليات بما عندنا بما يخالف يعني هي خالفت وصادمت ما عندنا ما في شرعنا فهذه ما تقبل.

[و " الثَّالِثُ " مَا هُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ لَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وَلَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَلاَ نُؤْمِنُ بِهِ وَلَا نُكَذِّبُهُ وَتَجُوزُ حِكَايَتُهُ لِمَا تَقَدَّمَ وَغَالِبُ ذَلِكَ مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ تَعُودُ إِلَى أَمْرٍ دِينِيٍّ وَلِهَذَا يَخْتَلِفُ عُلَمَاءُ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي مِثْلِ هَذَا كَثِيرًا وَيَأْتِي عَنْ الْمُفَسِّرِينَ خِلاَفٌ بِسَبَبِ ذَلِكَ كَمَا يَذْكُرُونَ فِي مِثْلِ هَذَا أَسْمَاءَ أَصْحَابِ الْكَهْفِ وَلَوْنَ كَلْبِهِمْ وَعِدَّتَهُمْ وَعَصَا مُوسَى مِنْ أَيِّ الشَّجَرِ كَانَتْ؟ وَأَسْمَاءَ الطُّيُورِ الَّتِي أَحْيَاهَا اللَّهُ لِإِبْرَاهِيمَ وَتَعْيِينَ الْبَعْضِ الَّذِي ضُرِبَ بِهِ الْقَتِيلُ مِنْ الْبَقَرَةِ وَنَوْعَ الشَّجَرَةِ الَّتِي كَلَّمَ اللَّهُ مِنْهَا مُوسَى إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَبْهَمَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِي تَعْيِينِهِ تَعُودُ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ فِي دُنْيَاهُمْ وَلَا دِينِهِمْ، وَلَكِنَّ نَقْلَ الْخِلاَفِ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ جَائِزٌ].

يقول إن تنقل الخلاف، وتحقق المسألة، وفي هذا فوائد كثيرة، يقول -سبحانه وتعالى-:

[كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاَثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلاَ تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾.

فَقَدْ اشْتَمَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ عَلَى الْأَدَبِ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَتَعْلِيمِ مَا يَنْبَغِي فِي مِثْلِ هَذَا. فَإِنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِثَلاَثَةِ أَقْوَالٍ ضَعَّفَ الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ وَسَكَتَ عَنْ الثَّالِثِ فَدَلَّ عَلَى

صِحَّتِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ بَاطِلاً لَرَدَّهُ كَمَا رَدَّهُمَا ثُمَّ أَرْشَدَ إِلَى أَنَّ الاِطِّلاَعَ عَلَى عِدَّتِهِمْ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ فَيُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا: ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ﴾ فَإِنَّهُ مَا يَعْلَمُ بِذَلِكَ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْ النَّاسِ مِمَّنْ أَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ فَلِهَذَا قَالَ: ﴿فَلاَ تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا﴾ أَيْ لَا تُجْهِدْ نَفْسَك فِيمَا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ وَلَا تَسْأَلْهُمْ عَنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا رَجْمَ الْغَيْبِ. فَهَذَا أَحْسَنُ مَا يَكُونُ فِي حِكَايَةِ الْخِلَافِ: أَنْ تُسْتَوْعَبَ الْأَقْوَالُ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ وَأَنْ يُنَبَّهَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْهَا وَيُبْطَلَ الْبَاطِلُ وَتُذْكَرَ فَائِدَةُ الْخِلَافِ وَثَمَرَتُهُ؛ لِئَلاَّ يَطُولَ النِّزَاعُ وَالْخِلَافُ فِيمَا لَا فَائِدَةَ تَحْتَهُ فَيَشْتَغِلُ بِهِ عَنْ الْأَهَمِّ].

فهذه هي الطريقة السليمة في تحرير المسائل دائمًا إذا أردنا أن نحرر مسائل في كتب التفسير خلافية، عليك أن تجمع جميع الأقوال وتحررها وتبين الصحيح، وتبطل الباطل، وتبين ثمرة هذا الخلاف، هذه أفضل الطرق.

[فَأَمَّا مَنْ حَكَى خِلَافًا فِي مَسْأَلَةٍ وَلَمْ يَسْتَوْعِبْ أَقْوَالَ النَّاسِ فِيهَا فَهُوَ نَاقِصٌ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ الصَّوَابُ فِي الَّذِي تَرَكَهُ أَوْ يَحْكِي الْخِلَافَ وَيُطْلِقُهُ وَلَا يُنَبِّهُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْأَقْوَالِ فَهُوَ نَاقِصٌ أَيْضًا].

يقول: هذا إذا لم تستوعب الأقوال، قد يكون القول الصحيح ما أتيت به، وأحيانًا تحكى الخلاف وتطلق ولا ترجح فهذا خطأ تجعل الشخص في حيرة.

قال الشيخ: [فَهُوَ نَاقِصٌ أَيْضًا فَإِنْ صَحَّحَ غَيْرَ الصَّحِيحِ عَامِدًا فَقَدْ تَعَمَّدَ الْكَذِبَ أَوْ جَاهِلاً فَقَدْ أَخْطَأَ كَذَلِكَ مَنْ نَصَبَ الْخِلَافَ فِيمَا لَا فَائِدَةَ تَحْتَهُ أَوْ حَكَى أَقْوَالًا مُتَعَدِّدَةً لَفْظًا

وَيَرْجِعُ حَاصِلُهَا إِلَى قَوْلٍ أَوْ قَوْلَيْنِ مَعْنًى فَقَدْ ضَيَّعَ الزَّمَانَ وَتَكَثَّرَ بِمَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ فَهُوَ كَلاَبِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ وَاَللَّهُ الْمُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ].

تجد بعض الناس يبذل جهده ويتكلف بأن يجعل المسألة فيها أقوال، ويأتي بهذه الأقوال التي ليست أقوال في الحقيقة في هذه المسألة، ويتكثر حتى كأنه يحرر المسائل ويناقش، وهي لا تحتاج لذلك كله.

ننتقل إلى تفسير القرآن بأقوال التابعين، لما عرفنا أن أفضل الطرق تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسنة، ثم بأقوال الصحابة، انتقل المؤلف إلى التفسير بأقوال التابعين، والتابعون هم من تتلمذا على الصحابة-رضي الله عنهم- وأخذوا علم الصحابة.

[إِذَا لَمْ تَجِدْ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ وَلَا وَجَدْته عَنْ الصَّحَابَةِ فَقَدْ رَجَعَ كَثِيرٌ مِنْ الْأَئِمَّةِ فِي ذَلِكَ إلَى أَقْوَالِ التَّابِعِينَ " كَمُجَاهِدِ بْنِ جَبْرٍ " فَإِنَّهُ كَانَ آيَةً فِي التَّفْسِيرِ كَمَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إسْحَاقَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: عَرَضْت الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عرضات مِنْ فَاتِحَتِهِ إلَى خَاتِمَتِهِ أُوقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا وَبِهِ إلَى التِّرْمِذِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مُعَمَّرٍ عَنْ قتادة قَالَ: مَا فِي الْقُرْآنِ آيَةٌ إلَّا وَقَدْ سَمِعْت فِيهَا شَيْئًا وَبِهِ إلَيْهِ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: قَالَ مُجَاهِدٌ: لَوْ كُنْت قَرَأْت قِرَاءَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ لَمْ أَحْتَجْ أَنْ أَسْأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ الْقُرْآنِ مِمَّا سَأَلْت. وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ الطبري: حَدَّثَنَا أَبُو كريب قَالَ: حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ عَنْ عُثْمَانَ الْمَكِّيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: رَأَيْت مُجَاهِدًا سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ

وَمَعَهُ أَلْوَاحُهُ قَالَ: فَيَقُولُ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ اُكْتُبْ حَتَّى سَأَلَهُ عَنْ التَّفْسِيرِ كُلِّهِ وَلِهَذَا كَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ: إذَا جَاءَك التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُك بِهِ].

فمجاهد-رحمه الله- هو من أشهر مفسري التابعين على الأطلاق، إن لم يكن هو أشهرهم على الأطلاق، وهو ممن لازم ابن عباس، قال: [عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين عرضة قراءةً، وثلاث عرضات تفسيرًا]، وكان معه ألواح، وكان ابن عباس يقول له اكتب، فأخذ تفسير ابن عباس كله نقله كله، وأيضًا قال: وهو القائل أيضًا عن ابن مسعود- رضي الله عنه- يقول: [لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود]؛ لأن قراءة ابن مسعود أغلبها تفسير للقرآن أغلبها تفسير، يقول: [لو قرأت بقراءة ابن مسعود لم احتجت أن اسأل ابن عباس]؛ لأن ابن مسعود قرأتهُ قراءة تفسير وبيان لمعاني الآيات.

يقول: هذا مجاهد وكذلك سعيد بن جبير تلميذ ابن عباس.

[وَكَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَمَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي الْعَالِيَةِ].

مسروق هذا من تلامذة ابن مسعود، وسعيد بن المسيب وأبي العالية، والربيع بن أنس هؤلاء من تلامذة أبي في المدينة، وقتادة من تلامذة ابن عباس أو مسعود، والضحاك من تلامذة ابن عباس.

[وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ وقتادة وَالضَّحَاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فَتُذْكَرُ أَقْوَالُهُمْ فِي الْآيَةِ فَيَقَعُ فِي عِبَارَاتِهِمْ تَبَايُنٌ فِي الْأَلْفَاظِ يَحْسَبُهَا مَنْ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ اخْتِلَافًا فَيَحْكِيهَا أَقْوَالًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُعَبِّرُ عَنْ الشَّيْءِ بِلَازِمِهِ أَوْ نَظِيرِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنُصُّ عَلَى الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ وَالْكُلُّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي كَثِيرٍ مِنْ الْأَمَاكِنِ فَلْيَتَفَطَّنْ اللَّبِيبُ لِذَلِكَ وَاَللَّهُ الْهَادِي].

عاد الشيخ إلى أن اختلاف التابعين هو اختلاف تنوع؛ لأن كل واحد منهم يعبر بعبارة لا تخالف الآخر.

[وَقَالَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَغَيْرُهُ أَقْوَالُ التَّابِعِينَ فِي الْفُرُوعِ لَيْسَتْ حُجَّةً].

يعني في فروع الشريعة في الأحكام

[فَكَيْفَ تَكُونُ حُجَّةً فِي التَّفْسِيرِ؟ يَعْنِي أَنَّهَا لَا تَكُونُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَهُمْ وَهَذَا صَحِيحٌ].

إذا قيل لك هل يحتج بأقوال التابعين؟ هل نحتج بأقوال التابعين؟

نقول: إذا وقع الخلاف بينهم، لا يكون قولهم حجة، أما إذا أجمعوا، كما قال شيخ الإسلام:

[أَمَّا إذَا أَجْمَعُوا عَلَى الشَّيْءِ فَلَا يُرْتَابُ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً فَإِنْ اخْتَلَفُوا فَلَا يَكُونُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ حُجَّةً عَلَى بَعْضٍ وَلَا عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ وَيُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إلَى لُغَةِ الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ عُمُومِ لُغَةِ الْعَرَبِ أَوْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ].

يقول: إذا وجدنا أنهم اتفق التابعون على هذا التفسير، فإنه يكون تفسيرهم حجة، أما إذا اختلفوا فلا يحتج بعضهم على بعض، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة، أو عمو لغة العرب، أو أقوال الصحابة، فيستدل بذلك تأييدًا لأقولهم.

الآن ينتقل المؤلف-رحمه الله- إلى تفسير القرآن بالرأي، لما بين تفسير القرآن بالقرآن، وبأقوال الصحابة، وبأقوال التابعين، ونلاحظ أنه كأن الشيخ-رحمه الله- يرى أن التفسير على قسمين:

- تفسيرٌ بالأثر.
- وتفسيرٌ بالرأي.

وكأنه يدخل أقوال التابعين في التفسير بالأثر، فيجعل التفسير بالأثر، هو تفسير القرآن بالقرآن، أو بالسنة، أو بأقوال الصحابة، أو بأقوال التابعين؛ لأنه انتقل بعد ذلك إلى تفسير القرآن بالرأي، فكأنه يرى أن التفسير بالأثر يرجع إلى هذه الأقسام الأربعة، ولذلك كأنه يرى أن السلف أنهم يرون ذلك، كابن جرير الطبري وابن أبي حاتم، كل الذين يروون بالأسانيد، ويروون التفاسير المسندة، كلهم يروون إدخال أقوال التابعين في التفسير بالأثر.

الآن ينتقل إلى التفسير بمجرد الرأي، لكني لا أريد الإطالة عليكم، فلعلنا نقف عند هذا الفصل الأخير من هذه الرسالة، وإن شاء الله نحدد موعدًا لنختم به هذه الرسالة، بإذن الله.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الدرس الحادي عشر

بسم الله والحمد لله وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد:

حياكم الله جميعًا في هذا اللقاء المبارك، وهذا اللقاء الذي نعقده فيما يتعلق بمقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية هذا اللقاء، هو اللقاء الحا دي عشر وهو اللقاء الأخير المتعلق بقراءة هذه الرسالة القيمة، وهذا اليوم هو اليوم الثامن والعشرون من شهر شعبان من عام ١٤٤٢هـ.

نجتمع لنختم هذه الرسالة القيمة المباركة في فصل عقده المؤلف فيما يتعلق بتفسير القرآن بمجرد الرأي، بعد ما ذكر تفسير القرآن بالأثر وأن تفسير القرآن من أفضل طرقه هو أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجمل في الموضع بين في موضع، وما جاء عامًا خص في الموضع إلى آخر ما يتعلق بتفسير القرآن بالقرآن، ثم بين أن المرتبة الثانية: هو أن يفسر القرآن بالسنة الصحيحة وذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ثم المرتبة الثالثة: أن يفسر القرآن بأقوال الصحابة رضي الله عنهم، فإنهم شاهدوا التنزيل وحضروا مجالس النبي صلى الله عليه وسلم وأعطوا من الفهم والذكاء ما لم يعطى غيرهم وقد اختارهم الله بصحبة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم.

ثم بتفسير التابعين الذين هم أخذوا العلم وتتلمذوا على صحابة النبي صلى الله عليه وسلم وأدركوا أيضًا من الفهم والذكاء ما لم يدركه غيرهم ممن جاء بعدهم، ثم بعد ذلك لما انتهى المؤلف من التفسير بالأثر ونلاحظ أنه أدرج تفسير التابعين بالأثر لما سار عليه العلماء السابقون الذين كتبوا في التفسير بالأثر: كتفسير النسائي، وابن ماجه، والإمام أحمد، وتفسير ابن مرديه، وابن المنذر، وتفسير ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم كل هؤلاء تفاسير تسمى تفاسير بالأثر، وساروا على أنهم جمعوا هذه التفاسير من أقوال الصحابة والتابعين ومن الأحاديث المرفوعة الآن ينتقل إلى التفسير الذي يقابل التفسير بالأثر وهو التفسير بالرأي قطعًا.

قال الشيخ: **(فأما تَفْسِير قُرْءَان بِمُجَرَّد الرَّأْي فحرام)**

مجرد الرأي هكذا، لم يكن هذا الرأي مبنيًا على فهم قواعد الشريعة وعلى فهم نصوص الشريعة في الكتاب والسنة، وعلى فهم لغة العرب بمعنى: أنه عنده أدوات الاجتهاد والفهم والإدراك، وإذا كانت هذه الأدوات غير موجودة عند فقط بمجرد الرأي، فهذا كما قال شيخ الإسلام حرام عليه أن يُفسر القرآن.

ثم قال الشيخ رحمه الله.

قال:**(حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، وَهَذَا السَّنَد سَنَدٌ مِنْ؟ سَنَدِ ابْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: فالرسول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ)**

فهذا الحديث نصٌ في تحريم، وفي الوعيد الشديد لمن يقول في القرآن بغير علم، وإنما هو برأيه.

قال: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الأَعْلَى الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ ". وَبِهِ إِلَى التِّرْمِذِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنِي حِبَّانُ بْنُ هِلالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ أَخُو حَزْمٍ الْقُطَعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، عَنْ جُنْدُبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ "، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)

قال الشيخ: (وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي سُهَيْلِ ابْنِ أَبِي حَزْمٍ)

يعني أن الحديث هذا فيه كلام، ولكن على فرض صحته فما معنى: " مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ "؟

نقل: مثل ما يقضي القاضي، إذا قضى القاضي عن جهل وإن كان قضاؤه صحيحًا فقد أخطأ؛ لأنه حكم بغير علم، وكذلك قال بعض أهل العلم: أن من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ، أي فقد أخطأ الطريق أو أخطأ المنهج، أن هذا خطأ.

قال: (وَهَكَذَا رَوَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِم، أَنَّهُم شَدَّدُوا فِي أَنْ يُفَسَّرَ الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ)

قال: يعني هذه أحاديث مرفوعة: (وَأَمَّا الَّذِي رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُمْ فَسَّرُوا الْقُرْآن، فَلَيْس الظَّنِّ بِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْقُرْآن وَفَسَّرُوه بِغَيْرِ عِلْمٍ أَوْ مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا، أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ. فَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَقَد تَكَلَّفِ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَسَلَك غَيْرِ مَا أَمَرَ بِهِ. فَلَوْ أَنَّهُ أَصَابَ الْمَعْنَى فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَكَانَ قَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ الْأَمْرِ مِنْ بَابِهِ، كَمَن حَكَمَ بَيْنَ النَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَإِنْ وَافَقَ حُكْمُه الصَّوَابُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لَكِنْ يَكُونُ أَخَفَّ جُرْمًا مِمَّن أَخْطَأَ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ. وَهَكَذَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الْقَذَفَة كَاذِبين، فَقَال: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاء فَأُولَئِك عِنْدَ اللَّهِ هُمْ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣] فَالْقَاذِف كَاذِبٌ، وَلَوْ كَانَ قَدْ قَذَف مَنْ زَنَى فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِمَا لَا يَحِلُّ لَهُ الْإِخْبَارُ بِهِ، وَتَكَلَّف مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ)

يقول الشيخ: لو أن القاذف كان صادقًا في قذفه، لكن لم يكن عنده شهداء فإنه يُعتبر في حكم الله كاذبًا، وهكذا الذي يأتي الباب من غير، أو يأتي الطريق من غير بابه، فإنه قد أخطأ والذي يُفسر القرآن برأيه، من غير أن يكون له طريق صحيح فإنه قد أخطأ.

يقول: (وَلِهَذَا تَحَرَّج جَمَاعَةٌ مِنْ السَّلَفِ عَنْ تَفْسِيرِ مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ)

الآن سيسوق لنا الآثار التي تدل على أن السلف كانوا لا يفسرون القرآن بآرائهم، وكانوا أبعد الناس عن هذا الطريق، ثم نجد أن الشيخ رحمه الله في آخر الأمر يقول: وهؤلاء الذين نقلنا عنهم أنهم لا يفسرون القرآن برأيهم، قد ورد عنهم تفسير للقرآن فكيف نجمع بين ذلك؟ نقول: لا يقولون لرأيهم وإنما يقولون عن علم، يقولون إن كان عندهم علم بذلك.

يقول: (وَلِهَذَا تَحَرَّجَ جَمَاعَةٌ مِنْ السَّلَفِ عَنْ تَفْسِيرِ مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ، كَمَا رَوَى شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: أَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي، وَأَيّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي، إذَا قُلْت فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَمْ أَعْلَمْ؟ وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ ابْنُ سَلاَمٍ: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ إبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقِ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَفَاكِهَة وَأَبًا﴾ [عبس: ٣١] فَقَالَ: أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي، وَأَيّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي، إنْ أَنَا قُلْت فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَا أَعْلَمُ؟ مُنْقَطِعٌ وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ أَيْضًا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَرَأَ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿وَفَاكِهَة وَأَبًا﴾ فَقَالَ: هَذِهِ الْفَاكِهَة قَدْ عَرَفْنَاهَا فَمَا الْأَب؟ ثُمَّ رَجَعَ إلَى نَفْسِهِ فَقَالَ: أَنَّ هَذَا لَهُوَ التَّكَلُّف يَا عُمَرُ. وَقَالَ عَبْدُ بْنِ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَفِي ظَهْرِ قَمِيصَه أَرْبَع رِقَاعٌ فَقَرَأَ: ﴿وَفَاكِهَة وَأَبًا﴾ فَقَالَ: مَا الْأَب؟ ثُمَّ قَالَ: أَنَّ هَذَا لَهُوَ التَّكَلُّف، فَمَا عَلَيْك إلَّا تدريه. وَهَذَا كُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إنَّمَا أَرَادَا اسْتِكْشاف عِلْمُ كَيْفِيَّةِ الْأَب، وَإِلَّا فَكَوْنُه نَبَتًا مِنْ الْأَرْضِ ظَاهِرُ لَا يَجْهَلُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فأنبتنا فِيهَا حَبًّا وَعِنَبًا وقضبا وزيتونا وَنَخْلاً وحدائق غُلْبًا﴾ [عبس: ٣٠:٢٧].

يعني المقصود أن عمر وأن أبا بكر وأن الصحابة وغيرهم يعرفون معنى الأب: أنه نوع من النبات، وأنه نبات لي الأنعام، لكن أي نوع من النبات، هل هو البرسيم هل هو الحشيش هل هو كذا؟ هذا تحديده هذا هو التكلف.

(وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ؛ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنْ آيَةٍ لَوْ سُئِلَ عَنْهَا بَعْضُكُم لَقَال فِيهَا، فَأَبَى أَنْ يَقُولَ فِيهَا. إِسْنَاده صَحِيح. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ؛ قَال: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّون﴾ [السجدة: ٥] فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَمَا: ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤] فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنَّمَا سَأَلْتُك لَتُحَدِّثَنِي، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُمَا يَوْمَان ذَكَرَهُمَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِمَا، فَكَرِهَ أَنْ يَقُولَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُ)

وهذه رواية عن عباس أنه توقف في الجمع بين ألف سنة وبين خمسين ألف سنة، هذه رواية أنه توقف، وفي رواية أخرى أنه أجاب وقد يكون قد ظهر له بعد ذلك فأجاب، ففي قوله: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة:٥].

هذا في عروج الملائكة في عروج الملائكة من السماء إلى الأرض؛ لأن عروجها من الأرض إلى السماء أو نزولها العروج خمسمائة ما بين السماء والسماء خمسمائة أو ما بين السماء والأرض خمسمائة سنة، فنزولها ثم عروجها هذا ألف سنة، وهذا ما بين السماء والأرض، وأما مقدار خمسين ألف سنة فهو كما هو واضح في يوم، وهو يوم القيامة، وهذه المسألة تكلم عنها الإمام الشنقيطي رحمه الله في كتابه: (دفع إيهام الاضطراب)، وهذا الكتاب أورد الشيخ فيه إشكالات وغموض في بعض الآيات وتعارض فيما بين الكثير من الآيات، حرر وجمع ووفق وبين رحمه الله في كتاب دفع إيهام الاضطراب وأورد ما يقرب من مائتين وأربعين موضعًا

وأجاب عنها والكتاب ولله الحمد يعني قرأناه عدة جلسات وختمناه عدة مرات وسجل، ولله الحمد وهو موجود في اليوتيوب ولو تيسر وقت لأعدنا قراءته بإذن الله.

يقول هنا أيضًا: [وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ مَهْدِيِّ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنُ مُسْلِمٍ، قَال: جَاء طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ إِلَى جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَسَأَلَهُ عَنْ آيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ، فَقَال: أُحَرِّجُ عَلَيْك أَنْ كُنْت مُسْلِمًا لِمَا قُمْت عَنِّي، أَوْ قَالَ: أَن تجالسني].

يعني في شدة تحرجهم من الكلام في القرآن الكريم، وَقَالَ: [مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ تَفْسِيرِ آيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ قَالَ: "إنا لَا نَقُولُ فِي الْقُرْآنِ شيئا". وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ كَانَ لَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا فِي الْمَعْلُومِ مِنْ الْقُرْآنِ. وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ آيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ، فَقَال: لَا تَسْأَلْنِي عَنْ الْقُرْآنِ، وَسَل مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يُخْفِي عَلَيْهِ مِنْهُ شيء يَعْنِي عِكْرِمَة. وَقَالَ ابْنُ شَوْذَبٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: كُنَّا نَسْأَل سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ، فَإِذَا سَأَلْنَاهُ عَنْ تَفْسِيرِ آيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ سَكَت كَانَ لَمْ يَسْمَعْ وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ قَال: لَقَد أَدْرَكْت فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ وَأَنَّهُم يعظمون الْقَوْلُ فِي التَّفْسِيرِ، مِنْهُم سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَنَافِع . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ اللَّيْثِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: مَا سَمِعْت أَبِي تَأَوَّلَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ قَطّ].

وأبوه هو عروة بن الزبير من كبار التابعين، عروة بن الزبير بن العوام، وأمه أسماء بنت أبي بكر، يقول وهو من فقهاء المدينة السبع رحمهم الله.

قال: (مَا سَمِعْت أَبِي تَأَوَّلَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ قَطّ، وَقَالَ أَيُّوبُ وَابْنُ عَوْنٍ وَهِشَامٍ الاستوائي عَنْ مُحَمَّدِ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْت عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ) وهو من التابعين، (عَنْ آيَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ، فَقَالَ: ذَهَبَ الَّذِينَ كَانُوا يَعْلَمُونَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنْ الْقُرْآنِ، فَاتَّقِ اللَّهَ وَعَلَيْك بِالسَّدَادِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمِ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ أَبِيهِ ؛ قَالَ: إذَا حَدَثْتَ عَنْ اللَّهِ فَقِف حَتَّى تَنْظُرَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَه)

وهذا الأثر من التابعي مسلم بن يسار رحمه الله، هذا أصل فيما يتعلق بسياق الآيات، أن سياق الآيات يكشف لنا معاني الآيات، ويكشف دلالات الآيات كثيرًا من المواضع التي قد تخفى على كثير من الناس يعرفها بسياق الآيات، (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ؛ قَالَ: كَانَ أَصْحَابِنَا يَتَّقُون التَّفْسِير ويهابونه)، ولعل إبراهيم هنا هو إبراهيم التيمي أو إبراهيم النخعي.

(وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ أَبِي السَّفَرِ؛ قَالَ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: وَاَللَّهِ مَا مِنْ آيَةٍ إلاَّ وَقَدْ سَأَلْتُ عَنْهَا، وَلَكِنَّهَا الرِّوَايَةِ عَنْ اللَّهِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَنْبَأَنَا عُمَرَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ؛ قَالَ: اتَّقُوا التَّفْسِير، فَإِنَّمَا هُوَ الرِّوَايَةُ عَنْ اللَّهِ).

فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة التفسير محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعًا فلا حرج عليه، ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، العجيب أيها المستمعون نلاحظ أن شيخ الإسلام

رحمه الله قد استوعب واستظهر هذه الآثار كلها، الدالة على ما قاله السلف في النهي عن القول بالقرآن من غير علم، وأعجب من ذلك أنه يسوقها بأسانيدها، هذا يدل على سعة علم هذا الرجل، وتمكنه في العلم، الآن ينتقل إلى الآثار الدالة على الجواز.

يقول: (فَهَذِهِ الْآثَارُ الصَّحِيحَةِ وَمَا شَاكَلَهَا عَنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ، مَحْمُولَةٌ عَلَى تحرجهم عَنْ الْكَلَامِ فِي التَّفْسِيرِ بِمَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ. فَأَمَّا مَنْ تَكَلَّمَ بِمَا يَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ لُغَةً وَشَرْعًا فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ؛ وَهَذَا رَوَى عَنْ هَؤُلَاءِ وَغَيْرُهُمْ أَقْوَالٍ فِي التَّفْسِيرِ).

كل هؤلاء الذين مروا معنا لهم أقوال في التفسير، فسعيد بن المسيب له تفسير كامل، ومحمد بن سيرين، وغيرهم من الأئمة الذين مر ذكرهم، كلهم لهم تفاسير، لكنهم قالوا ذلك تحرجًا، وفيما لا علم لهم به، قال: (وَلَا مُنَافَاةَ ؛ لِأَنَّهُم تَكَلَّمُوا فِيمَا عَلِمُوهُ وَسَكَتُوا عَمَّا جَهِلُوه، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ؛ فَإِنَّهُ كَمَا يَجِبُ السُّكُوتِ عَمَّا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ الْقَوْل فِيمَا سُئِلَ عَنْهُ مِمَّا يَعْلَمُهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عِمْرَان: ١٨٧]، وَلِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ مِنْ طُرُقٍ: " مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ "، وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، قَال: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يعني التفسير منه ما هو: جائز ومنه ما هو لا يجوز، والجائز على)التَّفْسِيرِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ أربعة أوجه: ظاهر جدًا وما يعرفه العلماء كما سيأتي، (وَجْه تَعْرِفُه الْعَرَبِ مِنْ كَلَامِهَا)يعني واضح، (وَتَفْسِيرُ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بجهالته) يعني كل يعلمه، (وَتَفْسِير يَعْلَمُه الْعُلَمَاء) وهذا الذي يتحرج الناس منه، إلا عن علم، (وَتَفْسِيرُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ) وهو الذي أخفاه، مثل ماذا؟ مثل

حقائق وكيفيات صفات الله، ومثل حقائق اليوم الآخر، ومثل الحقائق الغيبية كلها، فالحقائق الغيبية كلها لا يعلمها إلا الله، أو ما أطلع أحدًا من عباده، من رسول، أما غيرهم فلا يعلم ذلك، قال المؤلف: **(وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ)** وبهذا تنتهي المقدمة في اصول التفسير الموجزة.

وننتبه إلى أن تسمية هذه المقدمة من المحققين، تسميتها بهذا الاسم إنما هي جهد من المحققين، ولذلك نلاحظ أحيانًا أن بعض المحققين الذين أخرجوا هذه الرسالة يزينونها بأسئلة وردت لشيخ الإسلام، تجد بعض الطبعات موجود أقرب التفاسير إلى الكتاب والسنة سئل شيخ الإسلام ثم يزينون الرسالة بهذا الفصل أيضًا يزينونه بتفاسير المعتزلة، وأيضًا يزينونها بفصل أن شيخ الإسلام جمع القراءات السبع، وما حكم جمع القراءات السبع؟ هذه كلها ليس من كلام الشيخ وإنما هو مأخوذ من كلام الشيخ لكنه لم يُضمنه الشيخ في الرسالة، وعمومًا هذه الرسالة القيمة الجديرة بالقراءة والضبط والفهم والإدراك وفهمها من طلاب العلم وطالبات العلم، خاصة في التخصص وهي تتألق بأصول التفسير، من الضروري إدراكها وفهمها وهي كما هو معلوم عند الجميع أن الشيخ رحمه الله قدم مقدمة في أن التفاسير الكثيرة مشحونة بالثمين، ولابد للطالب أن يفهم ويدرك ويميز، لابد من التمييز ثم تكلم الشيخ عن عظمة القرآن.

ثم بين تفسير النبي والصحابة والتابعين، ثم ذكر اختلاف العلماء واختلاف المفسرين وأنه أغلب اختلافهم اختلاف تنوع وقد يوجد اختلاف تضاد وهو قليل، ثم تكلم عن أسباب

اختلاف التنوع وذكر خمسة أسباب، ثم تكلم عن مسائل متعلقة باختلاف التنوع وهو: ما يتعلق بأسباب النزول وبعض الألفاظ القرآنية وهو ما يسمى بالتضمين تضمين الأفعال أو نيابة الحروف بعضها عن بعض، وتكلم عن بعض الألفاظ كالترادف والتباين، تكلم عن التقارب ونحو ذلك.

ثم تكلم الشيخ عن المنقول إلينا من أقوال التفسير المأثورة، إن أغلبها مراسيل، وإن المراسيل إن تعددت طرقها ولم يتواطأ أهلها فإنها تقبل، تكلم عن هذه المسألة وأطال فيها ثم تكلم عن التفسير بالرأي أو بالمعنى وذكر تفاسير المبتدعة كالمعتزلة، والصوفية، والباطنية، ثم تكلم عن مراتب التفسير وختمها بحكم التفسير بالرأي، هذه المقدمة كلها.

فنسأل الله أن يوفقنا للعلم النافع والعمل الصالح، وأن يبارك لنا ولكم في أوقاتنا.